

العقيدة العسكرية وتطوراتها



تأليف

الفريق الركن
طارق محمود شكري

العقيدة العسكرية
وتطوراتها

العقيدة العسكرية وتطوراتها

الفريق الركن
طارق محمود شكري



شكري، طارق
العقيدة العسكرية وتطوراتها/ طارق شكري. - بغداد: دار الكتب
والوثائق، 2016
(199) ص
رقم التصنيف: 355.0335
/الوصفات: / العلوم العسكرية// السياسة العسكرية// الحرب//
الإرهاب// حلف شمال الأطلسي/
تم إعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل دار الذاكرة للنشر والتوزيع

الطبعة الاولى

2016م-1437هـ

حقوق الطبع محفوظة للناشر

حقوق النشر الإلكتروني محفوظة للناشر
يمنع طباعة أو تصوير هذا المنشور بأية طريقة كانت إلكترونية أو ميكانيكية أو
مغناطيسية أو بالتصوير أو بخلاف ذلك دون الرجوع إلى الناشر وبإذن خطي
مسبق وبخلاف ذلك يتعرض الفاعل للملاحقة القانونية



الذَّاكِرَة
للنشر والتوزيع

بغداد - الصرافية - مجاور الجسر الحديدي

نقال: 07700488780 / 07800740728

بريد إلكتروني: info@althakerabookshop.com /

www.althakerabookshop.com

إهداء

إلى كل مَنْ سعى جاهداً مخلصاً لسبر أغوار
مجاهل العلم العسكري وفن الحرب خدمة لمهنة
الجندي المقدسة... أقدم هذا الجهد المتواضع
كأحد مصابيح الطريق إلى المعرفة المهنية الحققة.

المؤلف

كانون الثاني 2016

المقدمة

كُتِبَ الكثير عن العقيدة العسكرية، وخاصًة غمارها كثير من العسكريين وقسم من الكتاب المدنيين، وبقيت موضوعاً شائكاً ضبابياً غير واضح المعالم. فقد أضفى بعضهم عليها «القدسية» لمجرد أنها تتطوي على كلمة «عقيدة»، ظناً منهم أنها مثل العقائد الدينية التي لا يمكن المساس بها أو تغييرها، وهي من المحرمات التي يجب صيانتها والمحافظة عليها، ناسين أن العقيدة العسكرية هي من وضع الإنسان، نابعة من حاجة تتعلق بإحدى نواحي الحياة، ألا وهي القوات المسلحة. وهناك فرق كبير بين الجيش العقائدي والعقيدة العسكرية، فالأول يتبع عقيدة دينية أو سياسية في الدول التي يحكمها حزب واحد، ويُحرّم على منتسبيه الانتماء إلى غيرها والمخالف عقوبته الإعدام، ومثل تلك العقيدة لا تمت إلى المهنية بشيء، ولا يتعدى الالتزام بها إلا المحافظة على النظام وحمايته ولا تتبدل إلا بزواله. أما العقيدة العسكرية فهي مهنية صرفة تلتزم بها القوات المسلحة في السلم والحرب بغض النظر عن دين الدولة أو النظام السياسي. وقد اعترضت القوات المسلحة المعروفة اليوم متغيرات كثيرة، منذ نشأتها الأولى مع الإنسان البدائي قبل آلاف السنين مع بدايات الصراع الإنساني وحتى يومنا هذا، بحكم تغيّر السلاح والعدة

والتهديد والفكر. فضلاً عن التطورات العلمية وطوفان الثورة التقنية منذ خواتم القرن العشرين، التي شملت القوات المسلحة في طوفانها وفي كل النواحي، وخاصة في مجالي التسليح والاستخدام.

لقد أدلى قسم من العسكريين بدلوهم، وأنبروا يكتبون عن العقيدة العسكرية، وأدخلونا في متاهات بدلاً من توضيح المفهوم والتطبيق. فمنهم من يقول إنَّ العقيدة العسكرية الشرقية التي تبناها الاتحاد السوفيتي وحلف وارشو السابقان، تختلف تماماً عن تلك التي تبناها الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي، وهذا صحيح من حيث التفاصيل والهدف الذي ترمي إليه العقيدة العسكرية لدى كل منهما. ولكن حقيقة الأمر ليس كذلك، فكلاهما استند إلى فن الحرب والاستراتيجية العسكرية، وهما تراث أممي تراكم عبر الزمن، وليس ملكاً لأمة أو شعب أو كتلة دولية أو حلف، ولهما مفهوم موحد عالمياً في الأدبيات العسكرية. ولكن الاختلافات تكمن في تنوع النظم السياسية وطبيعة الأطماع والتهديد والأعداء الحقيقيين والمحتملين، فتنوع التفاصيل وأساليب التطبيق في الميدان، وهي نابعة من خصوصية كل دولة. أما الاختلافات في الدول العربية، فتأتي أحياناً من تسميات

يفسرهما الكتاب بحسب اجتهادهم وفهمهم للمضمون الأجنبي الذي نقلوا عنه. لأن ما كُتِبَ عن العقيدة العسكرية في الدول العربية، إما ترجمة من إحدى اللغات الأجنبية وإما استناداً إلى مصادر أجنبية.

يتحمل المترجمون العرب - الذين يترجمون الأدبيات العسكرية خاصة - كثيراً من الوزر فيما آل إليه مفهوم العقيدة العسكرية من غموض وضبابية. فقد ترجموا عن اللغة الروسية أو اللغة الإنكليزية بالدرجة الأولى، لقد زادت تلك الترجمات الطين بلة وشتت المفاهيم، وزادت الغموض غموضاً، وأصبحنا إزاء مفهومين للعقيدة العسكرية بداية. ولا بد لي من أن أضرب مثلاً على مشكلة الترجمة التي أحدثت كثيراً من الخلل في المفاهيم، بسبب تعدد مدارس الترجمة في الوطن العربي، فهي من حيث الأساس ثلاث مدارس، عراقية ترجمت عن الإنكليزية ومصرية وسورية ترجمت عن الروسية ولبنانية ترجمت عن الفرنسية، وكل منها اجتهد في إعطاء معنى للكلمة الأجنبية برغم أنها واحدة في اللغات الثلاث، وعلى سبيل المثال لا الحصر كلمة (echelon)، فهي نفسها في اللغات الثلاث مع اختلاف يسير في طريقة اللفظ، ولكنها تُرجمت بكلمتين عربيتين مختلفتين. تُرجمت عن الإنكليزية (قَدَمَة) وعن الروسية (سُق)، وأصبح لدينا مفهومان لكلمة

واحدة في الأصل. ظهر على إثر ذلك تعبئة شرقية وأخرى غربية، وعقيدة عسكرية شرقية وثانية غربية، في حين أن الأصل واحد والمفهوم الأساس في الشرق والغرب واحد، ولكن المتحذلقين من المترجمين العرب وجدوا ضالّتهم في ذلك الاختلاف وأصبح كل طرف يتكلم بمفهوم يختلف عن الآخر، بادعاء العلم والمعرفة اللذين لا أساس لهما. لأنّ النسق الأول هو نفسه المقدمة الأولى في التعبئة، وهي الوحدات الأمامية، والنسق الثاني والمقدمة الثانية هما وحدات العمق في الحالتين، وهكذا حتى آخر المطاف.

وينطبق الشيء ذاته على كل صفحات القتال، ويمكن استبدال كلمة قدمة بكلمة نسق أو العكس في النصوص ويبقى المعنى واحداً ولن يتغيّر المفهوم. ومن الأمثلة الأخرى كلمة (tactics) تُرجمت إلى (تكتيك) و(تعبية) وأصبح هناك مفهومان أيضاً، كما تُرجمت كلمة (mobilization) هي الأخرى إلى (نفير) و(تعبئة)، وجعلت المتلقي إزاء مفهومين لأن الكلمتين العربيتين مختلفتان، ولكن الأصل واحد في اللغة الأجنبية، والأمثلة على ذلك كثيرة. ولم يستطع المعجم العسكري المؤجد الذي أصدرته الجامعة العربية 1983. كان لي شرف عضوية اللجنة التي أعدته ممثلاً للجيش العراقي - تجاوز تلك الاختلافات، واضطر واضعوه إلى وضع الكلمتين

العريتين إزاء الكلمة الأجنبية، لعدم الاتفاق على مصطلح واحد، كما هو ديدن مَنْ يقول: اتفقوا على أن لا يتفقوا. وبالرغم من ذلك لم يُعمل به وُكُن على الرف، وذهبت الجهود والأموال جميعها هباءاً.

انعكس ذلك كله على الاختلاف في العقيدة العسكرية، كغيرها من المصطلحات والمفاهيم، والإنسان أسير ثقافته، فمن درس من العراقيين في الشرق تشبع بذلك الفكر وتقبل تلك المصطلحات التي وضعها المترجمون عن اللغة الروسية. ومن درس من العراقيين في الغرب تأثر هو الآخر بالتسميات التي وضعها المترجمون نقلاً عن اللغة الإنكليزية، وكثيراً ما تكون الترجمة غير دقيقة، لأنَّ المعنى المعجمي غير المفهوم التطبيقي. وصل الصراع الجدلي بين المدرستين في العراق حد القطيعة، وتمسك كل طرف برأيه وقناعته لا يحيد عنهما، معتبراً ما لديه هو الصحيح ولاشيء غيره، ويكاد يكون من المستحيل زعزعة عن قناعاته مهما كانت الحجج والبراهين والأدلة، وليس المراد تغيير القناعة من أجل التغيير، بل من أجل خلق فكر موحد للقوات المسلحة العراقية، في قضية مفصلية لها أثرها في تلك القوات، في جميع المجالات الأساسية التي يستند إليها بناء القوات المسلحة، من نواحي التسليح والتجهيز والتدريب والتنظيم وحجم ونوع القوات

والاستخدام في الميدان. وتتغير في ضوئها الأدبيات العسكرية وتُعدل أو تُبدل كراسات التدريب، وتُعدل الدراسات في مؤسسات التدريب العسكرية، لتواكب العقيدة العسكرية الجديدة، من أجل تشبع الجميع بمفاهيمها لتطبيقها في الميدان بكفاءة.

ومما يؤسف عليه أنّ العقيدة العسكرية لم تحظْ باهتمام المؤسسة العسكرية العراقية، بسبب التباين في الفكر والمفاهيم، وتعدد مدارس الإعداد من تولى إدارة القوات المسلحة بين شرق وغرب ودول آسيوية وحتى دول أمريكا الجنوبية، وكلُّ واحد منهم اعتدُّ بما عنده، وترك أمر العقيدة تتجاذبه الأهواء والاجتهادات والمفاهيم المتنوعة. ولم يجرأ أحد على تثبيتها، فمنهم من يقول إنّنا ورثنا العقيدة العسكرية البريطانية، وحين تستوضح ما تلك العقيدة؟ لاتجد جواباً دقيقاً، بل تأتيك تعابير فضفاضة. علماً أنّ بريطانيا ليس لديها عقيدة عسكرية مكتوبة، كما هو شأنها في عدم كتابة دستور وهي من أعرق الديمقراطيات في العالم. وكلما كُتب شيء عن الموضوع أثار حفيظة المسؤولين، ويُنزلون الويل والثبور بالكاتب، حتى تُحرج الكثير ولم يعد الموضوع مطروحاً خشية العواقب. كل ذلك بسبب عدم اليقين في مكنونها وجوهرها، لأنها تبدو شائكة ومعقدة بالنسبة لهم، ويخشى المسؤول أن

تُسبب له، وهو غير واثق مما ستؤول إليه النتائج.

صدر مؤخراً كتاب موسوم (العقيدة العسكرية - دليل مرجعي) للكاتب الأمريكي (بيرت تشابمان) باللغة الإنكليزية، عن المركز القومي للترجمة في القاهرة، ترجمة (طلعت الشايب)، بطبعته الأولى 2015 وقلت مع نفسي أخيراً وجدت ضالتي المنشودة لحل هذا اللغز الذي استعصى على أهل الحل والعقد، ليضع النقاط على الحروف ويشفي غليلي بعد طول انتظار، خاصة وأنّ كتابه أمريكي مشبع بهذه الأفكار، والمصادر متاحة له، وأنّ الكتاب (مرجعي) كما جاء في عنوانه، والأمريكان معجبون بالكتابة عن المفاهيم والمصطلحات، ويخرجون علينا كل يوم بمصطلح نتلقفه ونتبجح في تداوله وأنا خير من يفهمه، دليلاً على المعرفة والعلم، وأنا نستعمل أحدث المصطلحات قبل أن تصبح مُساعة. ومن أمثلة ذلك (الفوضى الخلاقة) و(الحرب بالنيابة by war proxy) و(الصدمة والترويع) وأحدث مصطلح لعام 2015 (زهرة النيل) وكثيرة أخرى غيرها. والقوات المسلحة الأمريكية من أكثر دول العالم جميعاً التي تُبدل عقيدتها العسكرية، نتيجة لتبدل أهدافها الاستراتيجية وتأثيرات التطورات التقنية، فهي تُبدل عقيدتها بمعدل ست إلى عشر سنوات بين مرة وأخرى، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى

يومنا هذا. أما العراق فلا يحتاج إلى تبديل عقيدته العسكرية، إلا في مدد متباعدة بحكم طبيعة التزاماته وندرة المتغيرات في قواته المسلحة، فضلاً عن أننا نستخدم أسلحة مستوردة مُنتجة للعقيدة العسكرية للبلد المُصنِّع، وعلينا تكيف عقيدتنا في ضوء ذلك، بسبب تعدد مصادر التسليح وتنوع السلاح.

لقد أُصِبت بخيبة أمل عند قراءة الكتاب، لأنه زاد من حيرتي، فلم يقدم لنا تعريفاً للعقيدة العسكرية أو أمثلة لمنطوقها، الأمريكية في الأقل، بل قدم سرداً مفصلاً لاستخدام القوات على اختلافها، بلا إشارة إلى ما تستند إليه من فكر، وأطنب في تفاصيل الأمن القومي الذي تُشكل القوات المسلحة أحد أركانه، وشرح الاستراتيجية العسكرية، وذكر المراجع وأماكن وجودها في المكتبات الاعتيادية أو الإلكترونية، ولم يتطرق إلى العقيدة العسكرية إلا لماماً. ولذلك جاء الكتاب عاماً، غطى مجالات كثيرة في عمل القوات المسلحة ولم يعالج العقيدة العسكرية بعمق، كما هو عنوانه، ولم يكن نصيبها إلا النزر اليسير من صفحات الكتاب.

خلاصة القول أنه سرد للتطبيقات الميدانية وتحديد أماكن المراجع، لذلك لا أجد عنوان الكتاب ينطبق على

مضمونه إلا في أنه مرجعي، وقد اعتمد في كل ذلك على ما مرّت به القوات المسلحة الأمريكية بدءاً بالحرب العالمية الأولى وحتى يومنا هذا، وبالتالي بقيت العقيدة العسكرية غير واضحة.

لست بصدد نقد الكتاب، فهناك الكثير الذي يمكن أن يُشار له من عدم وضوح في المفاهيم، والخلط بين الفكر والتطبيق، إذ أن أي تطبيق يجب أن يستند إلى فكر نظري واضح، وكما يُقال (النظرية والتطبيق) فإن لم تكن هناك نظرية فكرية أو علمية واضحة، يأتي التطبيق عشوائياً مرتجلاً، يخضع لمبدأ التجربة والخطأ، وتلك ممارسة كارثية تُهدر الوقت والمال والجهد سدى، ناهيك عن التداعيات الأخرى.

اطلعت أثناء خدمتي على الكثير مما كُتب عن العقيدة العسكرية، وخاصة في العراق، فضلاً عما كُتب في الدول العربية والأجنبية، فقد استهواني الموضوع منذ وقت مبكر، لما تميّز به من مهنية فائقة وإتقانه يعني الاحتراف الحقيقي لمهنة الجندية. وقد كنت أنيري في كل مرة لأكتب ما أعرفه عن الموضوع، عندما أجد أن هناك ضرورة لبيان مفاهيم، وإجلاء ضبابية وعدم وضوح، عند حصولي على مصادر حديثة، وأنشر ذلك في المجالات العسكرية المختلفة التي تُصدرها وزارة الدفاع، أو ألقيه محاضرة على دورات الضباط

في المؤسسات العسكرية. إن ذلك لا يعني أنني على معرفة أكثر من غيري، أو أنسب لنفسي تقديراً، أو أن ما أكتبه هو القول الفصل في موضوع العقيدة العسكرية أبداً، ولكنني كتبت في كل مرة ما اعتقدت أنه يسهم في الإضافة، لإضفاء المزيد من المعلومات على العقيدة العسكرية، وإلقاء الضوء على بعض الجوانب المهمة، في ضوء ما حصلت عليه من مصادر حديثة وما استجد من تطورات. إلا أنني لا أنسب لنفسي أي دور استثنائي، فقد كان شأني شأن من أدلى بدلوه قبلي وبعدي من أجل بلوغ الحقيقة وإيجاد حل لمعضلة شائكة، واجتهدت استناداً إلى المراجع الرصينة المثبتة في نهاية كل بحث. كنت واحداً ممن لهم وجهة نظر في هذا المجال، وفارساً من فرسان خدمة مهنة الجندية المقدسة، مهنة الفرسان النجباء الذين عشقوا المهنة لقيمها النبيلة فاحترفوها.

إنني اليوم أقدم كل ما كتبت حول الموضوع في المناسبات المختلفة، عندما بدأت أو طلب مني الكتابة أو إلقاء محاضرة عن العقيدة العسكرية، وأضعه بين يدي القارئ العسكري المهني ليطلع على تفاصيل تلك العقيدة. لقد استندت في كل ما كتبت إلى مصادر رصينة كما سبق وأسلفت، فإن أصبت فلي حسنتان وإن أخفقت فلي حسنة الاجتهاد. وأترك للقارئ اللبيب مطالعة تلك الكتابات فسيرى

ما قدمته في معالجة أحد المواضيع الحيوية في القوات المسلحة. وقد يجد القارئ نوعاً من التكرار في الكتابات، وذلك بسبب كتابتها في أوقات متباعدة، وكان لا بد من التكرار من أجل ربط الموضوع، وأبقيتها كما هي كي لا تختلف عن ما نشرته في حينه، تعبيراً عن الطرف الذي كتبت فيه. سيجد القارئ في تضاعيف تلك الكتابات هامشاً يُشير إلى مكان نشرها أو إلقائها محاضرات، وقد أبقيتها كما هي لتشير إلى الزمن والمناسبة.

ختاماً أود أن أقول: إن الكثير من الإخوان طلبوا مني أكثر من مرة نشر ما سبق وكتبته عن العقيدة العسكرية، خاصة وإنهم استحسنوا ما قرأوه، وكنت اعتذر في كل مرة بالقول، إنه كتب ما فيه الكفاية حول الموضوع، ولن يزيد ما لدي شيئاً في خضم هذا الطوفان من الكتابات حول العقيدة العسكرية. ولكن صدور كتاب (العقيدة العسكرية - دليل مرجعي) الذي أشرت إليه آنفاً، استفزني ودفعني لتقديم ما كتبته أثناء مسيرة الخدمة الطويلة وما بعدها، لأن هذا الكتاب لم يشف غليلي، ولم يضع النقاط على الحروف التي كنت أرجوها عن هذا الموضوع الحيوي، كما سبق أن أشرت في متن هذه المقدمة. في المحصلة قلت أن أوان المساهمة في إنضاج فكرة العقيدة العسكرية، علها تأخذ

مكانها اللائق في الأدبيات العسكرية، بعد أن أصبحت على كل لسان، في وسائل الإعلام المختلفة، ويتحدث بها القاصي والداني من أدنى المستويات إلى أعلاها، من المعنيين بها والبعيدين عنها، وكل واحد يعني شيئاً بال عقيدة العسكرية، بحسب فهمه واستيعابه واجتهاده، ويبقى دائماً وأبداً فوق كل ذي علم عليم. وخير الختام الآية الكريمة ﴿وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم﴾ صدق الله العظيم. لأنَّ العقيدة العسكرية هي إحدى عناصر القوة الرئيسة التي تشير إليها الآية الكريمة. والله من وراء القصد.

الفريق الركن

طارق محمود شكري

بغداد - 2016

الفصل الأول

العقيدة العسكرية

العقيدة العسكرية⁽¹⁾

المقدمة

الحرب شأنها شأن أي عمل آخر لا بد لها من اعتماد نظريات تُنظم إدارتها وتطبيقاتها، وجاءت هذه النظريات عبر التاريخ ومنذ أقدم العصور، وبلورها الباحثون والمنظرون وأطلقوا عليها اسم (فن الحرب).

ثم جاء المُحدِّثون ليكمّلوا مسيرة الأولين ويضيفوا تسمية (العقيدة العسكرية). إنَّ فن الحرب لم يكن معروفاً بهذه التسمية، إلاّ مع بدايات القرن السابع عشر، كما أنَّ العقيدة العسكرية هي الأخرى لم تعرف بمفهومها الحالي إلاّ مؤخراً، بعد الحرب العالمية الثانية تحديداً.

إنَّ فلسفة (النظرية والتطبيق) واضحة جليّة في مجال استخدام القوات المسلحة، خاصة بعد أنْ تعقدت وغزت التقنية الحديثة وثورة المعلومات عُدتها وألّتها وأفكارها. فلا يمكن خوض حرب اليوم بلا أسس نظرية نابعة من التجربة والخبرة والعلم. فالنظرية ضرورة لا بد منها، إذ من غيرها يأتي التطبيق عشوائياً يخضع للاجتهااد، والاجتهااد يُخطئ ويُصيب ولا توجد

(1) نشر في العدد الأول من مجلة (الحرب) - كلية الحرب، جامعة البكر للدراسات العسكرية العليا - بغداد، العراق 2001.

وسيلة أو مقياس لتقديره. كما يتعدى التخطيط لأي حرب معاصرة من غير تلك النظريات والمبادئ. وكذلك عدم جدوى النظرية ذاتها وعمقها من غير تطبيق ميداني يُثبت صحتها وجوانب القوة والضعف فيها، فوجود النظرية وما يرافقها من تطبيق ميداني، يجعل طرفي المعادلة متوازناً، لأنَّ كلاً منهما يغذي الآخر ويُطوره. متذكّرين أنّ ما مثبت في الأدبيات العسكرية كُتِبَ في أروقة المؤسسات التدريبية، ولكن بعرق المعارك ودمائها، ومن خبرتها وتجربتها المريرة، فقد ولى زمن الأجسام البربرية وحل محله عصر المعرفة والمعلوماتية الذي يحتاج إلى عقول ذكية متتورة.

أصبح اعتماد الحرب الحديثة اليوم على التوجيهات والوصايا والسياقات والتعاليم أكثر من أي وقت مضى، نتيجة للتطورات العلمية والتقنية التي دخلت على الأسلحة والمعدات والأجهزة ووسائل القيادة والسيطرة وتداول المعلومات، (C 4 I)، وهي القيادة والسيطرة والاتصالات والكومبيوتر والاستخبارات (Command , Control , Communication , Computer and Intelligence). فالسرعة هي ميزة الحرب الحديثة، وقصر أمدها جعل الوقت محدوداً وضيقاً دائماً، ولا مجال لإدارة حرب فاعلة إلا بالاعتماد على سياقات وتعاليم تختزل الوقت وتجعل العمل بأقل ما يمكن من الأوامر

وبأقصى درجات اللامركزية من خلال الوصايا والتوجيهات. ويُمثل فن الحرب والعقيدة العسكرية في المستويات العليا السياقات والتعاليم - إذا جاز التشبيه - لإظهار دورها الحيوي في إدارة حرب حديثة بأسلحة وتقنية متطورة.

غاية هذا البحث بيان ماهية العقيدة العسكرية وما تتأثر به وما تُؤثر فيه على وفق ما يأتي:-

1. علاقة السياسة العسكرية⁽¹⁾ بالسياسة العليا.
2. مفهوم العقيدة العسكرية.
3. العوامل المؤثرة في صياغة العقيدة العسكرية.
4. المجالات التي تؤثر فيها العقيدة العسكرية.
5. أمثلة على العقيدة العسكرية في قسم من دول العالم.

(1) السياسة العسكرية (Military Policy) - السياسة المستخدمة في البحث، ترجمة لكلمة (Policy) ولا تعني عقيدة ولا استراتيجية.

علاقة السياسة العسكرية بالسياسة العليا

قبل التطرق إلى الجانب العسكري الصرف من هذا البحث، لا بد لي من أن أعرج على سياسة الدولة، لبيان أوجه الربط بين تلك السياسة وما يجري في المؤسسة العسكرية، في ضوء توجيهات القيادة السياسية التي تقبض في يدها على زمام الأمور في جميع مرافق الدولة، إذ من غير تلك القبضة تتعذر الإدارة بشكل صحيح وسليم. إن أجهزة الدولة تعمل بموجب توجيهات تحدد إطار عملها، ومقدار حرية العمل المتاحة لها، وملزمة بتنفيذ تلك التوجيهات من أجل جعل المسيرة موحدة في أجهزة الدولة جميعاً، لما تتطوي عليه طبيعتها من تلازم وترابط، لأن تخلف أي منها يؤثر في بقية الأجهزة بصورة أو بأخرى ويصبح مَعوقاً، لأن القافلة تسير بسرعة أبطأ عجلة، ولا يمكن أن تتركها متخلفة وراءها.

تضع القيادة السياسية، السياسة العامة والشاملة للدولة، ويوضع في ضوئها نهج البناء والتطور وتحقيق الأهداف الوطنية، وتتطوي تلك السياسة على جانبين مهمين هما:-

أ. السياسة البعيدة المدى

وهي الخطة التي تشمل جميع قطاعات الدولة، وتغطي مدة تتراوح بين (20-25) سنة، وتُسَطَّر على شكل أهداف

تسعى الدولة إلى تحقيقها بمراحل، ضمن إطار عام يُحدد مجمل الكُلف وخطوط التنفيذ المحتملة ومدد الإنجاز المتوقعة، وما إلى ذلك من أمور.

2. السياسة القصيرة المدى

وهي ما يعرف بالخطة الخمسية عادة، إذ تُقسَّم الخطة البعيدة المدى على عدد من الخطط الخمسية، وتوزع على وزارات الدولة وأجهزتها ككل بحسب اختصاصه وعلاقته بالخطة، لتنفيذها خلال المدة المحددة لتلك الخطة. تُرصد المبالغ المالية المجملة، وتُخصص لها المبالغ المالية بالضبط ضمن الموازنة السنوية، في ضوء تقديرات الحاجة لتلك السنة والإنجاز المطلوب.

تُدرس الخطة الخمسية سنوياً قبل حلول موعد الموازنة الجديدة، ويعاد النظر بها في ضوء المنجزات والتطورات والمستجدات التي قد تفرض نفسها. أما الخطة البعيدة المدى، فيُعاد فيها النظر بين مدة وأخرى قد تصل إلى خمس سنوات أحياناً، في ضوء المتغيرات الداخلية والدولية والاقتصادية، ومسيرة الخطط الخمسية المتعاقبة.

ينبثق عن السياسة العامة أو الشاملة، سياسات متخصصة ذات علاقة بإحدى الوزارات أو الأجهزة غير المرتبطة

بوزارة، مثل السياسة الخارجية والاقتصادية والإعلامية والأمنية والعسكرية، وما إلى ذلك من اختصاصات أخرى، وتكون كل واحدة من تلك السياسات متعلقة بإحدى الوزارات أو جهاز مستقل، آخذين بنظر الاعتبار علاقتها مع الوزارات الأخرى، والواردة ضمن توجيهات محددة في السياسة العامة. وتُحدّد كل وزارة أهدافاً وواجبات لتنفيذ سياستها الخاصة، وتضع النهج المفصلة بحسب المتطلبات، لتحقيق أهداف السياسة العامة للدولة المتعلقة باختصاصها.

تضع وزارة الدفاع سياستها في ضوء توجيهات القيادة السياسية، أسوة ببقية الوزارات والأجهزة المستقلة، وينبثق عن تلك السياسة، فضلاً عن الأهداف والواجبات، العقيدة العسكرية، أحد الأهداف المطلوبة - يُطبق ذلك لأول مرة في حالة تثبيت عقيدة عسكرية جديدة، ولا يُطبق مرة أخرى إلا عندما يراد تبديل العقيدة أو تعديلها - لأنّ العقيدة العسكرية هي الأساس الذي تُبنى عليه القوات المسلحة وإعدادها في زمن السلم لغرض استخدامها في الحرب. تحدد العقيدة العسكرية نهج التسليح والتجهيز والتنظيم والتدريب والاستخدام في الميدان. (ماريوت جون، 1982، ص 67)⁽¹⁾.

(1) راجع الملحق (1) بهذا البحث.

مفهوم العقيدة العسكرية

ينبغي لنا أن نبدأ بتعريف العقيدة العسكرية الأكثر شيوعاً وقبولاً في معظم جيوش العالم، والذي ينطوي على أنها «جميع المبادئ والنهوج والأساليب التي تُمكن القوات المسلحة من إدارة أعمالها في السلم والحرب، والمستنبطة من الأفكار والممارسات المختلفة النابعة من الخبرة العملية والدراسات النظرية» (Dictionary of US Army Terms p 148).

فلو أخذنا التعريف وحلناه، لوجدناه يشمل جميع مجالات عمل القوات المسلحة، فالمبادئ والنهوج والأساليب هي التي تتحكم في إدارة القوات المسلحة - أكثر من أي جهاز في الدولة - وذلك يعني ضرورة وجود نظرية عسكرية حديثة متطورة، لغرض استخدام تلك القوات بموجبها في الحرب. كما أنها ليست عشوائية أو نظرية صرفة، بل على الضد فهي مستنبطة من الأفكار والممارسات المختلفة العملية والنظرية، وهذا يجعلها صالحة للتطبيق الميداني في الحرب. ومن غير تلك العقيدة يصبح استخدام القوات المسلحة عشوائياً مزاجياً وبحسب الاجتهادات، وتكون النتيجة كوارث لا حصر لها، ومحصلتها الهزيمة والاندحار.

العوامل المؤثرة

في صياغة العقيدة العسكرية

العقيدة العسكرية موضوع معنية به القوات المسلحة، فهي قضية مهنية اختصاصية صرفة، ويدل عليها اسمها، فهي موصوفة بأنها عسكرية، وليست أية عقيدة أخرى، ولذلك استحدثت الدول دوائر راسية في وزارة الدفاع أطلقت عليها تسميات مثل «دائرة التدريب والعقيدة العسكرية» وأخرى اسمها «دائرة التطوير والعقيدة العسكرية»، وثالثة أطلقت عليها اسم «دائرة البحوث والعقيدة العسكرية»، وما إلى ذلك من أسماء ومسميات، ويتولاها والمسؤول عنها مسؤولية مباشرة في وزارة الدفاع، أعلى مرجع مهني، ألا وهو رئيس أركان الجيش أو رئيس الأركان العامة للقوات المسلحة، من خلال تلك الدوائر المختصة، على اعتبار أن منصب وزير الدفاع منصب سياسي وليس مهنيًا. تتأثر صياغة العقيدة العسكرية بالعوامل الآتية:.

أ. العدو الحقيقي أو المحتمل

وهو عامل مُتغيّر، بحكم تغيّر إمكاناته التقنية والصناعية والاقتصادية والتسليحية، وحجم قواته المسلحة وأهدافه العسكرية والسياسية وتحالفاته وأخرى غيرها.

ناهيك عن تغيّر العدو نفسه، انطلاقاً من المبدأ القائل «ليس هناك عداوة دائمة، ولا صداقة دائمة، بل هناك مصالح دائمة»، فتغيّر المصالح يُغيّر الأصدقاء والأعداء.

2. التطورات العلمية والتقنية

وهذه متغيّرة أيضاً، ولا يمكن أن تستقر على حال، ولها دور كبير في صياغة العقيدة العسكرية، لتأثيرها في العلم العسكري وما توفره من مستلزمات الآلة العسكرية وعتدها ووسائلها، من أسلحة ومعدات وتجهيزات، كالبارود والطائرة والدبابة والصاروخ وأسلحة الدمار الشامل والأسلحة الذكّية والأقمار الصناعية. كلها وغيرها كثير لا يُحصى في هذه الفقرة، فرضت وجودها وأملت التبدلات في العقيدة العسكرية.

3. القدرات الصناعية

هي عامل متغيّر أيضاً، إنّ الدولة التي لا تمتلك قاعدة صناعية رصينة تُمكنها من إنتاج أسلحتها ومعداتها الحربية، وتعتمد على استيراد ما تحتاجه منها من الخارج، تكون أسيرة الجهات التي تُجهزها باحتياجاتها، والتي تكون عرضة للانقطاع وقت الحاجة وفي الأزمات، وعند تضارب المصالح وتبدل التحالفات، فضلاً عن تأثر عقيدتها العسكرية بسبب

تصميم الأسلحة والتجهيزات على وفق العقيدة العسكرية للبلد المنتج، واستخدامها خلاف ذلك يؤدي إلى أضرار فادحة غير منظورة.

4. الاقتصاد الوطني

هو عامل متغيّر كسابقه، فكلما كان الاقتصاد الوطني رصيناً متعدد المصادر والميزان التجاري لصالحه أمكن بناء قوات مسلحة وطنية لا تخشى انقطاع مواردها سلباً وحرباً. ويكون بمقدوره الإيفاء بالتزامات العقيدة العسكرية، ولا يكون مُقيداً لها أو محدداً لتطبيقاتها، ويساعد على وضع عقيدة عسكرية رصينة لا تخشى المفاجآت.

5. الطموحات الوطنية والقومية

وهي مُتغيّرة بحسب الظروف، فقد يتحقق بعضها كما قد يُضاف إليها عبر الزمن، ويستجدّ غيرها طالما أنّ الدولة قائمة، فضلاً عن حماية الأمن الوطني والسعي لتحقيق الطموحات القومية. وذلك يتطلّب تهيئة قوات مسلحة قادرة على الوفاء بتلك الالتزامات، على وفق عقيدة عسكرية تتلاءم دائماً مع الظروف ولا تبقى جامدة، لتعمل القوات المسلحة بموجبها في البناء والاستخدام.

6. الرقعة الجغرافية وموقعها

يتميز الموقع الجغرافي بثبوت مطلق، ولكن الرقعة الجغرافية قابلة للتغيير والتبدل. لقد كان هذا العامل أحد أسباب نشوب الحروب في الماضي والحاضر، وسيبقى كذلك في المستقبل، أما لاستعادة أرض مقتنصة وأما لأطماع في أرض مجاورة، فضلاً عن أن الحدود المحدبة والمقعرة وصغر الرقعة الجغرافية وسعتها وطبيعتها وموقعها، والعلاقة بالدول المجاورة وحب التوسع على حساب الآخرين، تؤثر جميعها في نوع العقيدة المعتمدة من أجل بناء قوات مسلحة تواجه تلك الأخطار.

إن العوامل المذكورة آنفاً متغيرة كما أسلفنا، وبالتالي فإنها ستجعل العقيدة العسكرية هي الأخرى في تغير تبعاً لذلك، لأن ما يستند إلى متغير فهو متغير بكل تأكيد. ولو كانت العقيدة العسكرية ثابتة لانتغيرت لكانت عقيدة (الكر والفر) التي ظهرت في صدر الإسلام نافذة حتى يومنا هذا. وينبغي أخذ العوامل المذكورة آنفاً وأخرى غيرها - قد ترضها الظروف - بنظر الاعتبار عند صياغة العقيدة العسكرية لتحقيق الطموح في بناء القوات المسلحة واستخدامها، بحيث لا تكون خارج إمكانيات الدولة وقدراتها، وعندها يتعذر تلبية متطلباتها وتصبح عبءاً، ولا دون الإمكانيات فتصبح عاجزة عن الإيفاء بالتزامات القوات المسلحة وتحقيق أهداف القيادة

السياسية، فالوطن حين يعترضه خطراً وعدوان، ينبغي لواقع العقيدة العسكرية الموازنة الدقيقة للخروج بمحصلة جيدتحقق الهدف المطلوب. وما يصح اليوم من عوامل تؤثر في صياغة العقيدة العسكرية قد لا يصح غداً، فالتغيير سنة الحياة. (Lidder – P.P 310 – 312).

المجالات التي تؤثر فيها

العقيدة العسكرية

بقدر ما تتأثر العقيدة العسكرية بعوامل مختلفة قبل أن تأخذ شكلها النهائي، فإنها تؤثر بعد إقرارها في مجالات عديدة من القوات المسلحة، بحكم أنها الحجر الأساس الذي تستند إليه القوات في بنائها وتدريبها واستخدامها، وهذا التأثير ينصب على ما يأتي:-

أ. التسليح والتجهيز

لأجل تنفيذ ما ترمي إليه العقيدة العسكرية المقررة، لا بد من أسلحة وتجهيزات ومعدات تواكب ما يراد بلوغه بموجب تلك العقيدة. فلا جدوى من عقيدة تعرضية لا يمكن توفير أسلحتها الهجومية، كالدرع والصواريخ والقوة الجوية وغيرها. لذلك ينبغي مراعاة قدرات الدولة وعدم تجاوزها

وتحميلها فوق طاقتها، بل يجب وضع عقيدة عسكرية تتلاءم مع إمكانيات الدولة وملموحاتها.

2. التنظيم

تعمل القوات المسلحة بموجب تنظيمات هرمية، تتميز بالمرونة والقدرة على التكيف لملاءمة كل ظرف ومتطلباته، وهو ما يُعرف بنظام القوالب⁽¹⁾. ويجب أن يواكب التنظيم متطلبات العقيدة العسكرية، ليس من ناحية حجم القوات المسلحة، ولكن نوعية التنظيم الذي يجعل تنفيذ العقيدة المتبنية ممكناً. فالتنظيم لعقيدة دفاعية غيره لحرب خاطفة ويختلف عن ذلك المصمم لحرب طويلة أو مكافحة الإرهاب.

3. التدريب

يجب أن تصب جهود التدريب ويصمم على تشجيع أفكار الضباط والمراتب بمفهوم العقيدة العسكرية المقررة، حتى يُصار إلى تنفيذها في الميدان بطريقة موحدة منسقة، من خلال تفهم تطبيق سياقاتها وتعاليمها، حتى تصبح أفعالاً

(1) نظام القوالب (Brick System) - يُقصد به تنظيم القوات بصيغة متجانسة بحيث يمكن إلحاق أو فرز جزء منها من غير التأثير في الأصل مثل فرز سرية أو إلحاق فوج، ويبقى الأصل عاملاً لا يتأثر لاكتفائهما الذاتي.

انعكاسية استجابة لأمر، والاستثمار الأمثل للطاقت
التصميمية القصوى للأسلحة والتجهيزات والمعدات، والتركيز
على التدريب الموحد ضمن صنوف القوة الواحدة، والتدريب
المشترك بين القوات، وتأكيد مفهوم المعركة المشتركة
والمعركة البرية. الجوية على وفق تلك العقيدة.

4. بناء القوات المسلحة

ينبثق بناء القوات المسلحة من حاجة، ويضع إطار هذه
الحاجة العقيدة العسكرية، التي تضعها وزارة الدفاع لتلبية
لمتطلبات القيادة السياسية. ويجب أن يُبنى في ضوء تلك العقيدة
نوع القوات وحجمها ونسب الصنوف في كل قوة، وأنها دفاعية
أو تعرضية أو خليط من الاثنين مع إعداد ساحة العمليات،
فضلاً عن خطط النفير والتحصن وستر التحشد وغيرها.

5. الاستخدام الميداني

إن الغاية من كل ما تقدم هي إعداد قوات مسلحة
لتستخدم في الحرب، ويتغير الاستخدام الميداني من حيث
أساليبه وليس من حيث غرضه بتغير العقيدة العسكرية، لأن
هدف الحرب يبقى، ولكن أساليبه هي التي تتغير. وتتغير تبعاً
لذلك كراسات التدريب التعبوية والعملياتية ونهج العمليات،
ويتبدل كثير من السياقات والتطبيقات الخاصة باستخدام

المنوف، وتتغير كذلك أسبقياتها وطرق زجها في المعركة، ودور كل قوة مسلحة في تشكيلة القوات المشتركة. (المصدر السابق نفسه - ص 317).

أمثلة على العقيدة العسكرية

في قسم من دول العالم

تتكون العقيدة العسكرية من بضع كلمات لا تتعداها، إلا أن ما يترتب على هذه الكلمات المعدودة الكثير من النشاطات في مجالات التسليح والتجهيز والتدريب والاستخدام الميداني. وسأضرب أمثلة على العقيدة التي تميّزت بالثبوت النسبي، وتلك التي رافقتها تغييرات خلال مدد قصيرة، من أجل بيان أن العقيدة العسكرية ليست كما تبدو أو كما هو مسموع عنها، باعتبارها شيئاً مقدساً لا يمكن المساس به، أو أنها من المحرمات التي لا يمكن التقرب منها. في حين لا تعدو عن أنها إحدى ممارسات المؤسسة العسكرية، مثل أي مسؤولية أخرى مناصرة بها، وهي تتغير تبعاً للضرورة والظروف والحاجة، لما لها من تأثيرات عسكرية مهنية صرفة كما أسلفنا، وكما تمليه القيادة السياسية.

الاتحاد السوفيتي (السابق)

كانت (الحرب الثورية) هي العقيدة السائدة منذ تأسيس الاتحاد السوفيتي حتى الغزو الألماني عام 1941، ثم اعتمد (الكتلة والقوة النارية) في حربه النظامية على ألمانيا تعززه حرب الأنصار. وقد أخذت الدول الشيوعية عنه عقيدة (الحرب الثورية) وطلبتها في كل حروبها بعد الحرب العالمية الثانية، مثل الصين وفيتنام وكوريا الشمالية التي انتصرت على الولايات المتحدة على وفق تلك العقيدة، ناهيك عن دول أمريكا اللاتينية. غير الاتحاد السوفيتي تلك العقيدة بعد حصوله على السلاح النووي وتأسيس حلف وارشو (السابق) عام 1955، وأصبحت تنص على (التعرض السريع وفرض الأمر الواقع)، وكان أول تطبيق لها في التعرض على المجر (هنغاريا) عام 1956 واحتلالها، ثم اجتياح جيكوسافاكيا واحتلالها عام 1968، فأذهلوا حلف شمال الأطلسي الذي لم يشعر بتحركاتهم إلا بعد إنجاز المهمة وأصبحت أمراً واقعاً. واختتموا تطبيقات تلك العقيدة بغزوهم لأفغانستان عام 1979، لقد كانت تلك أمثلة حيّة على تطبيقات تلك العقيدة، وتميّزت بشيوت نسبي حتى تفكك الاتحاد السوفيتي وتفتت حلف وارشو عام 1991. وبعد أن تغيّرت المطامح الوطنية والقومية وظهور روسيا الاتحادية، واختلاف الأعداء المحتملين

وضعت روسيا رزمة الجغرافية، وضعت روسيا عقيدة عسكرية مختلفة تنص على (الدفاع عن الاتحاد ومنع دوله من الانفصال)، وتحوّلت التوجّهات التعرضية والتوسعية إلى دفاعية وأمن داخلي، وهي تسعى إلى توفير مستلزمات هذه العقيدة، وخير مثال على ذلك الحرب في الشيشان، إذ لم تستطع تحقيق أهدافها عام 1996

ورضخت للأمر الواقع، لأنها لم تكن مستعدة بعد لتطبيق العقيدة الجديدة ولا تزال مشبعة بأفكار العقيدة السابقة. ولكن بعد أن استعدت بموجب العقيدة الجديدة استطاعت فرض إرادتها ومنعت الشيشان من الانفصال، ولم يتحقق ذلك بمقدار القوة، ولكن بتهيئة ما احتاجته العقيدة العسكرية الجديدة من مطالب التسليح والتجهيز والتنظيم والتدريب، وتشجيع المقاتلين ضباطاً ومراتباً بالأفكار والمفاهيم التي أوجدتها تلك العقيدة. (Tara Kartha , Russia's Military Doctrine , PP 99 – 106).

حلف شمال الأطلسي

يعطي هذا الحلف في عقيدته العسكرية، خير مثال على تبدل العقيدة العسكرية خلال مدد قصيرة برغم أن العقيدة السياسية الرأسمالية لدول الحلف لم تتغير، ولكن تبدل

العوامل الأخرى دعت إلى التغيير لتواكب متطلبات الظروف، وعلى رأسها تغيير حلف وارشو (السابق) لأساليب قتاله وتطور تسليحه وتجهيزه وحجم قواته في أوروبا الشرقية في حينه. فضلاً عن التطورات العلمية والتقنية التي حدثت، وتسخيرها لخدمة الأغراض العسكرية. وبرغم تبدل العقيدة العسكرية مرات عدة خلال مدد قصيرة نسبياً إلا أنها بقيت نابعة من السياسة الرأسمالية وفي خدمتها وتنفيد مآربها.

كانت أول عقيدة اعتمدها الحلف عند تاسيسه عام 1949 هي (الرد الشامل)، وغيّرها في أوائل الستينيات إلى (الرد المرن)، وبعد عقد من الزمن في بداية السبعينيات استبدل عقيدة (سلك العثرة) بتلك، وأخيراً عام 1983 حولها إلى (الضرب بالعمق). وفي كل مرة تبدلت فيها العقيدة العسكرية، كان التسليح والتجهيز والتدريب والتنظيم وبناء القوات والاستخدام الميداني يواكب ذلك التبدل، لغرض تلبية متطلبات العقيدة العسكرية الجديدة ومستلزمات تنفيذها، لخلق التناغم مع العقيدة المتبناة. شمل التغيير كذلك كراسات فن العمليات أربع مرات أيضاً، لتثبيت أسس تطبيقات العقيدة الجديدة في كل مرة، وجعلها مرجعاً للتدريب والتمارين ولعب الحرب، كيما ترسخ في عقول المقاتلين من ضباط ومراتب.

أصبح حلف شمال الأطلسي بلا عدو رئيس معروف في أوروبا يقف في مواجهته، بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وتفكك حلف وارشو فأصبحت عقيدة (الضرب بالعمق) غير مجدية، فهي لا تصلح للتطبيق أينما كان، بل مصممة لمواجهة قوات حلف وارشو في أوروبا كما كان مُتصوراً. سعى حلف شمال الأطلسي جاداً منذ التسعينات من القرن العشرين إلى إيجاد عقيدة عسكرية ثلاثية مستجدات النظام الدولي الجديد، وتتسجم مع تطلعاته التي امتدت إلى خارج أوروبا وجميع أنحاء العالم. بعد انهيار الاتحاد السوفيتي أصبح العالم بقطب واحد تنفرد به أمريكا عراب الحلف والمهيمن عليه، فوضعت عقيدة جديدة له هي (الوصول إلى أقصى بقاع العالم بقوات فائقة)، وهذا ما طبق في يوغسلافيا وعند ضرب كل من أفغانستان والسودان، وعلى استعداد لتطبيقه في العالم. (Joint Military Net Assessment – PP 2-8).

الكيان الصهيوني

تنص العقيدة العسكرية للكيان الصهيوني على أن (الهجوم هو خير وسيلة للدفاع)، ويعني ذلك البدء بالضربة الأولى قبل العدو، ونقل المعركة إلى أرض الدول المجاورة لتجنب الخراب والدمار الذي تسببه الحرب، والاستعداد لامتناس الضربة الأولى المعادية وشن الهجوم المقابل، وقد هيا

العدو الصهيوني جميع مستلزمات تنفيذ هذه العقيدة. وأثبتت الحروب التي خاضتها الأمة العربية معه صحة ذلك، في أعوام 1956 و1967 و1973 وعند احتلاله لجنوب لبنان عام 1982. ولم يُغيّر الكيان الصهيوني عقيدته العسكرية بحكم صغر رقعته الجغرافية وتقع حدوده في الضفة الغربية المحتلة وتجاوره لدول معادية من جميع الجهات. إلا أنه اضطر إلى تبديل تلك العقيدة بعد ضربه بالصواريخ العراقية عام 1991، فغيّرها إلى عقيدة (البؤر الانتقائية)، وذلك يعني ضرب عمق الدول العربية، حيث المواقع الحساسة ومراكز القيادة والمواصلات وقواعد الصواريخ والقواعد الجوية، ثم اختيار الدولة أو الدول التي يريد مهاجمتها بالقوات البرية تسندها القوة الجوية والصواريخ. وهذا خير مثال على تأثير العقيدة العسكرية بالرقعة الجغرافية. (سمير جبور، ص 151 - 159).

عقيدة مفترضة

لأجل توضيح فكرة صياغة عقيدة عسكرية، وما تتأثر به وما تؤثر فيه، افترض أن دولة ما صاغت عقيدتها العسكرية على أنها (الدفاع واستباق الضربة مع التزامات إقليمية) - وهو مجرد افتراض لا صلة له بأية دولة - لأنّ الأوضاع السائدة في

الإقليم، وطبيعة الدول المحيطة بتلك الدولة المفترضة، والتزاماتها الإقليمية وقدراتها الاقتصادية والصناعية، جميعها تفرض عليها مثل تلك العقيدة. ولو حلل متفحص عسكري محترف مفردات تلك العقيدة، وسعى إلى إخراجها إلى حيز التطبيق للعمل بموجبها في القوات المسلحة لتلك الدولة المفترضة، لتطلب منه الأمر الإجابة عن التساؤلات التي سترد فيما بعد، لتتكون القوات مستعدة على وفق تلك العقيدة، في ضوء العوامل التي تؤثر فيها، وهي مهنية صرفة، لا تستطيع أية جهة غير عسكرية الإجابة عنها أو معالجتها، لما تنطوي عليه من اختصاص عسكري محدد، وكما سيرد في الفقرات اللاحقة.

أ. بناء القوات المسلحة

ينبغي لأول وهلة الإقرار بوجود عنصرين أساسيين في القوة المراد تشكيلها، هما قوة الدفاع وإعطاء الإنذار المبكر وامتصاص الضربة المعادية المباغتة وحصرها، وقوة أخرى للضربة جاهزة لمعالجة القوة المعادية قبل تعرضها للحزول بينها وبين اجتياز الحدود الوطنية والاستعداد لشن هجوم مقابل بأسرع ما يمكن على العدو الذي تمكن من اجتياز الحدود، وطرده خارجها في حالة هجومه المباغت.

فضلاً عن أن قوة الضربة مستعدة للمشاركة في أي

عمل إقليمي تدعو له الحاجة، وهنا تبرز التساؤلات الآتية:-

أ. ما حجم قوة الدفاع والإنذار المبكر وما حجم قوة الضربة؟

ب. ما حجم كل من القوات الأربع؟ (البرية والجوية والبحرية والدفاع الجوي).

ج. ما حجم كل صنف وخدمة ضمن قوة الدفاع وقوة الضربة؟

د. ما عدد القيادات اللازمة لإدارة القوات وما مستواها؟ (قيادة برية أم رئاسة أركان، رئاسات أركان جوية وبحرية ودفاع جوي أم قيادات، قيادة مشتركة أم قيادات مستقلة، قيادة عامة للقوات المسلحة أم رئاسة أركان عامة للقوات المسلحة؟).

2. التسليح والتجهيز

ينطبق الشئ ذاته على التسليح والتجهيز، فهناك تساؤلات كثيرة لا بد من إجابات واضحة ودقيقة لها لغرض تنفيذها، لتتطابق ومطالب العقيدة العسكرية المعتمدة، هي:-

أ. ما طبيعة تسليح قوة الدفاع وقوة الضربة؟

ب. ما مقدار الأسلحة الهجومية والدفاعية في كل قوة من القوات الأربع؟

ج. ما الأسلحة والتجهيزات والمعدات التي تُصنَع وطنياً
وما المستورد منها؟

د. إمكانيات صناعة الأدوات الاحتياطية أو توفيرها
والتصليح أثناء الحرب؟

هـ. ما مدى تجهيز القوات بالمعدات الإلكترونية المتطورة
لأغراض القيادة والسيطرة والمعلومات؟

و. كفاءة خزن الأسلحة والتجهيزات والمعدات
الاحتياطية في السلم وتداولها في الحرب؟

3. التنظيم

لا بد من وضع تنظيم يُلائم تطبيق العقيدة العسكرية
المعتمدة بسهولة ويسر ومرونة عالية، بالاعتماد على التنظيمات
القائمة أو تعديلها أو استحداث تنظيمات جديدة، ولذلك فإن
التساؤلات التي تفرض نفسها هنا هي: -

أ. ما تنظيم القوات في السلم، وما تؤول إليه عند النفي
وأثناء الحرب؟

ب. ما التنظيم الملائم لقوة الدفاع وقوة الضربة (قيادات
أم جحافل مستقلة أم هيكلية)؟

ج. ما تنظيم القوات الأربع ومستوياتها وطبيعتها (متشابه

أم متنوع أم مختلط؟

د. ما منظومة الركن التي تُعتمد في إدارة القوات سلماً
وحرياً (موحدة أم مشتركة أم مستقلة)؟

هـ. هل التنظيمات ثلاثية أو رباعية أم هل هي خليط
منهما أو غيرها؟

و. ما منظومات القيادة البديلة، وشبكات الاتصالات
الثابتة والمتنقلة، وسياقات الاشتغال، وتسلّم القيادة
عندما تدعو الحاجة؟

ز. ما تنظيمات ومنظومات النفير وسياقات العمل في
السلم والحرب؟

ح. ما مقدار ضباط ومراتب الاحتياط بالنسبة للمتطوعين
والمكلفين في الوحدات المقاتلة سلماً وحرياً؟

ط. هل تعمل الوحدات بالموجود الكامل من الأشخاص
سلماً، أو بنقص نسبة معينة تتكامل في الحرب؟ وما
مقدار تلك النسبة؟ وما نوعها ضباطاً أم مراتب أم
خليطاً منهما؟ مهنيين أم مقاتلين، وما تلك النسب؟

4. التدريب

يُشكل هذا العامل حجر الأساس في تنفيذ العقيدة

العسكرية في الحرب، لأنَّ الرجال من ضباط ومراتب هم من سيتولَّى إدارة الأسلحة والمعدات ويخوض الحرب، وإجبار العدو على الرضوخ للإرادة الوطنية. لذلك فإنَّ تدريبهم وأعدادهم هو الذي سيصل بهم إلى ذلك المستوى من الأداء، وسيتموِّع التدريب بحكم تنوع طبيعة القوات والمهام المناطة بها، والأسلحة والتجهيزات التي في حوزتها. إنَّ التساؤلات في مجال التدريب كثيرة، وسأتطرق إلى أهمها فيما يأتي:-

أ. ما نوع التدريب الواجب اتباعه، وما مقدار المركزية واللامركزية فيه؟

ب. ما المتطلبات المادية الواجب توفرها من ميادين وساحات تعبوية ووسائل إيضاح ومدربات ومشبهات والصفوف النموذجية وغيرها؟

ج. ما منظومات انتقاء الأفراد وانسيابيتهم بحسب القدرات والكفاءات، وفي الأخص الضباط منهم، وما منظومات إعدادهم وتدرجهم؟

د. كيفية إعداد القادة والأميرين وتدرجهم لقيادة وإدارة القوات المسلحة في السلم والحرب؟

هـ. ما التمارين والمناورات ولعب الحرب الواجب تطبيقها، ليتشبع الضباط والمراتب بأفكار العقيدة

العسكرية المعتمدة، من أجل التنفيذ بكفاءة
واقترار في الحرب؟

5. الاستخدام الميداني

إنّ الاستخدام الميداني سوف يتحقق تلقائياً عند تنفيذ
الفقرات المذكورة آنفاً لأنه حصيلية كل ذلك البناء والإعداد،
ولكن هناك بعض التساؤلات:-

أ. ما متغيرات الاستخدام الميداني الأساسية عما كانت
عليه في العقيدة العسكرية السابقة؟

ب. ما الكيفية التي يُركز فيها على المتغيرات، لتصبح
طبيعية واعتيادية مألوفة للضباط والمراتب؟

ج. ما التعاليم والسياقات الواجب تعديلها أو تبديلها
لتلائم العقيدة العسكرية المعتمدة؟

د. ما المدة المحتملة لتكون القوات مستعدة بموجب
العقيدة العسكرية المعتمدة؟

وما التساؤلات المذكورة آنفاً إلا غيض من فيض، فهي
كثيرة، بل هناك كثير منها لم نتطرق له إذ لا يسمح المجال
بأكثر من ذلك، ولكنها ولا شك تُعطي انطباعاً عما يترتب
على وضع عقيدة عسكرية لأول مرة أو عند تبديلها، وهي
بالتأكيد لا تخفى على العسكري المحترف المتمرس. وعن

طريق هذه التساؤلات والإجابة عنها وتطبيق ما ترمي إليه، يمكن بناء قوات مسلحة مستعدة لتنفيذ العقيدة العسكرية المعتمدة، بموجب سياقات المؤسسة العسكرية وسياساتها، النابعة من السياسة العامة للدولة، لأنها امتداد لها تحمي مصالحها وتحقق أهدافها، فهي آخر وسيلة لتحقيق الأهداف السياسية إذا عجزت الوسائل الأخرى.

الخلاصة

وختاماً لا بد من إيجاز قسم من الحقائق حول العقيدة العسكرية التي تطرقنا إليها وهي:-

1. ظهرت مفهوماً بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك لا يعني عدم وجودها قبل ذلك - وأناً كيف خاضت الجيوش حروبها عبر التاريخ - إلا أنها كانت مفاهيم مبعثرة ومشتتة هنا وهناك، في الكراسات التدريبية المختلفة وتطبيقها عملياً بلا تحديد اسم معين لها. جُمع شتاتها بعد تلك الحرب لتصبح بالوضوح الذي هي عليه اليوم، إذ أصبحت الحرب تتميز بأسلحتها ومعداتها المتطورة، وبحاجة إلى ضوابط وقياسات.

2. تتغير وتتبدل تبعاً للظروف، وتتميز بثبوت نسبي ضمن الدولة الواحدة، لتأثرها بعوامل متغيرة، وما يستد إلى متغير فهو متغير أيضاً، ولا داعي لإضفاء هالة من القدسية عليها، لأنها ليست عقيدة إلهية منزلة من السماء، بل وضعها الإنسان وهو يُغيرها.

3. تختلف من دولة إلى أخرى لاختلاف المؤثرات، ولاتعمل دولتان بعقيدة واحدة، إلا تلك المنضوية تحت حلف واحد، كما هو الحال مع حلف شمال الأطلسي وحلف وارشو (السابق).

4. تتكون من عدد محدود من الكلمات، ولكن لها تأثير كبير وحيوي داخل القوات المسلحة.
5. من مسؤولية أعلى مرجع مهني في القوات المسلحة، ألا وهو رئيس أركان الجيش أو ما يُعادلُه.

المراجع العربية

1. ماريوت، جون، إدارة الدولة الحديثة، هيبير وفبير، لندن - الطبعة الثانية 1982.
2. سمير جبور، تطور العقيدة العسكرية الإسرائيلية خلال 35 عاماً، ترجمات مختارة من مصادر عبرية، إشراف محمود سويد، مؤسسة الدراسات الفلسطينية 1983.

الأجنبية

1. Lidder, Julian , Military Theory , Gower Publishing Company Limited , England , 1983.
2. Tara Karthan , Russia's Military Doctrine , Institute for Defence Studies and Analyses (idsa) , Asian Strategic Review 1993 -1994 , New Delhi , India.
3. Joint Military Net Assessment , 1992 , Joint Chiefs of Staffs , Department of Defense , USA.
4. Dictionary of US Army Terms , AR320-5 , Headquarter, Department of The Army, 1992

الفصل الثاني

موقع العقيدة العسكرية

موقع العقيدة العسكرية⁽¹⁾

المقدمة

احتلت العقيدة العسكرية حيزاً كبيراً من تفكير العسكريين عموماً وفي الأديبات العسكرية أخيراً، وتلعب دوراً رئيساً في تحديد أوجه استخدام القوات المسلحة، ومن غيرها يتعذر وضع الأسس لاستثمار تلك القوات لتحقيق الغاية من وجودها بالشكل الأمثل، ألا وهي الدفاع عن الوطن وتحقيق النصر.

لقد حدثت اختلافات في موقع العقيدة العسكرية ضمن مكونات فن الحرب، وعلاقتها بالسوق العسكري وأيهما يسبق، وهل هي وليدة السوق؟ أم هل السوق العسكري وليد العقيدة العسكرية؟ إن العلاقة وثيقة بينهما ولاشك، إذ يخضع أحدهما للآخر بكل تأكيد سنحاول إعطاء فكرة عن تلك العلاقة في هذه المقالة، ونحدد معالمها في ضوء المعطيات التي يوفرها العلم العسكري وفن الحرب.

الغاية

تحديد موقع العقيدة العسكرية بالنسبة للسوق العسكري، وسناقش ذلك تحت العناوين الآتية:-

(1) نُشرت في المجلة العسكرية العدد(2) نيسان 1986، مديرية التطوير القتالي، وزارة الدفاع العراقية، بغداد - العراق

1. الفذلكة اللغوية.
2. العلاقة الجدلية.
3. الوجه الآخر.
4. الرأي.

الفذلكة اللغوية

جاء الكثير من التسميات والمصطلحات في الأدبيات المتداولة عن طريق الترجمة من اللغات الأجنبية المختلفة، ونخص منها بالذكر اللغة الإنكليزية ولو رجعنا إلى اللغة المذكورة واطلعنا على بعض جوانب المفردات التي يُترجمها العرب إلى عقيدة لوجدنا ما يأتي:-

1. يُستخدم مصطلح (Military Doctrinc) في اللغة الإنكليزية، وقد ترجمه العسكريون إلى (العقيدة العسكرية).
2. يستخدم مصطلح (Political Ideology) في اللغة المذكورة نفسها، وترجمه المختصون على تنوعهم إلى (العقيدة السياسية).
3. يعني ما ذهبنا إليه أن كل من كلمتي (Doctrine) و (Idcology) قد تُرجمتا إلى اللغة العربية بكلمة واحدة هي (عقيدة).

ولو رجعنا إلى المعاني المعجمية للكلمتين المذكورتين
أنفاً، كما جاء في معجم (المورد) لسنة 1983 وفي الصفحتين
(286) و(447) على التوالي، وهي نفسها تقريباً في بقية
المعجمات العربية والأجنبية، لوجدنا اختلافاً بيناً بينهما، ولا
يوجد سوى مرادف واحد هو كلمة (مذهب)، لأن المتخصص
لها بدقة يلتمس الفرق الواضح وما تعنيه كل منهما من
مضمون الشرح، فضلاً عن اختلافهما في التطبيق.

1. doctrine

أ. تعليم - تعاليم - مذهب - عقيدة.

ب. المبدأ: بيان عن السياسة الأساسية للحكومة خاصة في
مجال العلاقات الدولية.

ولو نظرنا إلى هذا الشرح لوجدنا أن ما جاء في (أولاً) هو
أكثر انطباقاً على الجوانب العسكرية، ويصلح للتطبيق
لأغراض مفهوم العقيدة العسكرية التي نحن بصدددها.

2. Ideology

أ. وضع النظريات (بطريقة حاملة أو غير علمية).

ب. مجموعة نظامية من المفاهيم في موضوع الحياة أو الثقافة
البشرية.

- ج. طريقة (أو محتوى) التفكير المميّز لفرد أو جماعة أو ثقافة.
- د. النظريات والأهداف المتكاملة التي تُشكل قوام برنامج سياسي اجتماعي
- هـ. مذهب.

إنّ الشرح المذكور لهذه الكلمة يشير إلى شموليتها وسعتها، واحتوائها على مضامين تتجاوز في مفهومها (العقيدة العسكرية)، وليس فيها ما يمت إلى التطبيق العسكري بصلة.

لم يُستخدم مصطلح (Military Ideology) في اللغة الإنكليزية تعبيراً عن (العقيدة العسكرية) مطلقاً، لأنه أشمل وأوسع مما يُراد في الاستخدام العسكري، ويُستخدم دائماً (Military Doctrine) للتعبير عن العقيدة العسكرية، كما تُستخدم كلمة (Doctrine) مع التعبئة ويقال (العقيدة التعبوية)، واستخدمت هذه الكلمة بشكل شائع في المجال العسكري، ولم تُستخدم كلمة (Ideology) لهذا الغرض قط.

وبالتالي فإنّ (العقيدة العسكرية) تنقيد بحدود استخدام القوات المسلحة في مجال وضع الأسس العامة لها، وتُبنى في ضوئها التفاصيل في مختلف الاختصاصات.

لما كان التعريف المعجمي لكلمة (Doctrine) يُشير إلى التعاليم والمبدأ في شرحها، وهو ما يهمننا في هذا المجال، مما يجعل الكلمة الإنكليزية أكثر انطباقاً على تعريف (العقيدة العسكرية)، الوارد في معجم المصطلحات العسكرية الأمريكي، فقد عرفها (جميع المبادئ والنهوج والأساليب والأمر الفنية التي تُمكن القوات المسلحة من إدارة أعمالها، فهي تُستتبط من الأفكار والممارسات المختلفة التي يُتفق عليها، سواء كانت نابعة من الخبرة العملية أم النظرية).

إن ذلك كله يؤكد أن كلمة (Ideology) أكبر كثيراً أوزاداً معنى شمولي أكبر من كلمة (Doctrine) ولذلك استخدمت الأولى للتعبير عن العقيدة السياسية التي هي أشمل وأعم وتتعلق بالدولة، في حين استخدمت الثانية للتعبير عن العقيدة العسكرية، لما تتميز به من خصوصية ضمن الإطار العسكري. فالأولى تزيد عن حاجة القوات المسلحة وتتميز بثبوت كبير لمدد زمنية طويلة، في حين أن الثانية خاضعة للتبديل فيما تعنيه بمدد زمنية أقصر، ولؤثرات أكثر تغيراً بحكم أنها تعاليم، يؤثر فيها التسليح والتجهيز والعدو الحقيقي والمحتمل وغيرها من العوامل الأخرى، ولهذا تتغير (العقيدة العسكرية) بمدد قصيرة نسبياً مقارنة مع (العقيدة السياسية). وخير مثال على إعطاء صورة واضحة عن مثل هذه

المتغيرات هو العقيدة العسكرية لحلف شمال الأطلسي، فقد تبدلت خلال الخمسة عشر عاماً الماضية ثلاث مرات، فهي حتى السبعينات (الرد المرن) وتحولت بعد ذلك إلى (سلك العثرة) وهي في الثمانينات (الضرب بالعمق).

في حين لم تتبدل العقيدة السياسية الرأسمالية أو الشيوعية أو الاشتراكية، حتى وإن جرت عليها تعديلات ما فهي محافظة على سمتها الأساسية، بينما وقع تبدل جذري في العقيدة العسكرية، فهناك فروق جوهرية بين عقيدة (الرد المرن) و(سلك العثرة) و(الضرب بالعمق)، إذ تطلب كل منها تسليحاً وتجهيزاً معيناً، وتنظيم قوات مختلفاً، وتدريباً له خصوصية العقيدة، وكل هذه التغيرات أملت التبدلات في قدرات العدو والتطورات التقنية. لقد وفر الحلف كل مستلزمات العقيدة العسكرية المعتمدة في كل مرة، من أجل تحقيق غرضها، ألا وهو استخدام القوات في الميدان بكفاءة عالية واقتصاد تام وتحقيق النصر.

العلاقة الجدلية

يمكن الاستنتاج من ذلك كله أن (العقيدة العسكرية) وليدة السوق العسكري وليس العكس، لأن السوق

العسكري وهو ما يُعرف باللغة الإنكليزية (Military Strategy)، هو ظل الاستراتيجية (السوق) العامة أو الشاملة (Grand Strategy)، ولا يمكن أن يكون وليد أي شيء آخر ونابعاً منها ويحقق أهدافها. لأن جميع الاستراتيجيات (السوق) في الدولة، كالعسكرية والاقتصادية والإعلامية والخارجية.. إلخ تنفرد من الاستراتيجية (السوق) العامة أو الشاملة. ولا تنفرد العقيدة العسكرية من الاستراتيجية (السوق) الشاملة بل تنفرد من السوق العسكري، لأنها من صلب مسؤولية وزارة الدفاع جزءاً من (السوق العسكري) الذي يلي مطالب القيادة السياسية، وأصبح نهجاً للوزارة وعليها وضع كل إمكانياتها لتحقيق ذلك المطلوب. راجع الملحق (أ) الذي يُبين علاقة الاستراتيجيات ببعضها.

لقد حدث في الماضي خلط عند ترجمة (Military Policy)، فقد ترجمها الباحثون القدامى على أنها العقيدة العسكرية، في حين أن ترجمتها الأكثر قبولاً وواقعية هي (السياسة العسكرية)، ومنها جاءت سياسة التدريب وسياسة التسليح وما إليها. وهي منبثقة من الاستراتيجية (السوق) العامة أو الشاملة، وتساوي إذا جاز القول السوق العسكري، ولكنها بكل تأكيد ليست بالعقيدة العسكرية، ولذلك فإن

موقعها جعلها محيرة، وأدى إلى نقلها بطريقة توحى بأنها فوق السوق العسكري وتأتي قبله. ولو رجعنا إلى مخطط رسم الاستراتيجيات (السوق) في الدولة، لوجدنا الاستراتيجية (السوق) العامة أو الشاملة في القمة وتتفرع عنها استراتيجيات (سوق) متنوعة، وعنها تتفرع فروع أخرى قد نجد بينها (العقيدة)، والسبب يعود إلى خصوصية (العقيدة) المنبثقة من السياسات الخاصة لكل استراتيجية (سوق). كما أن تلك الاستراتيجيات (السوق) تتميز بثبوت نسبي، ولا تتغير إلا بتغير استراتيجية (سوق) الدولة، في حين تتغير (العقيدة العسكرية) ضمن إطار القوات المسلحة، من غير الإخلال بالاستراتيجية (السوق) العسكرية النابعة من استراتيجية (سوق) الدولة. وخير دليل على ذلك تغير عقيدة حلف شمال الأطلسي، ولكن استراتيجية (سوق) الحلف نفسه لم تتغير، فضلاً عن عدم تغير استراتيجيات (سوق) الدول المشتركة فيه.

إن (العقيدة العسكرية) تتميز بخصوصية كبيرة، فهي تتأثر بالأمور العسكرية الصرفة، الاختصاصية والفنية وعلى رأسها (السوق العسكري)، في حين أن السوق العسكري يترع على عرش القوات المسلحة، ولكنه يتأثر بعوامل خارج النطاق العسكري التي منها الاستراتيجية (السوق) العامة

للدولة، والستراتيجيات (السوق) الأخرى الاقتصادية والخارجية وغيرهما، فضلاً عن العوامل الجغرافية والأعداء الحقيقيين والمحتملين والتطورات العلمية والتقنية وكثيرة أخرى غيرها. كما أنّ تغيير (العقيدة العسكرية) يؤثر في القوات المسلحة فقط ولا يتأثر غيرها بها، بينما يؤثر تغيير (السوق العسكري) في جميع الدولة لعلاقته الوثيقة بها جميعاً وتأثيره فيها وتأثره بها.

الوجه الآخر

أورد (سوكولوفسكي) المفكر والكاتب العسكري السوفيتي تعبيراً مفاده « يُعتبر السوق العسكري الابن الشرعي للعقيدة العسكرية.. إلخ»، مما دعا قسماً من القراء إلى تصور أنّ (العقيدة العسكرية) تحتل موقِعاً فوق (السوق العسكري) والحالة هذه. إلا أنّ المعضلة تكمن في الترجمة مرة أخرى، إذ كان المفروض ترجمة كلمة عقيدة إلى سياسة، وبذلك تصبح (السياسة العسكرية) النابعة أساساً من الاستراتيجية (السوق) العامة للدولة، ومن هنا تصبح مساوية للسوق العسكري أو فوقه، وتكون العبارة منطوقة تماماً على المفهوم المتداول، إنّ العقيدة العسكرية خاضعة للسوق العسكري.

ينبغي أن نعرف قبل كل شيء، أن الترجمات التي جاءت بعد الحرب العالمية الثانية، وخاصة تلك التي كانت من اللغة الروسية غير دقيقة، بسبب قلة المتعلمين بتلك اللغة من العرب، ومحدودية المصادر والكتبان الذي تحاط به، وبسبب ذلك كله حدث ليس في التسميات، وبالتالي أعطى مفهوماً مشوشاً ومشوهاً غيردقيق لما يريده الكاتب الأصلي، فليس من المعقول أن يكون كاتب مثل (سوكولوفسكي) يخلط في المفاهيم، ويتعد بها عن الأسس العالمية المعتمدة في جميع أنحاء العالم، لأن فن الحرب موروث أممي يعتمده الجميع شرقاً وغرباً.

ليس من المعقول أن يختلف المفكرون العسكريون في مجال حيوي ومهم مثل العقيدة العسكرية والسوق العسكري وأيهما يسبق، خاصة أن المعرفة العسكرية وأدبياتها عالمية الصيغة والمرجعية وإنسانية الشمولية، وقد نهل الجميع من الموارد وال منابع نفسها التي خلفها الباحثون وراءهم. ولكن السبب يعود بالدرجة الأولى إلى الترجمة وعدم دقتها في الغالب، إذ لم يتق المترجمون على تسمية واحدة للكلمة الأجنبية الواحدة مصطلحاً في الاختصاص المعين، عند الترجمة من اللغات الأجنبية إلى اللغة العربية،

بغض النظر عن معانيها الأخرى في الاختصاصات المختلفة،
ولكنها ذات معنى محدد في الاختصاص الواحد.

فضلاً عن عدم اتفاق الجيوش العربية على تسميات
موحدة للكلمة الأجنبية الواحدة، وعلى سبيل المثال لا الحصر
كلمة (Echelon) تُرجمت إلى (قَدَمَة) و(سَق) وشتان ما بين
معنى الكلمتين، مما أعطى انطباعاً عن مفهومين مختلفين،
ويوجد على شاكلتها المئات التي شوهت المفاهيم وأصبحت
لدينا مدرستان شرقية وغربية..!! إن ما دُوَّنه كبار المفكرين
العسكريين عبر تاريخ الإنسانية، منذ أيام (سان تسو) مروراً
بالحضارات المتعاقبة حتى يومنا هذا، لا يمكن أن يدع مجالاً
للشك أو التساؤل أو الاجتهاد في مفاهيم عسكرية أصبحت
اليوم راسخة وثابتة.

الرأي

بعد كل تلك المناقشة فيما تقدم من هذه المقالة، أعتقد
أنه من الضروري تثبيت رأي واضح وصريح ودقيق لموقع
(العقيدة العسكرية)، وهو كما بيّنت مجرد رأي، والذي أراه
ضرورياً أن تتولى جهة رسمية تحديده، ليكون موحداً ضمن
القوات المسلحة، وقطع دابر الجدل والشك حوله، وجعله يعني

مفهوماً واحداً لكل العسكريين، ودليلاً لكل من يريد أن يتلمس طريق المعرفة والاطلاع والتقصي في أدبيات القوات المسلحة، وخاصة الرسمية منها، التي تُوحد الفكر والتسميات والمفاهيم.

إنَّ (العقيدة العسكرية) تُنظم العمل داخل القوات المسلحة، وتخلق التناغم بين عناصرها المتنوعة والتلاحم بين صنوفها المختلفة، وتوحد فعالياتها لتحقيق الأهداف التي بُنيت من أجلها عند زجها في الحرب، ولا يتأثر بها أحد خارج وزارة الدفاع. في حين يتأثر (السوق العسكري) ويؤثر في الاستراتيجيات (السوق) الأخرى في الدولة، وبالتالي فإنَّ ذلك يفرض أن تتبع (العقيدة العسكرية) من (السوق العسكري) بحكم خصوصيتها وتعلقها بتفاصيل الأمور الخاصة بالقوات المسلحة وليس غيرها، شأن الوزارات الأخرى جميعها في خصوصياتها، لأنَّ وضع التفاصيل يكون داخلياً ضمن الوزارة المعينة أو المؤسسة المستقلة، ولا علاقة لتلك التفاصيل بالاستراتيجية (السوق) العامة، إلا من خلال انتماء الأدنى للأعلى، مثل انتماء الاستراتيجية (السوق) العسكرية للاستراتيجية (السوق) العامة للدولة.

إنَّ الخلط في المفهوم بين (السياسة العسكرية) و(العقيدة العسكرية) و(السوق العسكري) في المطبوعات

التي تصدر عن دور النشر المختلفة العسكرية والمدنية، جعل موضوع تحديد علاقتها مع بعضها أمراً صعباً، ومرجعه إلى الترجمة ليس إلّا. لأنّ كثرة التغييرات في (العقيدة العسكرية) لا يمكن أن يضعها في موقع فوق (السوق العسكري)، فذلك يعني تغيير السوق العسكري كلما تغيرت العقيدة العسكرية، في حين يتميّز السوق العسكري بثبوت مدداً طويلة على الضد من العقيدة العسكرية التي تُبدل بين أن وآخر. تُثبت مفاهيم العقيدة العسكرية وتطبيقاتها في الكراسات الرسمية التي تتداولها القوات المسلحة، ويصدرها أعلى مرجع مهني في وزارة الدفاع ويتوقعه، ألا وهو رئيس أركان الجيش وهي ليست مثبتة في مراجع تصدر عن الدولة أو أي جهة أخرى خارج وزارة الدفاع.

فعلی سبيل المثال لا الحصر، عندما تبدلت (العقيدة العسكرية) لحلف شمال الأطلسي، أبدل الجيش الأمريكي كراسة العمليات الأساسية الموسومة (العمليات - FM 105 OPERATION) لتساير التطبيقات والمتغيرات الجديدة، فأصدر واحدة عام 1968 ثم غيرها عام 1976 وعاد وأصدر أخرى غيرهما عام 1983 نتيجة لتغيير العقيدة العسكرية في كل مرة، وتأثرت بتلك الكراسة معظم الكراسات الرسمية الأخرى وتغيرت، لتلائم ما جاء فيها من أفكار وتطبيقات،

فلو كانت هذه على مستوى الاستراتيجية العسكرية (السوق العسكري) لأثرت في الاستراتيجيات الأخرى في الدولة، لا بل قد تؤثر في الاستراتيجية العليا (السوق الشامل) للدولة.

خلاصة القول أنّ (العقيدة العسكرية) تتبع من (السوق العسكري) الذي يُحدد معالمها ويُنبت أركانها وهي تتأثر به بشكل رئيس، وتبقى خاضعة له وليس فوّه. وهي تؤثر في جميع مجالات القوات المسلحة، من تنظيم وتسليح وتدريب وإدارة واستخدام في الميدان، وبقية الأمور الأخرى في السلم والحرب، التي تجعل القوات المسلحة مستعدة للحرب دوماً وتُحقق الغاية التي وجدت من أجلها. وتُحدد معالم النهج والسياقات الواجب اتباعها في مختلف القوات البرية والجوية والبحرية والدفاع الجوي، لفرض زجها في الحرب موحدة قادرة على التعاون فيما بينها على وفق ضوابط (العقيدة العسكرية).

الخلاصة

كانت العقيدة العسكرية وما تزال موضع نقاش ودراسة وحوار على مختلف الصعد العسكرية، وفي الأخص في أروقة المؤسسات العلمية العسكرية العليا وعلى صفحات المجلات العسكرية المختلفة. ونراها تخبو لتتبع من جديد مثيرة التساؤلات نفسها مرة أخرى، ولم تحدد صيغتها النهائية إلى الآن.

إنه من الواجب وضع مفهوم ثابت ومحدد للعقيدة العسكرية من ناحيتي أهميتها وموقعها، ضمن منظومة العلم العسكري وفن الحرب، وعلاقتها بالسوق العسكري، وجعلها واضحة للجميع بما لا يدعو إلى الشك، ويتناولها العسكريون جميعهم بمفهوم واحد.

طالما أن العلم العسكري وفن الحرب تراث الإنسانية جمعاء وملك للبشرية كلها، فقد نهل المفكرون العسكريون جميعهم منه ومرجعيتهم له، وبالتالي فلا يمكن أن يختلفوا في مفهومه وإن اختلفت المدارس الفكرية العسكرية، ولكنهم لن يختلفوا في الأصول. إلا أن المترجمين لعبوا دوراً مهماً في خلق مثل هذه البلبلة نتيجة عدم استيعابهم لمفهوم المصطلح العسكري، وأعطوا للمصطلح الأجنبي

الواحد معاني عدة فتعددت المفاهيم، وانعكس ذلك على التعابير والمصطلحات المستخدمة كالعقيدة العسكرية والسوق العسكري والسياسة العسكرية.. إلخ.

ليس هناك أدنى شك في أن العقيدة العسكرية تتبثق من السوق العسكري وتخضع له، وهي خاصة بالقوات المسلحة ولا علاقة لأطراف أخرى بها، على خلاف السوق العسكري الذي يؤثر ويتأثر بغيره من استراتيجيات (سوق) وفي الأخص السوق الشامل أو العام للدولة.

المراجع

1. قاموس المورد، منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت - لبنان 1983.
2. الاستراتيجية العسكرية، المارشال سوكلوفسكي، ترجمة عدد من الضباط، وزارة الدفاع السورية دمشق - سوريا 1962.
3. Dictionary of US Army Terms , AR320 - 5 , Headquarter Department of The Army , 1961.

الفصل الثالث

العقيدة العسكرية وفن الحرب

العقيدة العسكرية وفن الحرب

المقدمة

الحرب شأنها شأن أي عمل آخر، لا بد لها من اعتماد نظريات تُنظم إدارتها وتطبيقاتها، وجاءت هذه النظريات عبر التاريخ منذ أقدم العصور، ويلورها الباحثون والمنظرون وأطلقوا عليها اسم (فن الحرب) ثم جاء المُحدثون ليكملوا مسيرة الأولين ويضيفوا تسمية (العقيدة العسكرية). لم يكن فن الحرب معروفاً بهذه التسمية إلا مع بداية القرن السابع عشر، كما أن العقيدة العسكرية هي الأخرى لم تُعرف بمفهومها الحالي إلا مؤخراً بعد الحرب العالمية الثانية.

إن فلسفة (النظرية والتطبيق) واضحة جلية في مجال استخدام القوات المسلحة، خاصة بعد أن تعقدت وغزت التقنية عدتها وألتهها. فلا يمكن خوض حرب اليوم بلا أسس نظرية تابعة من الخبرة والتجربة، فالنظرية ضرورة لا بد منها، إذ من غيرها يأتي التطبيق عشوائياً يخضع للاجتهاد، والاجتهاد يخطئ ويصيب ولا توجد وسيلة أو مقياس لحسابه وتحديده، كما يتعذر التخطيط لأي حرب معاصرة من غير تلك النظريات

والمبادئ، وكذلك النظرية ذاتها فهي عديمة الجدوى عقيمة من غيرتطبيق ميداني يُثبت صحتها وجوانب القوة والضعف فيها، فوجود النظرية وما يرافقها من تطبيق ميداني يجعل طريقتي المعادلة متوازناً، لأنَّ كلاً منهما يغذي الآخر ويطوره. متذكرين أنَّ ما مثبت في الأدبيات العسكرية كُتِبَ في أروقة المؤسسات التدريبية، ولكن بعرق المعارك ودمائها ومن خبرتها وتجربتها المريرة.

إصبح اعتماد الحرب الحديثة اليوم على التعاليم والسياقات والوصايا والتوجيهات أكثر من أي وقت مضى، نتيجة للتطورات العلمية والتقنية التي دخلت على الأسلحة والمعدات وأجهزة القيادة والسيطرة وتداول المعلومات ووسائلها، فالسرعة التي تُميّز الحرب الحديثة وقصر أمدها، جعلاً الوقت محدوداً وضيقاً دائماً. ولا مجال لإدارة حرب فاعلة إلاّ بالاعتماد على تعاليم وسياقات تختزل الوقت، وتجعل العمل بأقل ما يمكن من الأوامر وبأقصى درجات اللامركزية، من خلال الوصايا والتوجيهات. ويمثل فن الحرب والعقيدة العسكرية في المستويات العليا تلك التعاليم والسياقات. التي يمكن أن نسميها مجازاً، لتقريب مفهومها من الذهن، ودورها الحيوي في إدارة حرب حديثة بأسلحة وتقنية متطورة.

الغاية

غاية هذا البحث بيان ماهية كل من العقيدة العسكرية وفن الحرب وعلاقتهما ببعضهما، وسأتطرق خلال البحث الى المواضيع الرئيسة الآتية:-

أ. علاقة السياسة العسكرية بالسياسة العليا للدولة.

ب. العقيدة العسكرية.

ج. فن الحرب.

د. العلاقة بين العقيدة العسكرية وفن الحرب.

علاقة السياسة العسكرية بالسياسة العليا للدولة

قبل التطرق إلى الجانب العسكري الصرف من هذا البحث، لابد لي من الخوض بعض الشيء في مجال سياسة الدولة، لبيان أوجه الربط بين تلك السياسة وما يجري في المؤسسة العسكرية، في ضوء توجهات القيادة السياسية، التي تقبض بيدها على زمام الأمور في جميع مرافق الدولة، إذ من غير ذلك تتعذر الإدارة بشكل صحيح وسليم. إن أجهزة الدولة تعمل بموجب توجهات تحدد إطار عملها ومقدار حرية العمل المتاحة لها، وملزمة بتنفيذ تلك التوجيهات، من أجل جعل المسيرة موحدة في جميع أجهزة الدولة، لما تتطوي عليه طبيعتها من تلازم وترابط، لأن تخلف أي منها يؤثر في بقية الأجهزة ويصبح موعوقاً.

تضع القيادة السياسية، السياسة العامة والشاملة للدولة، ويوضع في ضوئها نهج البناء وتطوير الدولة وتحقيق الأهداف الوطنية، راجع الملحق (i) المرافق، وتتطوي تلك السياسة على جانبين مهمين هما -

أ. السياسة البعيدة المدى

وهي الخطة التي لا تقل المدة التي تغطيها عن (20 - 25) سنة عادة، وتكون في الأغلب بمثابة أهداف تسعى الدولة إلى

تحقيقها بمراحل، ضمن إطار عام يحدد مجمل الكلف وخطط التنفيذ المحتملة، ومدد الإنجاز المتوقعة.. إلخ.

ب. السياسة القصيرة المدى

وهي ما يعرف بالخطة الخمسية عادة، إذ تقسّم الخطة البعيدة المدى على عدد من الخطط الخمسية، وتوزع على وزارات الدولة وأجهزتها كل بحسب اختصاصه وعلاقته بالخطة، لتنفيذها خلال المدة المحددة لها، وترصد لها الأموال جملة، ثم تخصص لها المبالغ المحددة ضمن الموازنة السنوية، في ضوء تقديرات الحاجة لتلك السنة ومتطلبات الإنجاز المطلوبة.

تدرس الخطة الخمسية سنوياً قبل حلول موعد الموازنة الجديدة، ويعاد النظر فيها في ضوء المنجزات والتطورات والمستجدات التي تفرض نفسها. أما الخطة البعيدة المدى فيعاد النظر فيها بين أن وآخر قد يصل إلى خمس سنوات أحياناً، في ضوء المتغيرات الداخلية والدولية والاقتصادية، ومستوى تنفيذ الخطط الخمسية المتعاقبة. وما لم توضع الخطط بهذه الصيغة وتتابع، تكون الخطط والمشاريع مقطوعة لا تمت بصلة لبعضها، ولا تؤدي خدمة دائمة للبلاد، بل تحقق غرضها المرحلي فقط، وقد تصبح وبالاً على الدولة في مراحل لاحقة، أو أنها لا تحقق الجدوى الاقتصادية بعد مدة من

الزمن، وتتراكم عشرات المشاريع غير المنجزة، وفي ذلك هدر للمال والوقت لايعوضان.

ينبثق عن السياسة العامة أو الشاملة سياسات متخصصة ذات علاقة بإحدى الوزارات أو المؤسسات المستقلة أو الأجهزة الخاصة، مثل السياسة الخارجية والإعلامية والأمنية والاقتصادية والعسكرية وما إلى ذلك من اختصاصات أخرى في إطارالدولة، وتكون تلك السياسة خاصة بالجهة المعنية ومسئوليتها،أخذة بنظر الاعتبارعلاقتها مع الأطراف الأخرى في الدولة، والوارد ذكرها في التوجيهات المحددة في السياسة العامة. تحدد كل وزارة ومؤسسة مستقلة أهدافاً وواجبات لتنفيذ سياستها الخاصة، وتضع النهج المفصل بحسب مقتضى الحال لتحقيق السياسة العامة للدولة.

تضع وزارة الدفاع سياستها الخاصة أسوة ببقية الوزارات والمؤسسات المستقلة والأجهزة الخاصة، وينبثق عن تلك السياسة فضلاً عن الأهداف والواجبات، العقيدة العسكرية التي تُشكل المحورالأساس في إدارة القوات المسلحة في السلم، وتطبيقها في الميدان أشاء الحرب، لأنها تحدد نهج التسليح والتجهيز والتدريب والتنظيم وبناء القوات المسلحة واستخدامها في الميدان. وتتميز العقيدة العسكرية بثبوت نسبي ولا تتغير مع كل خطة خمسية، لأنها تتأثر بعوامل أخرى كما سيرد في متن البحث.

العقيدة العسكرية

لأجل أن نستند جميعاً إلى قاعدة ثابتة لفهم العقيدة العسكرية، ينبغي لنا أن نبدأ بتعريفها الأكثر شيوعاً وقبولاً في معظم جيوش العالم، والذي ينطوي على أنها (جميع المبادئ والنهوج والأساليب التي تمكن القوات المسلحة من إدارة أعمالها في السلم والحرب، والمستنبطة من الأفكار والممارسات المختلفة النابعة من الخبرة العملية والدراسات النظرية).

فلو أخذنا التعريف وحللناه لوجدناه يشمل جميع مجالات عمل القوات المسلحة، فالمبادئ والنهوج والأساليب هي التي تتحكم في إدارة القوات المسلحة، وذلك يعني ضرورة وجود نظرية عسكرية متطورة حديثة، لغرض استخدام تلك القوات على وفقها في الحرب. كما أنها ليست اعتباطية أو نظرية صرفة، بل على العكس مستنبطة من الأفكار والممارسات المختلفة العملية والنظرية، وهذا يجعلها صالحة للتطبيق في الميدان أثناء الحرب، من غير تلك العقيدة يصبح استخدام القوات المسلحة عشوائياً كفيفاً وبحسب الاجتهادات، وتكون النتيجة كوارث لا حصر لها وحصيلتها الهزيمة والخذلان.

العوامل المؤثرة في صياغة العقيدة العسكرية

العقيدة العسكرية موضوع تُعنى به القوات المسلحة، فهي

قضية مهنية اختصاصية، كما يدل عليها اسمها، فهي موصوفة بأنها عسكرية وليست أية عقيدة غيرها، ولذلك أوجدت الدول دوائر راسية في بنية قواتها المسلحة أطلقت عليها تسميات مختلفة منها (دائرة التدريب والعقيدة العسكرية) وأخرى اسمها (دائرة التطوير والعقيدة العسكرية)، وما إلى ذلك من أسماء ومسميات. ويعنى بها والمسؤول عنها مسؤولية مباشرة في وزارة الدفاع أعلى مرجع مهني، ألا وهو رئيس أركان الجيش أو رئيس أركان القوات المسلحة، بحسب النظام الذي تتبعه الدولة، على اعتبار أن وزير الدفاع مدني وليس مهنيًا، وهو يشغل منصباً سياسياً.

تأثير العقيدة العسكرية بعوامل عدة أهمها -

أ. العدو المحتمل

هو عنصر متغير بحكم تغير قدراته التقنية والصناعية والاقتصادية والتسليحية، وحجم قواته المسلحة وأهدافه العسكرية والسياسية وطبيعة تحالفاته.. إلخ، ناهيك عن تغير العدو نفسه، انطلاقاً من المبدأ القائل (ليس هناك عدو دائم ولا صديق دائم، بل هناك مصالح دائمة)، فتتغير المصالح يغير الأصدقاء والأعداء.

ب. التطورات العلمية والتقنية

وهذه متغيرة أيضاً، ولا يمكن أن تستقر على حال، ولها

دور كبير في صياغة العقيدة العسكرية، لما توفره من مستلزمات الألة الحربية ووسائلها من أسلحة ومعدات وتجهيزات، كالبارود والطائرة والدبابة وأسلحة الدمار الشامل والحواشيب والأقمار الصناعية، كلها وغيرها كثير فرضت وجودها وأملت التبدلات في العقيدة العسكرية.

ج. القدرات الصناعية

هي عنصر متغير كذلك، إن الدولة التي لا تمتلك قاعدة صناعية رصينة تمكنها من إنتاج أسلحتها ومعداتها الحربية، وتعتمد على استيراد ما تحتاجه من الخارج، تكون أسيرة الجهات التي تجهزها باحتياجاتها، والتي تكون عرضة للانقطاع وقت الحاجة وفي الأزمات، فضلاً عن تأثر عقيدتها العسكرية بسبب تصميم الأسلحة والمعدات على وفق عقيدة البلد المنتج.

د. الاقتصاد الوطني

هو عنصر متغير كسابقه، فكلما كان الاقتصاد الوطني رصيناً متعدد المصادر والميزان التجاري لصالحه، أمكن بناء قوات مسلحة وطنية لا تخشى انقطاع مواردها سلماً وحرباً، ويكون في مقدوره الإيفاء بالتزامات العقيدة العسكرية، ولا يكون مُحدداً لها ومقيداً لمتطلباتها.

هـ. الطموحات الوطنية والقومية

هي الأخرى متغيرة بحسب الظروف، قد يتحقق بعضها كما قد يضاف لها عبر الزمن، ويستجد غيرها طالما الدولة قائمة، فضلاً عن حماية الأمن الوطني والسعي لتحقيق الطموحات القومية، ويتطلب ذلك تهيئة قوات مسلحة قادرة على الوفاء بتلك الالتزامات على وفق عقيدة عسكرية تتلاءم دائماً مع ظروفها ومتطلباتها.

و. الرقعة الجغرافية وموقعها

يتميز الموقع الجغرافي بثبوت مطلق، ولكن الرقعة الجغرافية قابلة للتبدل، لقد كان هذا العامل أحد أسباب نشوب الحروب في الماضي والحاضر وسيبقى كذلك في المستقبل. فالحدود المقعرة والمحدبة وصغر الرقعة الجغرافية وطبيعتها وموقعها، وعلاقة الدول المجاورة ببعضها والأطماع وحب التوسع على حساب الآخرين، تؤثر جميعها في نهج الدولة في استخدام قواتها المسلحة، وطبيعة تلك القوات حجماً ونوعاً وتسليحاً

إن العوامل المذكورة آنفاً متغيرة كما أشرنا، وبالتالي فإنها ستجعل العقيدة العسكرية هي الأخرى في تغير تبعاً لذلك، لأن ما يستند إلى متغير فهو متغير بكل تأكيد. ينبغي أخذ

العوامل المذكورة آنفاً وأخرى غيرها قد تفرضها الظروف بنظر الاعتبار عند صياغة العقيدة العسكرية، لتحقيق الغرض من بناء القوات المسلحة واستخدامها، حتى لا تكون خارج إمكانيات الدولة وقدراتها، وعندها تتعذر تلبية متطلباتها، ولا دون الإمكانيات فتصبح عاجزة عن الإيفاء بالتزامات القوات المسلحة، وتحقيق أهداف القيادة السياسية فالوطن حين يعترضه خطر أو عدوان. وما يصح اليوم من عوامل تُؤثر في صياغة العقيدة العسكرية قد لا يصح جميعها غداً، فالتغيير سنة الحياة وجوهرها.

المجالات التي تُؤثر فيها العقيدة العسكرية

بقدر ما تتأثر العقيدة العسكرية بعوامل مختلفة قبل أن تأخذ شكلها النهائي، فإنها تُؤثر بعد إقرارها في مجالات عديدة داخل القوات المسلحة، بحكم أنها الحجر الأساس الذي تستند إليه القوات في بنائها واستخدامها، وهذا التأثير يشمل الآتي:-

1. التسليح والتجهيز

لأجل تنفيذ ما ترمي إليه العقيدة العسكرية المقررة، لا بد من أسلحة وتجهيزات ومعدات تُواكب ما يراد بلوغه بموجب تلك العقيدة، فلا جدوى من عقيدة تعرضية لا يمكن

توفير أسلحتها الهجومية، كالدروع والطائرات التعرضية وخاصة طائرات الإسناد الجوي القريب والمدفعية والصواريخ وسفن الإنزال.. إلخ. لذلك ينبغي مراعاة قدرات الدولة وعدم تجاوزها وتحميلها فوق طاقتها، لأنَّ التجاوز سيكون مُؤثراً عند المجابهة، بل يجب أن تأتي العقيدة العسكرية ضمن حدودها ومنسجمة معها.

ب. التنظيم

تعمل القوات المسلحة بموجب تنظيمات هرمية، تتميز بالمرونة والقدرة على التكيف لملاءمة ظروف القتال ومتطلباته وهو ما يعرف بنظام (القوالب)، النظام الذي يمكن بموجبه فرز أو إضافة وحدات كاملة أو فرعية من غير التأثير فيها لاكتفائها الذاتي. فيجب أن يواكب التنظيم متطلبات العقيدة العسكرية لا من ناحية حجم القوات المسلحة ولكن بنوعية التنظيم، الذي يجعل تنفيذ العقيدة المتبناة ممكناً. فالتنظيم لعقيدة دفاعية غيره لحرب خاطفة أو تعرضية ويختلف عن ذلك المصمم لحرب طويلة الأمد

ج. التدريب

يجب أن تُصنَّب جهود التدريب ويصمم على تشجيع أفكار الضباط والمراتب بمفهوم العقيدة المقررة، حتى يضار إلى

تنفيذها في الميدان بطريقة منسقة ومتناغمة، من خلال تفهم تطبيق سياقاتها وتعاليمها حتى تصبح أفعالاً انعكاسية لمجرد صدور أمر. والاستثمار الأمثل للطاقات التصميمية القصوى للأسلحة والتجهيزات والمعدات، والتركيز على التدريب الموحد ضمن صنوف القوة الواحدة والتدريب المشترك بين القوات، وتأكيد مفهوم المعركة المشتركة والمعركة الجوية - البرية التي تتوخاها العقيدة العسكرية المتبناة.

د. بناء القوات المسلحة

ينبثق بناء القوات المسلحة من حاجة، ويحدد إطار هذه الحاجة العقيدة العسكرية التي وضعتها وزارة الدفاع تلبية لمتطلبات القيادة السياسية. فيجب أن يُبنى في ضوء تلك العقيدة نوع القوات وحجمها ونسب الصنوف في كل قوة، وهل هي تعرضية أو دفاعية..؟ مع إعداد ساحة العمليات بما ينسجم مع تلك العقيدة، فضلاً عن خلط النفير والتحشد وستر التحشد.. إلخ.

هـ. الاستخدام الميداني

إنَّ الغاية من كل ما تقدم هي إعداد قوات مسلحة لتستخدم في الميدان أثناء الحرب، وتتغير أساليب الاستخدام الميداني وليس غرضه بتغير العقيدة العسكرية. فالعقيدة

العسكرية التعرضية غير الدفاعية والخاطفة غير طويلة الأمد، وتتغير تبعاً لذلك كراسات التدريب وأساليب العمليات، ويتبدل كثير من السياقات والتطبيقات الخاصة باستخدام الصنوف، وتتغير كذلك أسبقياتها وطرق زجها بالمعركة وأدوار القوات في المعركة المشتركة.

أمثلة على العقيدة العسكرية

تتكون العقيدة العسكرية من بضع كلمات لا تتعدها، إلا أن ما يترتب على هذه الكلمات المعدودة كثير من التغييرات في مجال التسليح والتجهيز والتدريب والاستخدام، وسأضرب أمثلة على العقيدة التي تميّزت بالثبوت النسبي، وتلك التي رافقتها تغييرات خلال مدة قصيرة، من أجل بيان أن العقيدة العسكرية ليست كما تبدو أو كما هو مسموع عنها، باعتبارها شيئاً مقدساً لا يمكن مسه خشية تدنيسه. بل على العكس من ذلك تتغير تبعاً للضرورة والظروف، وفي أروقة وزارة الدفاع لما لها من تأثيرات عسكرية مهنية صرفة كما سبق أن أسلفنا.

العدو الصهيوني

تنص العقيدة العسكرية للعدو الصهيوني على أن الهجوم خير وسيلة للدفاع، ويعني ذلك البدء بالضربة الأولى

(الهجوم الاستباقي) ونقل المعركة إلى أرض الدول المعادية، والاستعداد لامتناس الضربة الأولى المعادية وشن الهجوم المقابل. وقد هيأ العدو الصهيوني جميع مستلزمات تنفيذ هذه العقيدة، وأثبتت الحروب التي خاضتها الأمة العربية معه صحة ذلك، في أعوام 1956 و1967 وعند احتلاله جنوب لبنان عام 1982. ولم يغير العدو الصهيوني عقيدته هذه بحكم صغر رقعته الجغرافية وتعرضه في الضفة الغربية المحتلة، وتحيطه دول معادية من جميع الجهات. إلا أنه اضطر إلى تبديل تلك العقيدة بعد ضربه بالصواريخ العراقية عام 1991، فغيرها إلى عقيدة (البؤر الانتقائية)، ويعني ذلك ضرب عمق الدول العربية في صميم مواقعها الحيوية، منها مراكز القيادة وعقد المواصلات والاتصالات وقواعد الصواريخ والقواعد الجوية والبنية التحتية من جسور ومشاريع ماء وكهرباء.. إلخ وقد انبثقت منظومة الدرع الصاروخي أو القبة الفولاذية، من هذه العقيدة للحيلولة بين وصول الصواريخ المعادية إلى أهدافها، رد فعل على الضربة الأولى. قبل أن أختتم هذه الفقرة أود توضيح الهجومين الإجهاضي والاستباقي، لما لهما من علاقة بالعقيدة العسكرية للسكان الصهيوني. فالهجوم الإجهاضي (abortive attack) يدل عليه اسمه، وهو القضاء على أمر ما قبل نضوجه، ويُشن عادة تجاه قوة معادية تنهياً

لشن هجوم إلا أنها لم تُكمل استحضاراتها بعد فيجهد ذلك العمل. إما الهجوم الاستباقي أو الوقائي (pre-emptive attack) فيُشن لمنع العدو من تنفيذ هجوم شامل، اكتملت جميع استحضاراته مع احتمال شنه في أية لحظة، وتدمير قواته قبل شن الهجوم، والاستمرار في المعركة كما حدث في هجوم ألمانيا على الاتحاد السوفيتي عام 1941 وهجوم الكيان الصهيوني على مصر عام 1967، وهناك الكثير من الأمثلة في تاريخ الحرب.

الاتحاد السوفيتي السابق وروسيا الاتحادية

كانت (الحرب الثورية) هي العقيدة السائدة منذ تأسيس الاتحاد السوفيتي حتى منتصف الخمسينات، وأخذت الأحزاب الشيوعية عنها العقيدة نفسها، كما حدث في الصين ومن بعدها فيتنام، وحقت انتصارات عديدة على الولايات المتحدة الأمريكية. ولكن امتلاك أمريكا للقنبلة الذرية وتأسيس حلف وارشو عام 1955 لمواجهة حلف شمال الأطلسي، أجبر الاتحاد السوفيتي على تبديل عقيدته العسكرية وأصبحت تنص على (التعرض السريع وفرض الأمر الواقع). كانت البداية غزو المجر (هنغاريا) عام 1956 ثم غزو جيكوسلفاكية عام 1968، فقد أذهلوا حلف شمال الأطلسي ولم يشعر ذلك الحلف بتحركاتهم إلا بعد إكمال

المهمة، وأخيراً غزؤهم لأفغانستان عام 1979. لقد كانت تلك أمثلة حيّة لتطبيقات تلك العقيدة، وتميّزت بثبوت نسبي حتى تقسك الاتحاد السوفيتي وتقتت حلف وارشو. بعد ظهور روسيا الاتحادية، تغيّرت المطامح الوطنية والقومية، وتغيّر الأعداء المحتملون، وضعف الاقتصاد وتغيّرت مساحة الرقعة الجغرافية. وضعت روسيا الاتحادية على أثرها عقيدة عسكرية مختلفة تنص على (الدفاع عن الاتحاد ومنع دوله من الانفصال)، وتحولت التوجهات التعرضية والتوسعية إلى دفاعية وأمن داخلي. وهي تسعى إلى توفير مستلزمات هذه العقيدة، وخير مثال على ذلك الحرب في الشيشان فلم تستطع تحقيق أهدافها عام 1996 ورضخت للأمر الواقع، ولكن بعد أن استعدت بموجب العقيدة الجديدة استطاعت فرض إرادتها ومنع الشيشان من الانفصال. لم يتحقق ذلك بمقدار القوة، ولكن بتهيئة مستلزمات العقيدة الجديدة، من تسليح وتجهيز وتنظيم وتدريب وتشعب المقاتلين (ضباطاً ومراتب) بالأفكار والمفاهيم التي أوجدتها تلك العقيدة.

حلف شمال الأطلسي

يُظهر هذا الحلف في عقيدته العسكرية خير مثال على تبدل العقيدة العسكرية خلال مدد قصيرة، برغم أن العقيدة السياسية الرأسمالية لدول الحلف لم تتغيّر، ولكن تبدل

العناصر الأخرى دعت إلى التغيير لتواكب متطلبات الظروف، وعلى رأسها تغيير حلف وارشو (السابق) في حينه لأساليب القتال، وتطور تسليحه وتجهيزه وحجم قواته في أوروبا الشرقية. فضلاً عن التطورات العلمية والتقنية التي حدثت في دول حلف الأطلسي نفسها، وتسخيرها لخدمة الأغراض العسكرية. وبرغم تبدل العقيدة العسكرية مرات عدة خلال مدد قصيرة، إلا أنها بقيت نابعة من العقيدة الرأسمالية وفي خدمتها وتنفيذ مآربها.

كانت أول عقيدة اعتمدها الحلف عند تأسيسه عام 1949 وفي بداية المواجهة مع الاتحاد السوفيتي هي الرد الشامل (comprehensive response)، وغيّرها في بداية الستينات إلى عقيدة الرد المرن (flexible response)، وبعد عقد من الزمن في بداية السبعينيات اعتمد عقيدة سلك العثرة (trip wire)، وفي عام 1983 أصبحت الضرب بالعمق (strike deep). وفي كل مرة تبدلت فيها العقيدة العسكرية، كان التسليح والتجهيز والتنظيم والتدريب وبناء القوات المسلحة والاستخدام الميداني يواكب ذلك التغيير، لغرض اللحاق بمتطلبات العقيدة العسكرية الجديدة وتلبية مستلزمات تنفيذها، لخلق التجانس مع العقيدة المثبتة. وشمل التغيير كراسات فن العمليات أربع مرات أيضاً، لتثبيت أسس

تطبيقات العقيدة الجديدة، وجعلها مرجعاً للتدريب والتمارين
والمناورات ولعب الحرب، كي ترسخ في عقول المقاتلين من
ضباط ومراتب.

أصبح حلف الأطلسي بلا عدو رئيس محتمل معروف في
أوروبا يقف في مواجهته، بعد تفكك حلف وارشو وانهيار الاتحاد
السوفيتي، وأصبحت عقيدة (الضرب بالعمق) بلا معنى ولا مجال
لتطبيقها، فهي لا تصلح للتطبيق أينما كان، بل مصممة على
وفق تصور لمقاتلة حلف وارشو في أوروبا كما كان في حينه. فترى
حلف الأطلسي يسعى جاداً منذ التسعينات من القرن العشرين إلى
إيجاد عقيدة تلائم مستجدات النظام الدولي الجديد، وتتسجم
مع تطلعاته التي امتدت إلى خارج أوروبا وإلى أنحاء العالم جميعاً.
بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، أصبح العالم بقطب واحد تسوده
أمريكا عراية الحلف والمهيمن عليه، ولذلك فقد وضعت عقيدة
جديدة له لمواجهة مسؤولياته الجديدة وهي، الوصول إلى أقصى
بقاع العالم بقوات فائقة (reaching globally reaching
powerfully)، وهذا ما طبقته أمريكا في كل من يوغسلافيا
والسودان وأفغانستان وآخرها العراق، وعلى استعداد لتطبيقه في
أية بقعة من العالم.

عقيدة مُفترضة

لأجل توضيح فكرة صياغة عقيدة عسكرية وما تتأثر

به وما تؤثر فيه، أن أفترض أن دولة ما صاغت عقيدتها العسكرية وهي (الدفاع عن الحدود الوطنية واستباق الضربة)، لأن الأوضاع الجيوسياسية السائدة في المنطقة وطبيعة الدول الأجنبية المحيطة والالتزامات تجاه الدفاع عن الإقليم، والقدرات الاقتصادية والصناعية جميعها تعطي مثل هذه العقيدة. إن العقيدة المفترضة المذكورة آنفاً، تثير ولاشك تساؤلات كثيرة للمتفحص العسكري المحترف المختص، في ضوء العوامل التي تؤثر فيها العقيدة العسكرية ضمن القوات المسلحة، وهي مهنية صرفة لا تستطيع أية جهة التعامل معها لما تتطلب عليه من اختصاص يتولاه أهله.

أ. بناء القوات المسلحة

ينبغي لأول وهلة الإقرار بوجود عنصرين أساسيين في القوة المراد تكوينها، الأولى قوة الدفاع وإعطاء الإنذار المبكر وامتصاص الضربة المعادية وحصرها، والثانية قوة الضربة الجاهزة لضربة استباقية لمنع العدو من التعرض أو طرد العدو خارج الحدود الوطنية في حالة تعرضه. فضلاً عن أن قوة الضربة تكون جاهزة للمشاركة في أي عمل إقليمي تدعوله الحاجة، وهنا تبرز التساؤلات الآتية:

أولاً. ما حجم قوة الدفاع والإنذار المبكر، وما حجم قوة

الضريبة؟

ثانياً. ما حجم كل قوة من القوات الأربع (برية وجوية وبحرية ودفاع جوي) ضمن مجمل القوة؟

ثالثاً. ما حجم كل صنف وخدمة ضمن قوة الدفاع وقوة الضريبة؟

رابعاً. ما عدد القيادات اللازمة لإدارة القوات وما مستواها؟ قيادة قوات برية أم رئاسة أركان جيش؟ رئاسات أركان جوية وبحرية ودفاع جوي أم قيادات؟ قيادة مشتركة أم قيادة دورية؟ قيادة عامة للقوات المسلحة أم رئاسة أركان عامة للقوات المسلحة؟ كل ذلك له علاقة حميمة بالقيادة والسيطرة وتحديد يجعل القيادة واضحة لا لبس فيها.

في ضوء الإجابة المحددة عن الأسئلة المذكورة آنفاً تبين القوات المسلحة لتكون قادرة على تطبيق أفكار العقيدة العسكرية الجديدة، وفي كل مرة تُبدل فيها العقيدة العسكرية تجري التعديلات اللازمة إذا دعت الضرورة.

ب. التسلح والتجهيز

ينطبق الشيء ذاته على التسلح والتجهيز، فهناك تساؤلات كثيرة تتطلب إجابات دقيقة واضحة عنها، حتى

يمكن تنفيذها لتتطابق ومتطلبات العقيدة العسكرية المتبنية،
وهي:

أولاً. ما طبيعة تسليح قوة الدفاع وقوة الضربة؟

ثانياً. ما مقدار الأسلحة الدفاعية والهجومية في كل من
القوات الأربع؟

ثالثاً. ما الأسلحة والتجهيزات والمعدات التي تُصنَّع
وطنياً؟ وما المستورد منها؟

رابعاً. إمكانيات صناعة الأدوات الاحتياطية وطنياً؟
وقدرات التصليح محلياً أثناء الحرب؟

خامساً. ما مستوى التجهيز بالمعدات والأجهزة الإلكترونية
المتطورة لأغراض القيادة والسيطرة؟

سادساً. كيفية خزن الأسلحة والتجهيزات والمعدات في
السلم لتداولها في الحرب ومقدار الخزين؟

عند تحديد الإجابة عن الأسئلة المذكورة آنفاً توضع
خطط التسليح والتجهيز وإعداد الدولة لمواجهة حالات الطوارئ
ولا تُؤخذ على حين غرة.

ج. التنظيم

لا بد من إيجاد تنظيم يلائم تطبيق العقيدة العسكرية

المقررة بسهولة ويسر ومرونة عالية، بالاعتماد على التنظيمات القائمة أو تعديلها أو استحداث تنظيمات جديدة، ولذلك فإنّ التساؤلات التي تفرض نفسها هنا هي:-

أولاً. ما تنظيم القوات في السلم وما تؤول إليه في النفيير وأثناء الحرب (نظام المعركة)؟

ثانياً. ما التنظيم الملائم لقوة الدفاع وقوة الضريبة (قيادات أم جحافل مستقلة أم هيكلية)؟

ثالثاً. ما تنظيم القوات الأربع ومستوياتها وطبيعتها (متشابه أم متنوع أم مختلط)؟

رابعاً. ما منظومة الركن التي تعتمد في إدارة القوات المسلحة سلماً وحرباً (موحدة أم مشتركة)؟

خامساً. هل التنظيمات ثلاثية أو رباعية أو خليط منهما أو غيرها؟

سادساً. ما منظومات القيادة البديلة وشبكات الاتصالات الثابتة والمتنقلة وسياقات الاشتغال وتسلم القيادة عندما تدعو الحاجة؟

سابعاً. ما تنظيمات الاحتياط ومنظومات النفيير وسياقات عملها في السلم والحرب؟

ثامناً. ما مقدار ضباط ومراتب الاحتياط بالنسبة للمتطوعين مسلماً وحربياً؟

تاسعاً. هل تعمل الوحدات بالموجود الكامل من الأشخاص والأسلحة والمعدات مسلماً، أو بنقص نسبة معينة تتكامل بالنفير وأثناء الحرب؟ وما مقدار تلك النسبة وما نوعها؟ ضباط أم مراتب أم خليط منهما؟ مهنيون أم مقاتلون؟ وما تلك النسب؟

ومما لا شك فيه أن القرار في هذه المناسبة سيحدد نوع القوات المسلحة المطلوبة ونظام المعركة الذي ستعمل بموجبه مسلماً وحربياً.

د. التدريب

يشكل هذا العامل حجراً أساساً في تنفيذ العقيدة العسكرية بصورة صحيحة في الحرب، لأن الرجال من ضباط ومراتب هم الذين سيتولون إدارة الأسلحة والمعدات ومقاتلة العدو وإجباره على الخضوع للإرادة الوطنية. لذلك فإن تدريبهم وإعدادهم هو الذي سيصل بهم إلى ذلك المستوى، والتساؤلات هنا كثيرة سائطرق إلى أهمها وهي:-

أولاً. ما نهج التدريب الواجب اتباعه، وما مقدار

المركزية واللامركزية فيه؟

ثانياً. ما المتطلبات الواجب توفرها من ميادين وساحات
تعبوية ووسائل إيضاح ومدربات ومشبهات.. إلخ
(القاعدة المادية).

ثالثاً. ما منظومات انتقاء الأفراد وانسيابهم بحسب
القدرات والكفاءات وفي الأخص الضباط منهم
ومنظومات إعدادهم وتدرجهم؟

رابعاً. كيفية إعداد القادة والأميرين لإدارة القوات
المسلحة في السلم والحرب؟

خامساً. ما التمارين والمناورات ولعب الحرب الواجب
تطبيقها، ليشبع الضباط والمراتب بأفكار العقيدة
العسكرية المقررة من أجل تنفيذها بكفاءة واقتدار
في الحرب؟

هـ. الاستخدام الميداني

إنّ هذا الاستخدام سوف يتحقق عند تنفيذ الفقرات
المذكورة آنفاً تلقائياً، لأنه حصيلة كل ذلك البناء والإعداد،
ولذلك هناك بعض التساؤلات مثل:-

ثانياً. ما متغيرات الاستخدام الميداني الأساسية عما
كانت عليه بموجب العقيدة العسكرية السابقة؟

ثالثاً. ما الكيفية التي يُركز فيها على المتغيرات لتصبح
طبيعية واعتيادية مألوفة للضباط بأسرع ما يمكن؟
رابعاً. ما المدة الزمنية المحتملة لتكون القوات مستعدة
بموجب العقيدة العسكرية الجديدة؟

وما التساؤلات المذكورة آنفاً إلّا غيض من فيض، فهي
كثيرة، بل هناك العديد منها لم نتطرق إليه، لأنّ المجال لا
يسمح بأكثر من ذلك، ولكنّها ولا شك لا تخفى على
العسكري المختص المحترف المتمرس.

وعن طريق هذه التساؤلات والإجابة عنها وتطبيق ما
ترمي إليه، يمكن بناء قوات مسلحة مستعدة لتنفيذ العقيدة
العسكرية المقررة بموجب سياقات وزارة الدفاع وسياساتها
الناعبة من السياسة العامة للدولة لأنها امتداد لها وتتفد
أغراضها.

خلاصة العقيدة العسكرية

قبل الانتهاء من موضوع العقيدة العسكرية يمكن تثبيت
الحقائق الآتية حولها:-

أ. ظهرت مفهوماً بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك لا يعني عدم
وجودها قبل ذلك، إلا أنّها كانت مفاهيم مبشرة ومشتتة هنا
وهناك في الكراسات وأدبيات القوات المسلحة المختلفة، وتطبق

في الممارسات العملية من غير أن يحدد لها اسم معين جُمع شتاتها بعد تلك الحرب لتصبح بالوضوح الذي هي عليه اليوم، إذ أصبحت الحرب تتميز بالتقنية وتُستخدم فيها أسلحة ومعدات متطورة بحاجة إلى ضوابط وقياسات تحكّمها.

ب. متغيرة ومتبدلة تتميز بثبوت نسبي ضمن الدولة الواحدة لتأثرها بعوامل متغيرة، وما يستند إلى متغير فهو متغير أيضاً، ولا داعي لإضفاء هالة من القدسية عليها.

ج. تختلف من دولة إلى أخرى بحكم اختلاف العوامل المؤثرة فيها، ولا تعمل دولتان بعبقيدة عسكرية، إلا تلك المنضوية تحت حلف عسكري واحد، كما هو الحال مع حلفي وارشو وشمال الأطلسي.

د. تتكون من عدد محدود من الكلمات ولكنها تفرض تأثيرات كبيرة في مجالات حيوية داخل القوات.

هـ. من مسؤولية أعلى مرجع مهني في القوات المسلحة، ألا وهو رئيس أركان الجيش أو رئيس الأركان العامة للقوات المسلحة، بالاستناد إلى العقيدة السياسية للدولة وتخدم أغراضها. وليس وزير الدفاع لأنه منصب سياسي غير مختص.

فن الحرب

نبذة تاريخية

فن الحرب موروث أممي شاركت فيه جميع الأمم والشعوب منذ فجر التاريخ حتى يومنا هذا، وتراكمت معلوماته ومضامينه أثناء الحروب المتعاقبة منذ أوائل الصراع البشري ولا تزال. ويُعد السوق ممثلاً لفن الحرب في المفاهيم القديمة، لذلك انصبّت معظم الدراسات والممارسات العملية عليه بلا نظر إلى تقسيماته الأخرى. كان أقدم مَنْ كتب فيه قبل (2500) عام تقريباً، المفكر الصيني (سن تزو) وصبَّ جُلَّ اهتمامه على التحشد والتفوق العددي، وجاء بعده الإسكندر المقدوني الذي طبق أفكاره السوقية فعلاً في الحروب التي خاضها، وخاصة أسلوب الاقتراب غير المباشر ومباغنة العدو. ثم جاء العرب المسلمون ليطبّقوا سوق الكر والفر وسحب العدو إلى أرض القتل، وهو مزيج مما يعرف اليوم بالهجوم من الحركة والدفاع السيار.

أصيب فن الحرب بركود كبير بعد انتهاء الفتوحات الإسلامية حتى حلول القرن السادس عشر وظهور (ميكافلي) الذي عالج السوق فلسفياً، فحفزُ الآخرين بعده على خوض غماره والبحث فيه مجدداً وبحماس كبير، في ضوء المتراكم

من الفكر السوفي حتى ذلك التاريخ.

بدأت بوادر الفكر في مجال فن الحرب الحديث واضحة في القرن الثامن عشر وخاصة في أوروبا، فظهر فردريك الكبير (1712 - 1786) صاحب فكرة تطبيق الخطوط الداخلة، وأعقبه نابليون (1769 - 1821) وطبق سوق التفوق العددي، وجاء كلاوزوفج (1780 - 1831) منادياً بتطبيق سوق الحرب الشاملة وضرورة الصراع وحتميته، ثم جاء بعده جوميني (1779 - 1869) الذي اعتمد سوق النخبة المهنية لإدارة حرب سريعة قصيرة. وعندما خاض مولتكه حربه على النمسا (1866) ومن ثم على فرنسا (1870) وانتصر عليهما معتمداً على أفكار كلاوزوفج، دفع كثيراً من القادة إلى الاعتماد على تلك الأفكار في الحرب العالمية الأولى وعُرِفَت بالمدرسة البروسية.

تغيّرت النظرة إلى فن الحرب بعد الحرب العالمية الأولى، وظهر مفكرون مُحدّثون أمثال ليدل هارت وفوللر وفوش ولودندورف وشليفن، وأخذوا يُنظرون لفن الحرب وتقسيماته ومجال تطبيقاته والعلاقة بينها، وظهرت مدرستان، البريطانية وأخذت عنها الولايات المتحدة الأمريكية ودول رابطة الشعوب البريطانية (الكومنويلث)، والثانية الألمانية وأخذت عنها دول أوروبا مثل فرنسا وإسبانيا وإيطاليا والاتحاد السوفيتي ودول

حلف وارشو (السابق).

ماهية فن الحرب

يُعرّف كلاوزوفج فن الحرب بقوله «فن معرفة استخدام وسائل القتال بدقة وحكمة»، كما ينص الحديث الشريف على أن «الكل شئ بعض من اسمه» وفن الحرب يعلن عن ذاته بأنه فن من اسمه الذي يبدأ بكلمة فن، ويُعد كل عمل فكري فناً، والفن لا يتقيد بحدود أو مجال عادة، بل يحكمه المنطق، وهو نتاج قوة الإدراك والتمييز والإبداع والتصور والموهبة. على الضد من العلم الذي يتقيد بالضوابط والقوانين التي لا يمكن الحيد عنها، كقوانين الرياضيات والفيزياء والكيمياء والهندسة وسائر العلوم الأخرى.

أدخل البارود ومن ثم الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر كثيراً من العلم في فن الحرب، وجاءت الثورة التقنية وأسلحة التدمير الشامل بعد الحرب العالمية الثانية حتى يومنا هذا، وهي مستمرة فأصبح يعرف باسم (العلم العسكري وفن الحرب)، لخضوع كثير من الأعمال العسكرية إلى قوانين العلم وضوابطه، ومن غيرها لا يمكن استخدام الأسلحة والأجهزة والمعدات التي تعمل بموجب النواميس العلمية. لذلك فقد أصبحت إدارة الحرب اليوم علماً وفناً، فهي علم بأسلحتها

وأجهزتها ومعداتها ، وفن في تنفيذها وإدارتها.

يُقَسَّم فن الحرب في معظم دول العالم على ثلاثة أقسام هي:-

أ. السوق.

ب. العمليات.

ج. التعبئة.

إلا أن دولاً تضيف إليه قسماً رابعاً هو الشؤون الإدارية، ولم يحض هذا القسم بالاتفاق ولم يحصل على الإجماع. مما دفع الذين لا يقرونه جزءاً من فن الحرب إلى جعله أحد مبادئ الحرب المعتمدة، كي لا يفقد أهميته ويظمره الإهمال والنسيان.

أما المدرسة البريطانية ومن أخذ عنها فقد اختلفت في تقسيماتها لفن الحرب، وقسمته على قسمين:-

أ. السوق.

ب. التعبئة.

وفي حالة وجود عمل عسكري أدنى من السوق وأكبر من التعبئة، فقد أطلقوا عليه (التعبية الكبرى)

ولكنها ومن أخذ عنها قد تحولوا إلى تسمية (العمليات) منذ السبعينات، وصدرت كراساتهم منذ ذلك بالتسمية

الجديدة، وصُرف النظر عن التعبئة الكبرى، إلا أن الممارسة بقيت كما هي لأنها متطابقة من حيث المفهوم والتنفيذ الميداني، ولم يتغير إلا الاسم فقط. كل ذلك يؤكد أن مفهوم فن الحرب بالصيغة المعروف بها اليوم وبأقسامه الثلاثة، لم يتطور إلّا خلال القرن العشرين فقط.

التعبية

تُعرف التعبئة على أنها «فن القتال أو فن استخدام القوات المسلحة في الميدان»، ويعني ذلك استخدام عناصر القتال في الميدان لتحقيق جزء من غاية السوق بأعظم اقتصاد بالجهد والخسائر. ويشمل ذلك ترتيب القطعات في الميدان وانفتاحها للقتال وخوض المعركة، والحرب سلسلة من المعارك التعبوية.

ولا يُشكل كسب معركة تعبوية أو الفشل في إحداها حسماً للحرب لصالح أحد الطرفين أبداً، ولكن سيكون لها أثر إيجابي أو سلبي بحسب النتيجة التي آلت إليها، وضمن ذلك الموقف أو القاطع. والتعبية السليمة هي كل ما يُمكن القائد من استخدام موارده على أفضل وجه، وتحقيق هدفه بأقل ما يمكن من الجهد والخسائر، وتعد الفرقة أكبر تشكيل تعبوي.

تعتمد التعبئة شأنها في ذلك شأن الأعمال العسكرية الأخرى

على أسس واجبة التطبيق، إذ من غيرها لا يمكن تنفيذ العمل بشكل صحيح، وللتعبية أسس ثلاثة هي: -

أ. الحماية

يمكن تحقيقها باستخدام القوات المدرعة والتحكيمات والاختفاء والانتشار والأمن والغطاء الجوي، وما يبدعه القادة من أساليب مبتكرة غير تقليدية.

ب. الصدمة

بإمكان الأمر التعبوي تحقيق الصدمة بالمناوراة والقوة النارية والعمل التعرضي، وإجبار العدو على تقديم هدف مناسب، ومن يريد تحقيق فعل الصدمة عليه الاحتفاظ بالمبادأة.

ج. الحركة

ضرورة يملها العمل التعبوي الناجح، وبواسطتها يمكن تحقيق العاملين الآخرين، الحماية والصدمة، ويمكن استخدامه لإرباك العدو ومباغتته، ويمكن تحقيقها بالقطعات الآلية والمدرعة المدربة جيداً وجوهرها (النار والحركة).

العمليات

تعرف العمليات على أنها (فن حشد واستخدام القطعات والنار

والمناورة بهما في منطقة القتال). ويعني ذلك استخدام الموارد العسكرية المتيسرة لتحقيق أهداف السوق، أي العمل العسكري الصرف. وتعد الفرقة أصغر تشكيل عملياتي والفيلق هو تشكيل العمليات النموذجي، إلا أن ذلك لا يمنع من استخدام قوات بحجم أكبر أو أصغر في مستوى العمليات. إن القطعات والنار والمناورة بهما هما جوهر فن العمليات، وهما بحاجة إلى منظومة قيادة وسيطرة كفوءة، جاهزة للاستجابة الفورية، وقادة أصحاب سرعة قرار وقطعات ذات ردود فعل سريعة. إن الواجب الرئيس لقادة الفيالق والفرق، هو خلق حشد ناري دوماً والمناورة بالوحدات النارية بمرونة عالية، وتحريك القطعات لاستثمار المواقف الإيجابية التي تعرض نفسها في الميدان. فالتحشد والمناورة مسؤولية مركزية لا تمارس في مستوى دون اللواء، ويحكم فن العمليات الأمور الآتية:-

أ. قابلية الحركة

هي التي تجعل المناورة بالقطعات والنار ممكنة، وتتحقق في مستوى العمليات بسبق النظر والمعلومات الموقوتة وسرعة القرار ورد الفعل، فضلاً عن القطعات المدربة والقدرة على الحركة.

ب. المرونة

تعني مرونة القطعات في الاستجابة والمرونة الذهنية للقادة وهيئات الركن، وتشبع الضباط والمراتب بأفكار العقيدة العسكرية المعتمدة ومفاهيمها، وتطبيق سياقاتها وتعاليمها.

ج. القيادة والسيطرة الكفوءة

تتمثل هذه بالقيادة وضباط ركنهم من جهة، والاتصالات الكفوءة المتعددة السبل والوسائل من جهة أخرى، ودرجة كبيرة من اللامركزية واستعداد عالٍ لتحمل المسؤولية.

السوق

يُعرّف السوق بأنه (فن استخدام القوات العسكرية للوصول إلى أهداف السياسة). ويتوخى السوق تحقيق غاية السوق العام، الذي هو من مسؤولية القيادة السياسية العليا في الدولة، التي عليها تهيئة الظروف التي تُمكن القوات العسكرية من بلوغ غاية الحرب. ويمثل السوق العسكري جسراً يربط بين العمليين العسكري والسياسي، ويعني السوق العسكري استخدام القوة أو التهديد باستخدامها. ويلعب الدور الرئيس فيه القادة العسكريون، أما الجانب السياسي فمهمته تحديد غاية استخدام القوة وأهداف الحرب. وهذا

الترايط يجعل من السوق شأنًا يشترك فيه السياسيون والعسكريون على حد سواء. ويعد الفيلق أصغر تشكيل سوقي.

فكما للتعبية والعمليات أسس معتمدة، فالسوق هو الآخر يعتمد على أسس ثلاثة:-

أ. الردع

يعني الحيلولة بين المواجهة العسكرية، نظراً لما نملكه من قدرة تجعل العدو يتردد في قبول المواجهة لاحتمال تكبده ضرراً لا يحتمله، وذلك بوضع خطوط حمراً يسمح بتجاوزها.

ب. الإنذار

وجود منظومات للإنذار المبكر وقطعات للإخبار عن تحركات العدو، لإتاحة الفرصة للتحوّل من الحالة السلمية إلى الحالة الحربية، والانفتاح بموجب خطط العمليات، وإعلان النفير ودعوة الاحتياط لحرمان العدو من المباغثة.

ج. الحسم

تحقيق انتصارات عسكرية قصوى وبسرعة قبل أي تدخل خارجي، ونقل القوات من قاطع إلى آخر، واستثمار نقاط ضعف العدو وخلق تفوق في نقاط حاسمة، وسحق القوات المعادية لإجبارها على الاستسلام ووقف الحرب فوراً.

بعد ظهور أسلحة الدمار الشامل وشائي الطائرة والدبابة ووسائل الاتصالات المتطورة، وما تسببه الحروب من دمار وكوارث وخسائر بشرية ومادية جسيمة، جاء المنظرون ليقولوا بوجود مدرستين للسوق هما:-

أ. السوق المباشر

يعني القضاء على الخصم بسرعة من خلال خوض المعركة الفعلية، ويتعرض يستهدف القضاء على ترتيباته الدفاعية والهجومية وتحطيم آتته الحربية.

ب. السوق غير المباشر

المنافسة بالقوات والتهديد باستخدامها، فهذه المدرسة تقول: إن زج المعركة على العدو من أسوأ الحلول المقبولة.

يعتمد السوق العسكري التنبؤات والتقدير والتقدير والظروف المحتملة وطبيعة الحرب المقبلة وأساليب إدارتها، وجميع هذه العوامل غير مؤكدة ولا محددة، ولذلك أطلق على السوق، فن المغامرة المحسوبة، وجمع بذلك بين النظرية والتطبيق.

يتربع السوق العسكري على عرش فن الحرب، فهو يستخدم القوات المسلحة على اختلافها، لتحقيق الأهداف السوقية للصراع المسلح، ويتعامل مع طبيعة الصراع والتخطيط له وإدارته وتهيئة متطلباته، ويسخر السوق ككل من العمليات والتعبئة لبلوغ أهدافه.

خلاصة فن الحرب

لايحدد حجم القوة وحده مستوى فن الحرب المعمول به، بل طريقة الاستخدام والموقع في ساحة الحرب ومستوى القيادة التي تقرر العمل، فاستخدام تشكيل في ساحة التعبئة يكون ضمن مستواها، ولكن التشكيل يمكن استخدامه عملياً أو سوقياً، مثال ذلك إنزال اللواء المظلي البريطاني في جزيرة كريت واحتلالها، استخداماً سوقياً لا غبارعليه، فقد استخدمته القيادة العامة للقوات المسلحة البريطانية استخداماً سوقياً، جزءاً من خطلتها السوقية العامة، برغم وجود قيادات ميدانية قريبة في أوروبا وشمال أفريقيا. لذلك يتعذر وضع خطوط فاصلة في جانب منها التعبئة وفي الجانب الآخر العمليات، أو وضع خط بين العمليات والسوق. كما أن فن الحرب يتميز بثبوت طويل الأمد نسبياً، فأقسامه ثابتة بشكلها الراهن منذ ما يقرب من مئة عام أو يزيد، ولكن المتغيرات وقعت في أساليب تنفيذ العمل العسكري في ضوء التطورات العلمية والتقنية وقدرات الأعداء. فالتعبية بقيت كما هي، إلا أن أساليب تنفيذها تغيرت كثيراً، فالنار والحركة والصولة وغيرها تنفذ اليوم بشكل مختلف عما كانت عليه قبل دخول ناقلة الأشخاص المدرعة على سبيل المثال، إلا أن جوهر النار والحركة لم يتغيراً. فالصولة الراكبة والقتال

على الهدف من الناقله أساليب لم تلغ التعبية ولم تعطها اسماً آخر، وبقيت الصولة عملاً ينفذ في مرحلة من مراحل التعبية في صفحة الهجوم، وكذلك الحال مع العمليات والسوق، فزيادة القدرة التدميرية للأسلحة وسعة مساح الحرب وحجم القوات، لم تعط اسماً جديداً للعمليات أو السوق، ولكن طورت أساليب تنفيذ العمل لبلوغ أهدافهما. إلا أن حرب النجوم وما تنطوي عليه من أبعاد باستخدام الفضاء للأغراض العسكرية، أعطها بعداً رابعاً مضافاً، فضلاً عن تجاوزها الحدود الجغرافية والسياسية باستخدام الصواريخ والطائرات، جميعها قد تعدل كثيراً من أساليب فن الحرب وتضيف إليها شيئاً جديداً.

لا بد لي أن أختتم فن الحرب بخلاصة تُثبت معالمه الأساسية، وأهم تلك المعالم هي:-

- أ. يتميز فن الحرب بثبوت طويل الأمد، ولا يتبدل إلا في مدد زمنية طويلة جداً، وهو عرضة للإضافة إليه وليس الحذف منه.
- ب. لا توجد خطوط حمرة تفصل بين مستويات فن الحرب في التطبيق، بل إن نقاط اللقاء تتلاحك إلى درجة يتعذر الفصل بينها.
- ج. فن الحرب مفهوم موحد في جميع دول العالم، وتأتي

الاختلافات في أساليب التطبيق فقط، بحسب إمكانيات كل دولة وطبيعة أعدائها.

د. لا تستطيع القوات العسكرية خوض الحرب وتحقيق النصر، ما لم يتشبع قادتها وضباطها بمفاهيم فن الحرب، واستيعاب مضامينه ومفاهيمه وتطبيقاته.

هـ. فن الحرب اختصاص عسكري مهني يتقنه القادة العسكريون، والسوق هو الجسر الرابط بين القيادتين العسكرية والسياسية، وتعمل كلتا القيادتين على تنفيذ ما يخصها من السوق بحسب اختصاصها لتحقيق أهداف الحرب.

العلاقة بين العقيدة العسكرية

وفن الحرب

يتميز فن الحرب بالديمومة والثبوت لآمام طويلة من الزمن، وهو موروث من الأجيال السابقة وسترته الأجيال اللاحقة، ولن يتغير من ناحية مستوياته، ولكن أساليب التطبيق هي التي تتغير تبعاً للظروف، وستبقى التعبئة والعمليات والسوق في مواقعها، ويعمل بموجب فن الحرب في دول العالم جميعها، برغم اختلاف الأنظمة والعقائد العسكرية والسياسية. إما العقيدة العسكرية فعلى الضد من ذلك، فهي متغيرة تواكب

التطورات العلمية والتقنية وقدرات ونوايا الأعداء المحتملين، ولكل دولة أو حلف عقيدة خاصة خاضعة للتغيير والتبدل خلال عقود من الزمن، وقد لا تمت العقيدة السابقة إلى اللاحقة بأية صلة. والعقيدة العسكرية عرضة للتبدل حتى قبل خوض حرب بموجب مفاهيمها وتطبيقاتها، لتأثرها بعوامل أخرى تفرض التبدل، وخير مثال على ذلك عقيدة حلف شمال الأطلسي الأخيرة (الضرب بالعمق) قبل تفكك حلف وارشو، فقد استبدلت بعقيدة (الوصول إلى أقصى بقاع العالم بأقصى قوة)، ولم تقا تل القوات بموجب العقيدة الأولى لعدم حصول المواجهة وتغيرت لتغير طبيعة العدو الذي أصبح في كل مكان في العالم. ولكن فن الحرب يبقى ثابتاً حتى بعد خوض العديد من الحروب، وقد تتبدل أساليبه كالسوق المباشر وغير المباشر، إلا أنه السوق مهما أدخلت عليه من صفات تابعة.

ولو نُظر إلى الموضوع من وجهة نظر فلسفية جدلية، لوجدنا أن المتغير يستند إلى شيء ثابت عادة ويخضع له، وإلا فسيكون نابعاً من فراغ لا يوجد ما يقاس به، ولذلك فإن العقيدة العسكرية المتغيرة هي الابن الشرعي لفن الحرب، لأنها متغيرة ولا بد لها أن تستند إلى ثابت ألا وهو فن الحرب. لقد أنجب فن الحرب عقائد عسكرية عديدة في الدولة الواحدة تبعاً لظروفها، ومتنوعة في الدول المختلفة بحسب متطلباتها

وحاجاتها، إلا أنها ترجع في نسبها إلى فن الحرب. وإذا مثلنا فن الحرب بالشجرة الراسخة الجذور في أعماق تاريخ الحرب، فالعقيدة العسكرية هي الأغصان والأوراق التي تتفرع منها، وتتجدد بحسب طبيعة تلك الشجرة. فلو أخذنا حلف شمال الأطلسي الآن مثلاً مرة أخرى، لوجدنا أن عقيدته العسكرية لم تعد صالحة للتطبيق في أوروبا، لزوال العوامل التي أوجدتها وعلى رأسها العدو المحتمل ولكن فن الحرب بقي قائماً ولم يتغير، فقد نُفذت جميع المواجهات التي حصلت في جميع أنحاء العالم بموجب أسسه ومبادئه.

تضع العقيدة العسكرية الإطار الذي يُحدد العناصر البشرية والمستلزمات المادية، والإعداد اللازم للقوات المسلحة، على اعتبارها الأساس النظري الذي تُبنى بموجبه تلك القوات وتُعد لخوض الحرب.

أما فن الحرب فيضع نهج استخدام القوات في الحرب، ويبدل اسمه عليه (فن إدارة الحرب)، فإذا لم تكن هناك حرب فلا مجال لتطبيق ذلك الفن. ولو أن جميع الأفكار السوقية والعملياتية والتعبوية تُمارس أثناء التمارين والمناورات ولعب الحرب في مدة السلم لترسيخها في عقول الضباط والمراتب، ولكن التطبيق الفعلي لها يكون بمواجهة العدو أثناء الحرب الحقيقية وفي سوح القتال.

وكلما نزلنا في سلم مستويات فن الحرب وجدنا تغييرات أكثر في الأساليب، فقد كان السوق المباشر وغير المباشر متغيرَات طرأت على أساليب السوق في التنفيذ، بينما كان للتعبية حصة الأسد والنصيب الأكبر من التغييرات التي أصابت أساليب تطبيقها. فعلى سبيل المثال لا الحصر، فإنه عند ظهور المدفعية لأول مرة تغيرت تعبئة الكراديس لتجنب وقوع الخسائر، ودعت الحاجة إلى الخنادق الشقية للوقاية من الشظايا. إلا أن السوق لم يتأثر بالمدفعية وبقيت أساليبه في التقرب والتهديد باستخدام القوة وما إليها كما هي. وهناك أمثلة كثيرة على تغيير أساليب التعبية، سواء كان بدخول أسلحة جديدة أم زيادة مدى أو القدرات التدميرية، كالدبابة والطائرة والمعدات الإلكترونية وكثيرة أخرى غيرها. كما تغير موقع خط الشروع، لزيادة مدىات أسلحة الرمي المباشر، ويختلف بعده بالنسبة للقطعات الراكبة عنه للقطعات الراجلة. كل هذه الأمور وغيرها كثير غيرت من أساليب تنفيذ العمل التعبوي، إلا أنها لم تُغير التعبية نفسها، لا اسماً ولا مضموناً، وبقيت كما هي (فن استخدام القوات المسلحة في الميدان)، وجزءاً لا يتجزأ من فن الحرب.

خلاصة القول أن العقيدة العسكرية ملازمة لفن الحرب، فإنه بلاقوات مصممة ومسلحة ومدربة ومجهزة لتنفيذ تصور معين

على وفق عقيدة عسكرية، فإنَّ تطبيق فن الحرب سيكون عبثياً عشوائياً، لأنَّ القوات قد لا تستجيب إلى مطالبه، بسبب عدم تجانسها وتلازمها واتساقها. ومنَّ سيُطبق فن الحرب من القادة بلا عقيدة واضحة، سيكون مثل الشخص المغمض العينين في ظلمة الليل، يتلمس طريقه ويتهجم ما حوله للوصول إلى هدفه عرضة للمفاجآت، وسيكون ذلك استنزافاً للوقت والجهد، وتلك خسارة كبيرة لا تعوض، لا بل كارثة فاجعة في عصر السرعة. ولا جدوى أيضاً من وجود عقيدة عسكرية واضحة حديثة وقوات مصممة لتنفيذها، ولا يتقن قادتها وأمروها وضباطها فن الحرب وتطبيقاته، لأن ذلك يعني زج تلك القوات في معركة خاسرة قبل شروعها، ويصح فيها المثل القائل (ذهب الرعيل ومنَّ يقوده).

إنَّ العقيدة العسكرية وفن الحرب، إذا جاز التعبير، كالعربة والحصان، لا العربة وحدها مفيدة ولا الحصان وحده مجرب، فهما متلازمان، كما لا يمكن وضع العربة أمام الحصان. إنَّ الحصان موجود منذ بدء الخليقة وذلك هو فن الحرب، ولكنَّ العربة جاءت متأخرة بعد اختراع العجلة وهي تمثل العقيدة العسكرية. فالعقيدة العسكرية جاءت متأخرة، أما فن الحرب فتقديم قديم قديم الحصان الذي استخدم قبل ظهور العربة، استخدم فن الحرب في الحروب منذ أمد بعيد، قبل تثبيت العقيدة

العسكرية وتطبيقها. إنَّ فنَّ الحرب هو السُّباق دائماً، وتطوير أساليبه ضرورة ملحة لا يد منها، لتواكب المتغيرات في كل المجالات، وتأتي العقيدة العسكرية بعده، لتهيء مستلزماته وتضع أسس تنفيذها.

الغائمة

الحرب أكثر من غيرها في الحياة، بحاجة إلى الأسس والمبادئ التي تحكمها بالتطبيق، لما تنطوي عليه من مخاطر وما تسببه من دمار وخسائر. وقد ازدادت هذه الأهمية في الحرب الحديثة، لزيادة القدرات التدميرية للأسلحة واستخدام التقنية في جميع أنشطتها.

تضع الدولة سياسةً طويلة الأمد وأخرى قصيرة الأمد تعمل بموجبها جميع أجهزة الدولة، وتنفذ تلك السياسة بقدرتعلق الأمر باختصاص كل وزارة وجهاز، على وفق خطة خمسية تضع لها أهدافاً وتوزعها واجبات. ومن بين تلك الأجهزة وزارة الدفاع، التي تضع عقيدتها العسكرية المنبثقة من توجيهات القيادة السياسية، وتلك مسؤولة مهنية اختصاصية يتولى إعدادها وتطويرها رئيس أركان الجيش.

تؤثر العقيدة العسكرية بعد إقرارها في نواح أساسية متعددة في القوات المسلحة، وهي ليست شيئاً مقدساً، بل شأنها شأن أي شيء آخر، خاضعة للتبديل والتطوير بحسب متطلبات الحاجة والظروف، وتغير العوامل التي تؤثر فيها.

ويأتي فن الحرب ليستثمر ما قدمته العقيدة العسكرية من أسس ومبادئ وأساليب في استخدام القوات المسلحة في الميدان.

إن فن الحرب موروث أممي، تراكم عبر التاريخ وتبلور إلى أن أخذ صيغته الحالية، وأصبح اليوم بثلاثة مستويات هي السوق والعمليات والتعبية. ولا يخضع فن الحرب لتبدلات كثيرة، بل يتميز بالثبوت أماداً طويلة، إلا أن أساليب تطبيقه هي التي تتبدل.

إن العلاقة بين فن الحرب والعقيدة العسكرية وثيقة وحميمة، فلا جدوى من وجود عقيدة متطورة وحديثة، بلا إتقان القادة الذين يطبقون تلك العقيدة لفن الحرب. ولا جدوى أيضاً من إتقان فن الحرب من غير عقيدة عسكرية واضحة، لأن تطبيقات فن الحرب ستأتي عشوائية مرتبكة من غيرها. إن فن الحرب هو الشجرة الراسخة الجذور في أعماق تاريخ الحرب، والعقيدة العسكرية هي أوراقها المتجددة وهي الابن الشرعي لفن الحرب، فقد أنجب فن الحرب عقائد متنوعة في مختلف دول العالم.

المصادر

العربية

1. الكتب

أ. إدارة القوات المسلحة، عبد الجبار السيد قاسم، مديرية التطوير القتالي، دائرة التدريب، وزارة الدفاع العراقية، بغداد - العراق، 1982.

ب. رؤساء الأركان المشتركون، ترجمة ل. رعلاء الدين حسين مكّي خماس، مديرية التطوير القتالي، دائرة التدريب، وزارة الدفاع العراقية، بغداد - العراق، 1982.

ج. لعب الحرب، ترجمة الفريق الركن طارق محمود شكري، سلسلة دراسات الجيوش الأجنبية الرقم (29)، مديرية التطوير القتالي، وزارة الدفاع العراقية، بغداد - العراق، الطبعة الأولى 1984.

2. البحوث

أ. العقيدة العسكرية للقوات المسلحة العراقية، عميد ركن متقاعد عبد الله العمري، ندوة الحوار العلمي، مركز البحوث والمعلومات، مجلس قيادة الثورة، بغداد - العراق، 1983.

ب. قصة التعبئة، لـ محمد خالد، مديرية التطوير القتالي،
وزارة الدفاع العراقية، بغداد - العراق، 1984، بحث لم ينشر
وزع على نطاق محدود، لم يُنشر في حينه، نُشره فيما بعد.

ج. تطبيقات مبادئ الحرب في الحرب العراقية - الإيرانية،
الفريق الركن طارق محمود شكري، ندوة الفكر
العسكري العربي، مركز البحوث والمعلومات، مجلس قيادة
الثورة، بغداد - العراق، 1986

3. المجلات

أ. النظرية والمذاهب والتخطيط في بناء القوات المسلحة، الرائد
آ في كوير، مجلة الملف العدد (7 \ 31) تشرين أول 1986،
نيقوسيا - قبرص.

ب. موقع العقيدة العسكرية، الفريق الركن طارق محمود
شكري، المجلة العسكرية، العدد الثاني نيسان 1986،
مديرية التطوير القتالي، دائرة التدريب، وزارة الدفاع
العراقية، بغداد - العراق.

الأجنبية

1.The Manual of Joint Warfare , Volume 2 , Joint
Tactical communication ,JSP2,Ministry of
Defense , U.K., 1967 .

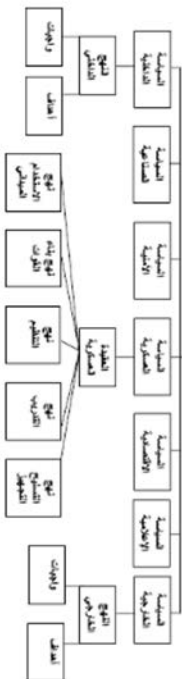
2. Staff Duties 14 , The Ministry of Defense and Army Department, 14 Army Staff Course , Staff College, Camberly , Surrey, U.K., 1980.

المجلس الأعلى
للمعاشير والنسب

مجلس العشائر الأردنية

العشيرة الأردنية

مجلس العشائر (القبائل) الأردنية



الفصل الرابع

تطبيقات العقيدة العسكرية لحلف شمال الأطلسي

تطبيقات العقيدة العسكرية

لحلف شمال الأطلسي⁽¹⁾

المقدمة

لا بد لمن يريد تحليل ظاهرة عسكرية أو يتحرى عن دوافعها وأسبابها، أن يعود إلى بطون التاريخ ليطلع على ما دونه المنظرون والمفكرون، وما مارسه القادة الميدانيون في الحروب المختلفة. إن العلم العسكري وفن الحرب ثراث أممي شاركت فيه الأمم والشعوب جميعها منذ فجر التاريخ، وقد ترك كل منهم بصماته الواضحة عليه، وتطور فن الحرب عبر النظرية والتطبيق، وازدهر العلم العسكري منذ ظهور البارود وعززته الثورة الصناعية، وثبتت أركانه التقنية الحديثة وثورة المعلومات والاتصالات. لم يُقاتل القادة عبر التاريخ من أجل وضع أسس ومبادئ قط، بل قاتلوا من أجل الانتصار في الحرب وتحقيق أهدافها، ولكن المفكرين والمنظرين الذين جاءوا من بعدهم، درسوا المعارك والحروب وتحروا أسباب النجاح والفشل، واستخلصوا منها ما يعرف بمبادئ الحرب وفن الحرب. وهكذا تراكمت المعلومات وزادت المعرفة، وكل حرب خاضتها البشرية

(1) نُشر في أفاق استراتيجية، العدد الرابع خريف 1999، قسم

الدراسات السياسية، بيت الحكمة، بغداد - العراق.

جاءت مختلفة عن سابقتها، ومن خاض حرباً في حينه بعقلية الحرب التي سبقتها كان نصيبه الفشل والهزيمة.

واليوم ونحن على أعتاب القرن الحادي والعشرين، فقد تحقق ما تتبأ به المفكرون العسكريون منذ قديم الزمان، وما كان يصبو إليه القادة العسكريون، وهو تحقيق أفضل الانتصارات بأقل الخسائر أو بلا خسائر، لأن العبرة ليست الانتصار في المعركة فقط، بل أن تكون الخسائر وخاصة البشرية في حدها الأدنى، وعندها يكون النصر كاملاً. فلا جدوى من نصر في معركة بخسائر بشرية جسيمة، فذلك يُحقق نصراً مؤقتاً لأنها ستمنح الخصم فرصة للانتقام في معركة لاحقة، من قوات أصبحت ضعيفة لما تكبدته من خسائر فادحة بالأرواح، لاستطيع تعويضها إلا بعد روح من الزمن طويل. فضلاً عن أن الحرب ليست معركة واحدة، بل سلسلة من المعارك، فإن كانت الخسائر البشرية كبيرة في المعارك الأولى، يصعب الاستمرار بالحرب وتحقيق أهدافها فالقول المأثور هو «النصر لا يتحقق بفرش سوح القتال بجث الشهداء، بل بجث قتلى العدو».

الغاية

توضيح تطبيقات العقيدة العسكرية لحلف شمال

- الأطلسي منذ الخمسينيات للقرن العشرين حتى يومنا هذا،
والأسباب والدوافع التي وراءها من الناحية العسكرية:
1. نبذة تاريخية.
 2. التطورات العلمية والعسكرية.
 3. العقيدة العسكرية.
 4. تطور العقيدة العسكرية لحلف شمال الأطلسي.
 5. تطبيقات عقيدة الذراع الطويلة
- (Reaching Globally Reaching Powerfully).
6. استشراف المستقبل.

نبذة تاريخية

يُعد القائد والمفكر الصيني (صن تزو) قبل (500) عام من الميلاد، من المفكرين الذين لديهم مدونات في فن الحرب، ويُعد كتابه (فن الحرب) من الكتب القيّمة في مجال موضوعه، إذ تُعد أفكاره في معظمها نافذة حتى يومنا هذا، على الرغم من التطورات العلمية والتقنية. يقول في كتابه المذكور آنفاً: «إنّ الانتصار مائة مرة في مائة معركة ليس قمة المهارة المهنية، بل تكمن قمة المهارة المهنية في قهر الخصم

وإخضاعه من غيرالاشتباك في معركة معه». (فن الحرب - صن تزو - ص 16). وأريد أن أركز هنا على الجزء الأخير من المقولة، والخاص بـ «قهرالخصم وإخضاعه من غير الاشتباك في معركة معه» لأنه محور موضوعنا وسعى إليه القادة ونادى به المفكرون والمنظِّرون، لأنه يُمثل النصر الكامل، وهو مطمح كل قائد يسعى إلى النصر في الحرب.

وإذا عدنا إلى صفحات التاريخ نجد كثيراً من القادة قد حاولوا فرض إرادتهم على الخصم بلا اشتباك معه في معركة، ولكن لم يستطع معظم القادة تحقيقها، بحكم طبيعة القوات المتيسرة، والوسائل المتاحة في حينها، وإرادة الخصم. فكانت المعركة والاشتباك هما الوسيلة الوحيدة لإخضاع الخصم وإجباره على الاستجابة لإرادة الطرف الآخر. لقد توج (كلاوزه فترز) القائد والمفكر الألماني في القرن التاسع عشرذلك الطموح، حينما عرّف الحرب قائلاً «الحرب هي آخر وسائل السياسة التي تقتضي استخدام القوة أو التهديد باستخدامها لإخضاع الخصم وإجباره على تنفيذ إرادته» (في الحرب، كلاوزه فترز ص71).

وهنا مرة أخرى نُركز على (التهديد باستخدام القوة)، لأنها تُمثل الرغبة في كسب الحرب بلا اشتباك في معركة، لما يترتب على ذلك من خسائر وجهود فك الاشتباك وما إليها

من أمور. ولكنه ولا شك كان حلماً راود كل القادة والمفكرين، وهو إخضاع الخصم لإرادتنا بلا اشتباك معه في معركة.

لقد كان لدخول الدبابة والطائرة المعروفتين بـ (ثاني الجناح والسرفة) الحرب العالمية الأولى 14 - 1918 بصورتها البدائية، نقلة نوعية في استخدام القوة، ونرى القادة والمفكرين العسكريين يُنظرون لما ستكون عليه طبيعة الحرب المقبلة، واضعين نُصب أعينهم الانتصار على الخصم وإخضاعه إلى إرادتهم بلا اشتباك معه في معركة. وقد وجدوا في الطائرة حلمهم المنشود بالرغم من بدائيتها، وكان على رأس أولئك القائد الإيطالي الجنرال (جوليو دوهيه) خلال عقد الثلاثينات من القرن العشرين، إذ قال «إنَّ السلاح الجوي وحده سيقدر حروب المستقبل، لأنَّ القوة الجوية ستتغلب على الوقت والمسافة بسرعة، وتتجاوز الحدود الجغرافية للدول، وتُدمر أي نوع من المقاومات الأرضية، وتُبطل تأثير المواضع المحصنة والموانع على الأرض. كما يُمكنها ضرب عاصمة الخصم وموارده، وذلك مراكز صناعته ومواصلاته وشل إرادته على المقاومة، وبالتالي إخضاعه وإجباره على الاستسلام (The New Encyclopedia Britanica, p.239).

ويبدو أنَّ الجنرال دوهيه قد سبق زمانه في هذا التصور -

الذي تحقق الآن - كما شعر بأن ذلك يُحقق الحلم الذي سبق أن دعا إليه مَنْ سبقه من القادة والمفكرين العسكريين، وتمنى هو تحقيقه والخاص بإخضاع الخصم بلا اشتباك فعلي معه في معركة. لقد كانت أفكار دوهيه بتوسيع القوة الجوية وبقاء القوات الأخرى سائدة لها فقط، لا تلقى كثيراً من التأييد، شأنها شأن كل جديد.

وهكذا يبدو أن ما نادى به (صن تزو) قبل (2500) عام، قد أصبح حلاً قريب المنال بظهور البعد الثالث للحرب، ألا وهو القوة الجوية، التي بمقدورها تجاوز عقبات المسافة والزمن، وتجنب الاشتباك المباشر والتملص من المعركة في الوقت والمكان المناسبين، ولديها من المرونة ما يُمكنها من المناورة بسهولة ويُسر. وعززت تلك القدرة بحاملات الطائرات التي جعلت من بُعد الوطن الأم عن موطن النزاع لا يعني شيئاً، لما توفره تلك الحاملات من تسهيلات للطائرات في غنى عن ومنجى من، مشاكل خطوط المواصلات الطويلة التي تعترضها شتى أنواع التهديد. وثُحِّقَ كثيرٌ مما تنبأ به (دوهيه) إبان الحرب العالمية الثانية وأُسْتُخدمت القوة الجوية في مجالات لم تخطر له على بال، فقد حققت القوة الجوية تسندها القوة البحرية النصر الكامل لليابان على الولايات المتحدة الأمريكية في معركة (بيرل هاربر) عام 1941.

وحُسمت الحرب مع اليابان عام 1945 بعد ضرب هيروشيما وناكازاكي بالقنبلتين الذريتين اللتين حملتهما القوة الجوية إلى أهدافها، واستسلمت ألمانيا بعد القصف الجوي الاستراتيجي الكاسح لمدينتها ومصانعها وعقد مواصلاتها عام 1945 أيضاً. وهكذا كانت البداية...! لتطور إلى ما نحن عليه اليوم من استخدام للقذرة الجوية⁽¹⁾، لتحسم الحرب بلا اشتباك في معركة فعلية⁽²⁾، وتُجبر الخصم على الانصياع والرضوخ.

التطورات العلمية والقوة العسكرية

ثم يكن الفرد نوبل (1896 - 1803) صاحب الجائزة المعروفة اليوم، يُفكر عند اختراعه البارود (TNT) عام (1886)، أن يُستخدم اختراعه لإحداث الدمار والتخريب أثناء الحروب، ولذلك كَفَّرَ عما آل إليه اختراعه من نتائج تدميرية، بوضع جائزة لكل مَنْ يُقدم عملاً يخدم الإنسانية. وكان لاستخدام البارود في صناعة أعتدة البنادق والمدفعية ومن ثم بالألغام، قد فرض تغييراً جذرياً على استخدام القوة

(1) القذرة الجوية : تعني الطائرات والصواريخ البعيدة المدى.

(2) المعركة الفعلية: تعني اشتباك القوات البرية للأطراف المتصارعة في معركة.

العسكرية في الميدان، إذ كانت الجيوش تقاوم بالسيوف والرمح وفي أحسن الحالات بالمنجنيق، ويقتل المشاة والخيالة.

ولكن اختراع البارود جعل الاشتباك في آخر مراحل المعركة، بعد أن كان هو الفعالية الأساس في المعركة قبل ظهوره، وأجبر القوات على الانتشار والتخندق، لتجنب الخسائر الناجمة عن انفجار القنابل. وظهرت مفاهيم جديدة لاستخدام القوة، وظن بعض المفكرين أن حلم تحقيق النصر بلا اشتباك مع الخصم أصبح في متناول اليد بحكم وجود المدفعية، ولكن النتائج جاءت خلافاً لذلك، إذ لم تستطع المدفعية إزاحة الخصم العزوم المتخندق في مواضعه أو تدميره، إلا بصولة من القوات الراجلة أو الراكبة، فتبدد الحلم.

وجاءت الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر، ولعبت دوراً حيوياً هي الأخرى، في تطوير أسلحة ومعدات وتجهيزات القتال، لتجعلها أكثر تأثيراً وفتكاً وتدميراً، فظهرت الإطلاقة الصلبة والسيطانة المحلزنة والبندقية بمخزن بعد أن كانت تُملأ من الفوهة. وتحسُن أداء المدفعية، ودخلت المواصلات السلوكية واللاسلكية، وتوجت ذلك كله الدبابة والطائرة، وأصبح حلم تحقيق النصر على الخصم بلا اشتباك معه في معركة فعلية قاب قوسين أو أدنى، هكذا رأى المفكرون والمنظرون العسكريون في حينه. ولكن الحرب العالمية الأولى خيبت آمالهم لأنها كانت حرب خنادق، وكتل

بشرية هائلة من الطرفين المتحاربين لا تفك تشتبك مع بعضها ، وما أن ينتهي اشتباك إلا ليبدأ الآخر. وثبت لهم أن كل ما حصلوا عليه من تطورات علمية للأغراض العسكرية لم يُحقق لهم الحلم المنشود، وخاب ظنهم مرة أخرى، وأخذوا يُفكرون مجدداً بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى في الطريقة التي يُمكن بها إنجاز (النصر الكامل)، الذي يعني إخضاع الخصم بلا اشتباك في معركة.

بقيت الأفكار التي طرحها المنظرون العسكريون ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، بحاجة إلى فحص للتأكد من صحتها وجدواها. فقد نُظر (ليدل هارت) لمستقبل الدروع ودورها في أية حرب مقبلة، معتمداً على قابلية الحركة والقوة النارية والصدمة، واستثمر (كودريان) أفكار (ليدل هارت) خير استثمار في الحرب الخاطفة في أوروبا وشمال إفريقيا ومن بعدها روسيا، ليصبح عراب الدروع الألمانية، وجاءت أفكار الجنرال (دوهيه) ملبية للدور الذي أسند للقوة الجوية إبان الحرب العالمية الثانية 1939 - 1945 ، إلا أنها لم تكن بالمستوى الذي كان يُريده لها. لقد أظهرت الحرب العالمية الثانية دور الصواريخ بعيدة المدى التي استخدمتها ألمانيا على بريطانيا ال (V 1) و (V 2)، واختتمت تلك الحرب بظهور سلاح فتاك رهيب ألا وهو القنبلة الذرية. ولعت عيون المفكرين والمنظرين العسكريين وتمتقت أذهانهم عن قناعة

مفادها أن ما كان حلماً أصبح حقيقة واقعة، فالتقنية الذرية كفيلة بإخضاع الخصم لا الاشتباك معه في معركة فعلية. ولكنهم اكتشفوا زيف رؤيتهم تلك بعد أن امتلك الطرف الآخر السلاح نفسه، الذي يعني استخدامه انتحاراً بكل معنى الكلمة، فمن سيستخدم السلاح الذري سيتلقى الضربة المقابلة. غير أنهم لم يياسوا، واستمروا يتابعون الحالة المثلى (النصر الكامل)، بإخضاع الخصم لا الاشتباك معه في معركة فعلية. فعملوا على إيجاد الوسائل والأساليب التي تضمن لهم النصر الكامل، وساعدت ثورة المعلومات والتقنية، ما بعد الحرب العالمية الثانية، على تطوير كل ما يمكن زجه في المعركة في حرب مقبلة.

العقيدة العسكرية

يُعالج بحثي تطبيقات العقيدة العسكرية لحلف شمال الأطلسي - والعراق هو الولايات المتحدة - وقبل الخوض في تلك التطبيقات أجد من المفيد إعطاء فكرة عن العقيدة العسكرية، وتحديد تعريف لها، لأنها في هذا المضمار مهنية صرفة وتخص القوات المسلحة لا جهة أخرى غيرها.

ظهر تعبير العقيدة العسكرية في معظم دول العالم بعد الحرب العالمية الثانية، وكانت الجيوش فيما مضى تكتفي بمفهوم فن الحرب ومبادئ الحرب، وأصبح مصطلح العقيدة

العسكرية مُتداولاً بشكل شائع في اللغة العسكرية اليومية، وفي جميع الأدبيات العسكرية الرسمية والبحوث والكتابات منذ ذلك التاريخ.

تُعرف العقيدة العسكرية بأنها (مجموعة التعاليم والسياقات والأساليب والمبادئ التي تُطبقها القوات المسلحة في الميدان)، (Dictionary of US Army Terms p 148). وهذا يعني أنّ القوات قد تدربت منذ السلم، بحيث تشبعت بأفكارها وأصبح التنفيذ عملاً تلقائياً لا يحتاج إلا إلى إصدار الأوامر، وبمعنى آخر فإننا لا نُفصل كل عمل يُطلب من المرؤوسين تنفيذه، بل مجرد ذكر العمل المعين ويبقى التنفيذ على وفق التعاليم والسياقات التي سبق أن مارسها المقاتلون أثناء التدريب - سياقات العمل الثابتة إحدى دعائم تنفيذ العقيدة العسكرية SOPs - وهذا نابع من ضرورة قصوى وحيوية ألا وهو الوقت، الذي يُمثل العنصر الحاسم في الحرب. فلا مجال للدخول في التفاصيل التي تلقنها وأنقنها المقاتلون في السلم، وهذا هو جوهر التدريب العسكري الذي يستنزف الوقت كله في الحياة اليومية في المعسكرات الثابتة ومعسكرات التدريب الإجمالي أثناء السلم. والعقيدة العسكرية تضعها وزارة الدفاع، مُنبثقة من العقيدة السياسية للدولة وتستند إليها، لأنّ القوة العسكرية ملاذ الدولة الأخير. وعليه ينبغي أن تُصاغ العقيدة العسكرية لتحقيق الأهداف

السياسية للدولة عند خوض أية حرب، ولذلك فإنها تختلف من دولة إلى أخرى، تبعاً للنظام السياسي والإمكانات الاقتصادية والمصالح والعلاقات والتحالفات والأعداء الحقيقيين أو المحتملين. إن أحد العوامل الأساس الذي يؤخذ بالحسبان عند وضع العقيدة العسكرية هو العدو الحقيقي أو المحتمل، لكي يُركز التدريب في زمن السلم لمواجهة ذلك العدو عند نشوب الحرب. إذا لم يُحدد العدو تصبح القوة العسكرية بلا هدف محدد تتدرب من أجله.

إن جذور عقيدة حلف شمال الأطلسي، بل معظم العقائد العسكرية الأخرى وتطوراتها وانعكاساتها، وما آلت إليه من تطبيقات ميدانية ناجحة، ليست في الحقيقة إلا آثار المنظرين العسكريين، أمثال (سن تسو) و(كلاوزفترز) و(ليدل هارت) و(دوهيه) وغيرهم كثير. ولا يخفى أن الصراع بين القطبين والتطور التقني والثورة المعلوماتية قد ساعدت كثيراً على الاقتراب من الحلم الذي رآه السابقون، وعزز من اقتراب تحقيقه القطبية المنفردة للولايات المتحدة الأمريكية، وانعدام الردع الذي شكل في بعض مراحل الصراع إبان الحرب الباردة قوة كامنة، تتجنب الأطراف المتصارعة المواجهة خشية نتائجها الوخيمة، التي تكون عادة وبالأعلى على الطرفين. ولا بد لي قبل أن أنهي هذه الفقرة، من الإشارة إلى وجود نوع من الالتباس أحياناً فيما تعنيه (العقيدة العسكرية Military

(Doctrin)، إذ يظن فريق ما أنها (السياسة العسكرية \ الدفاعية Military \ Defence Policy)⁽¹⁾، في حين أن كلاً منهما معنيٌ بجانب من جوانب المنظومة العسكرية، ولا تكون إحداهما بديلة عن الأخرى.

تطورات العقيدة العسكرية لحلف شمال الأطلسي

ما إن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها عام 1945 وانتصر الحلفاء على المحور، حتى أفلت شمس الصداقة الحميمة والحلف الرصين بين الاتحاد السوفيتي من جهة والدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى، وأصبح حلفاء أمس أعداء اليوم. وتكئلت العالم وراء أحد القطبين، شرقي بقيادة الاتحاد السوفيتي وغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، إلى أن انبثقت كتلة عدم الانحياز في منتصف الخمسينيات.

(1) السياسة العسكرية \ الدفاعية: تعني النهج الذي تتبعه وزارة الدفاع في إدارة وبناء القوات المسلحة منبثقاً من السياسة العليا للدولة، وتتميز بشمولية واستمرارية واستقرار كبير. أما العقيدة العسكرية فتخضع للسياسة العسكرية وعرضة لتبدلات أكثر تبعاً لتغير العدو وتسلحه وعقيدته والتطورات العلمية والتقنية وأسباب أخرى لا مجال لها هنا.

سعى الاتحاد السوفيتي حثيثاً إثر ذلك للحصول على السلاح الذري ليوازن به الكتلة الغربية، واستطاع بلوغ غايته في النصف الثاني من عام (1949)، حين فجر قنبلة الذرية الأولى. ما كاد ذلك يحدث حتى جنّ جنون الغرب، وسعى بجديّة أكثر لتفعيل التكتل الذي انبثق في بداية العام نفسه، إثر فكرة دعت لها وبشرت بها الولايات المتحدة الأمريكية، وتشكل في ضوئها حلف عسكري سميّ (حلف شمال الأطلسي)، الذي تألف من جيوش دول أوروبا الغربية - عرابه والمهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية - وشكّلت له قيادة موحدة، ليكون قادراً على مواجهة التهديد الجديد الذي حصل بامتلاك الاتحاد السوفيتي للقنبلة الذرية. ولأجل أن يعمل الحلف على وفق تصور معيّن - خاصة أنه يضم دولاً متنوعة القومية واللغة والإمكانيات الاقتصادية والعسكرية - فكان لا بد من وضع عقيدة عسكرية للحلف، تتدرّب بموجبها جميع القوات التي وضعتها الدول الأعضاء بإمرة الحلف، وهكذا كان نشوء حلف شمال الأطلسي وعقيدته.

تشكّل حلف شمال الأطلسي عام 1949، وولدت معه أول عقيدة عسكرية له عُرفت بعقيدة الرد الشامل (Comprehensive Retaliation). كان هدف الحلف المعلن هو مواجهة قوات الاتحاد السوفيتي وحلفائه لحماية دول أوروبا

الغربية من الغزو المحتمل، أو بمعنى آخر حلفاً دفاعياً. ولكن الهدف غير المعلن للحلف كان جر الاتحاد السوفيتي إلى سباق التسلح من أجل استنزاف اقتصاده، وجعله في حالة من التدهور تؤدي بالنتيجة إلى انهياره وتفككه، وبالتالي القضاء على الخطر الناجم عن وجوده.

وأود أن أشير هنا إلى مقالته الجنرال (ديغول) إلى الجنرال (أيزنهاور) في لقاء لهما عام 1958، قال «أهنتكم، لقد استطعتم جرّ الاتحاد السوفيتي إلى سباق التسلح واستنزاف اقتصاده وإنهاكته».١٥. وفعلاً بدأت مشاكل الاتحاد السوفيتي الاقتصادية في الستينات من القرن العشرين لتصل مع بداية السبعينيات ذروتها مع أزمة القمح.

تطوي عقيدة حلف شمال الأطلسي الأولى (الرد الشامل) على استخدام الأسلحة النووية المحمولة على الصواريخ الموجودة في أوروبا والقواعد العسكرية المختلفة المحيطة بالاتحاد السوفيتي في جميع أنحاء العالم وتلك التي تحملها القاصفات الاستراتيجية، لتطلق دفعة واحدة على الأهداف المخصصة لها في الدول الشرقية والاتحاد السوفيتي، ويكون ذلك في ضوء الشعور بوجود نيات تعرضية من جانب الخصم، أو في حالة كشف الرادارات لصواريخ أطلقت في الجو، وبهذا يمكن تدمير القدرات الذرية السوفيتية وإبطال مفعولها، قبل الإطلاق

أو أثناء طيرانها قبل وصولها إلى أهدافها. وهذا النوع من استخدام القوة لا يدعو إلى الاشتباك في معارك فعلية على الأرض، بل مجرد القتال عن بُعد في محاولة لإخضاع الخصم.

ما إن استتب الأمر للاتحاد السوفيتي وفرض سيطرته على دول أوروبا الشرقية وامتلك ناصية إنتاج الأسلحة الذرية، حتى شعر بالخطر الناجم عن تشكيل حلف شمال الأطلسي وما يعنيه من تهديد، برغم الادعاء أنه حلف دفاعي. فكّر الاتحاد السوفيتي في تأسيس حلف عسكري له لمواجهة الحلف المذكور، فأسس حلف (وارشو) عام 1955 من دول أوروبا الشرقية ويزعامته - هو عراب الحلف والمسيطر عليه - عمل الحلفان على تطوير أسلحتهما الذرية والانتقال إلى صناعة الأسلحة النووية والهيدروجينية والصواريخ المضادة للصواريخ، وغيرها من الأسلحة الهجومية خاصة. لقد وجد الحلفان أن استخدام الأسلحة النووية تجاه بعضهما يعني انتحاراً جماعياً وكارثة بشرية لا يمكن تحديد مداها. فقد جرت الحسابات التي تشير إلى أن الحلفين وعلى رأسيهما الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية، يصبحان أثراً بعد عين بمرور (37) دقيقة من إطلاق الموجة الأولى من الصواريخ، إذ سيكتشف الطرف الآخر الصواريخ وهي في الجو ويطلق صواريخه الانتقامية التي ستحط على أهدافها في (37) دقيقة

من وقت الإطلاق، وعندها ستكون الصواريخ التي أُطلقت أولاً قد دمرت أهدافها، وسوف لن تتاح الفرصة لأي منهما لتوجيه ضربة ثانية، لإصابتهما بالشلل والدمار الشامل.

بعد أن أدرك الحلفان فداحة التدمير المترتب على مثل هذا الاستخدام، جرت مفاوضات عدة بينهما استمرت سنوات، توصلوا خلالها إلى اتفاق يحول بين الإجراء الخاطيء الذي قد تسببه عوامل طبيعية كالعواصف الرعدية والأعاصير أو أسراب الطيور المهاجرة التي تُظهر قراءات خاطئة على شاشات الرادار، والتقليل من التدمير المروع الذي يسببه (الرد الشامل). اتفق الطرفان على ربط رئيسي الدولتين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية بالخط الساخن (Hot Line) المباشر بينهما - لأنَّ المخوَّل بالإطلاق النووي هو الرئيس فقط - للتأكد من عدم حدوث خطأ في تصور هجوم وهمي لا وجود له، إذ كادت أن تقع الكارثة أكثر من مرة بسبب مثل هذا الخطأ. غيّر حلف شمال الأطلسي عقيدته العسكرية إثر ذلك، ووضع عقيدته الجديدة التي عرفت بالرد المرن (Flexible Response) في منتصف ستينات القرن الماضي، وتتطوي هذه العقيدة على اختيار أهداف معينة وأسلحة محددة للرد عند الحاجة.

أخذت الولايات المتحدة على عاتقها توفير مستلزمات

عقيدة الحلف الجديد، فوضعت صواريخ (بولارس) حاملة الرؤوس النووية على الغواصات ونشرتها في البحار المحيطة بالاتحاد السوفيتي، كما وضعت الصواريخ النووية الأخرى في القواعد البرية والبحرية، ويعزز ذلك كله طائرات القوة الجوية الاستراتيجية، التي كان ثلث طائراتها في الجو دائماً حاملة أسلحة نووية، فضلاً عما هو موجود على أراضيها، فطوقت الاتحاد السوفيتي بأسلحتها النووية تطويق السوار للمعصم. بعد أقل من عقد من الزمن، وجدت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في أوروبا الغربية أن مستلزمات تنفيذ هذه العقيدة مكلفة وتستنزف الكثير من الموارد المالية، التي تحتاجها تلك الدول لإعمار بلدانها بعد أن خربتها الحرب، فضلاً عن أن الأسلوب ومنظومته قد أصبحا متخلفين بالنسبة للتطورات الكثيرة التي دخلت إلى المؤسسة العسكرية.

وهكذا جرت مناقشات مكثفة داخل الحلف لإيجاد صيغة أكثر إيجابية وأقل كلفة، وقد ساعدت التقنية المتطورة على إيجاد منظومات لها القدرة على الكشف والإنذار المبكر، الذي يُقلل من احتمالية المباغتة، ويعطي فرصة للرد قبل وقوع الهجوم. لأن عقيدة (الرد المرن) لم تتغير كثيراً عن سابقتها فهي الأخرى تعتمد القوة الجوية والصواريخ الحاملة للرؤوس النووية البعيدة المدى للضرب عن بُعد لا

التورط في معركة فعلية.

بقي حلف شمال الأطلسي متمسكاً بعقيدته (الرد المرن) حتى عام 1973، ولكن تعالي أصوات دول الحلف الراضية للكلفة الباهضة لهذه العقيدة، والتمهيد لمحادثات نزع السلاح والمباشرة بها بين الحلفين، أجبر الحلف على إعادة النظر في عقيدته العسكرية. غير الحلف عقيدته إثر ذلك إلى ما يُعرف باسم سلك العثرة (Trip Wire)، وتتص هذه العقيدة على وضع المتحسسات والمشعرات والرادارات على طول الحدود بين الحلفين في أوروبا، فضلاً عن طائرات الإنذار المبكر والأقمار الصناعية العسكرية، الخاصة بالكشف عن أية فعاليات تتم عن وجود تعرض في الجبهة أو العمق. أصبح ذلك بمثابة سلك متواصل يمتد على طول الجبهة، يتعثر به كل من يتجاوزها، فيعطي الإنذار المبكر اللازم لرد الفعل بالأسلحة المناسبة. وهكذا قلص الحلف كثيراً من قوته، وأعاد صواريخ (بولارس) وغواصاته إلى الدول، وبالتالي اختصر الكثير من النفقات التي ساعدت على الإنفاق في المجالات السلمية. وهذه العقيدة مثل سابقتها تنطوي على استخدام القوة الجوية والصواريخ في ضرب الأهداف عن بُعد لا الاشتباك في معركة فعلية.

لقد ساعدت التطورات العلمية والتقنية على تحسين

نوعية الأسلحة والمعدات العسكرية، وزادت من قدرة أدائها وطاقتها التدميرية، واعتمدت المعدات الإلكترونية على نطاق واسع جداً في كل المجالات العسكرية، مما رجح حلف شمال الأطلسي على نظيره حلف وارشو، إذ اعتمد الأول على التقنية المتطورة وقلل من العنصرين البشري والمادي، بينما اعتمد حلف وارشو على الكتلة الهائلة من البشر والدروع والمدفعية. وقد بلغ عنصر المشاة والدروع في قوات حلف وارشو، ضعف نظيريهما في حلف شمال الأطلسي في أواسط أوروبا في السبعينات والثمانينات. لقد كانت كلفة المحافظة على هذا المستوى من التفوق وإدامته باهضة التكاليف، ناء تحت أعبائها اقتصاد دول حلف وارشو وعلى رأسهم الاتحاد السوفيتي.

وقد وجد حلف شمال الأطلسي، أن ميزات النوعية والتقنية في الأسلحة التي يمتلكها في مواجهة قوات حلف وارشو وسط أوروبا أفضل كثيراً، وبالاعتماد على تلك الميزات يُمكن مواجهة التفوق العددي. ولهذا غُير عقيدته العسكرية عام 1983 إلى ما سماه الضرب بالعمق (Strike Deep)، التي تنطوي على تثبيت الجبهة وضرب خطوط المواصلات وعقدها في العمق، بالقوة الجوية والصواريخ لعزل الجبهة والحيولة بين وصول القدمة الثانية من القوات وتدخلها في المعركة، ومنع وصول أي نوع من الإمدادات الإدارية إلى قوات الجبهة، ومن ثم

إجراء تطويق واسع يُجبر القطعات في الجبهة على الاستسلام أو التدمير. واستمر الحلف على تطبيق عقيدته هذه حتى انهيار الاتحاد السوفيتي وتفككه وانفراط عقد حلف وارشو. وهذه العقيدة هي الأخرى اعتمدت فكرة استخدام القوة الجوية والصواريخ بعيدة المدى لحسم المعركة وعدم زج القوات البرية إلا عند الضرورة القصوى ويحدها الأدنى.

استمر حلف شمال الأطلسي على اعتماد عقيدته (الضرب بالعمق) حتى بعد تفكك حلف وارشو، بالرغم من عدم وجود عدو حقيقي أو محتمل معروف محاد له في أوروبا يهدده، ليصوغ له عقيدة معيَّنة ثلاثية. كما أنّ تبديل العقيدة يعني إعادة النظر بالتدريب وتبديل التنظيم وتغييره قسم من الأسلحة لتتكون جميعها ملائمة للعقيدة الجديدة. ولم يكن الموضوع بالأمر الهين، بل يحتاج إلى وقت وجهد ومال، فبقي يراقب المحيط الدولي للتكليف معه. ولهذا سعى الحلف بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية منذ انهيار الاتحاد السوفيتي، إلى تطوير عقيدة (الضرب بالعمق) وتخليصها من كل التزامات الاشتباك الفعلي بالخصم، كتقليص القوات البرية وزيادة حجم وتقنية القوة الجوية والصواريخ واستثمار الفضاء، وصياغة عقيدة جديدة ثلاثية النظام الدولي السائد، مستثمراً الخلل في توازن القوى الدولية، لتحقيق مصالح الحلف بالقوة

التي يمتلكها متى ما دعت الحاجة إلى ذلك.

أردت من خلال التطرق إلى تطور العقيدة العسكرية لحلف شمال الأطلسي إظهار السمة الغالبة لها، وتجذرها في الفكر العسكري الغربي بعد الحرب العالمية الثانية، وهي استخدام الأسلحة النووية والتقليدية عن بُعد لا الاشتباك في معركة مع الخصم، سعيًا وراء تحقيق ما أشار إليه المفكرون والقادة العسكريون عبر التاريخ. فعقيدة (الرد الشامل) وعقيدة (الرد المرن) والأخرى (سلك العثرة) والأخيرة (الضرب بالعمق)، كلها أمثلة واضحة صارخة على هذه الفكرة، فليس في أي منها اشتباك مع العدو بشكل جدي وفعال إلا إذا اضطروا إلى ذلك، بل اعتمدت كلها على القوة الجوية والصواريخ والسمتات وفارق المدى لأسلحة الدبابات وضد الدبابات. فقد كان في حسابات حلف شمال الأطلسي، أن بمقدوره تدمير سبعين بالمائة من دبابات حلف وارشو بفارق المدى الذي تمتلكه دباباتهم وصواريخ مقاومة الدبابات الأرضية وعلى السمات والقوة الجوية، وتدمير الثلاثين بالمائة الباقية بفارق التقنية العالية التي تمتلكها دباباتهم وأسلحة ضد الدبابات. وتلك حسابات لا يُثبت صحتها من عدمها إلا حرب حقيقية، إلا أنها لم تنشأ وبقِيَ الأمر حساباً نظرياً مجرداً لا يمكن القول بصحته من عدمها. واقتربوا بهذا

التطبيق المفترض كثيراً مما نادى به (صن تزو) ودعا إليه (دوهيه). ولكن ثبت فشلهم دوماً في جميع الحروب التي خاضوها عند وقوع المعارك الفعلية والاشتباك مع قوات العدو على الأرض، بدءاً بكوريا الشمالية ثم في فيتنام لتأتي بعدها الصومال، وأخيراً وليس آخراً أفغانستان.

تطبيق عقيدة (الذراع الطويلة)

(Reaching Globally Reaching Powerfully)

لم تكن هذه العقيدة وليدة يومها، بل كانت نتيجة تقاعلات عديدة فرضتها البيئة الدولية والمتغيرات الاستراتيجية وما أحدثته التقنية المتطورة، وقد وازن الحلف بين مختلف العوامل التي سترد في الفقرات اللاحقة، واستثمر إيجابياتها للخروج بصيغة جديدة لاستخدام القوة التي تحقّق له أهدافه. وقد توصل نتيجة لدراساته وتجاريه وممارساته، ما أكد له ضرورة تطبيق فلسفته التي اعتمدها بعد الحرب العالمية الثانية، وإضفاء هالة من المعجزات والخوارق على إنجازاته. ولكن الحقيقة بقيت متأرجحة بين القطبية المنفردة وبين ما يُسمى (النظام الدولي الجديد)، فمتى ما ظهرت قوة أخرى تُوازن النظام الدولي، ويصبح هناك قطبان أو أكثر، تسقط

أسطورة (الذراع الطويلة) ويأخذ الردع دوره مجدداً، ولن يتجاوز أحد حدوده.

التقنية والأرجحية

لقد أثبتت حروب القرن العشرين مرة تلو الأخرى أن التفوق التقني مُضاعف هائل للقوة، فالتقنية الفائقة تؤمن عاملاً رئيساً في السيطرة على ميدان القتال. ولا يُحسب ذلك بفارق الهامش اليسير الذي يدل عليه الرقم المجرد، بل مُضاعفات ذلك الرقم بحسب طبيعة الفارق. وعلى سبيل المثال لا الحصر، أن التفوق عشرة بالمائة في مدى القتل للسلاح لا يعني التفوق بنسبة ضئيلة، بل يؤمن تفوقاً مقداره مائة بالمائة على الخصم، فالخصم عاجز عن إصابة أهدافه لأنها خارج مدى أسلحته، وسيبقى الطرف الآخر على مدى تلك المدة متفوقاً على خصمه لحين دخوله ضمن مدى القتل لسلاحه. ولكن امتلاك منظومة عالية التقنية لا تعني شيئاً بحد ذاتها، بل الطريقة التي تُستخدم بها تلك التقنية هي المعوّل عليها، وتتجم الأرجحية من التباين في طريقة استخدام الخصم للتقنية، وغالباً ما يُحقق ذلك عنصر الحسم النهائي. ولهذا فإنّ المباشرة التقنية وليس التعبوية ستمسك بزمام الأمور بصورة مُتزايدة في تحقيق الأرجحية في القدرات العسكرية، وما

ستؤول إليه مردودات استخداماتها العملية، ويجب استثمار عناصر المباحثة التقنية تعبواً لتحقيق الأرجحية النهائية. لقد وفّرت تقنية المتحسسات بُعداً مضافاً ذا أهمية في تعزيز الاستطلاع والمراقبة وإمكانات تحصيل الهدف، بينما أضاف التوجيه الدقيق لقوة الضربة إصابات محققة وتدميراً بالغاً في المديات البعيدة، وتعتمد المراقبة أساساً على منظومات القوة الجوية وقدراتها المتميزة. لقد تقدمت التقنية إلى درجة أعطت معها القدرة الجوية القابلية على العمل في جميع الأجواء في قتال جو - جو، إلا أن القتال جو - أرض بقيّ محدداً برؤية الأهداف على الأرض إلى حد ما، ويتأثر بالظروف الجوية الرديئة. ولكن التطورات الأخيرة ستجعل من هذه المشكلة شيئاً من الماضي، إذ شهدنا ظاهرة زيادة القدرة على تحصيل الأهداف الأرضية ومشاغلتها وتدميرها من الجو، والكائنة خارج نطاق المشاهدة وفي الظروف الجوية الرديئة، في كل حالات العدوان التي وقعت في العقد الأخير، ولذلك فإن الاعتماد على القوة الجوية سيزداد في العقود القادمة، لضمان الأرجحية المطلوبة. وقد استثمر حلف شمال الأطلسي كل تلك الإمكانيات والقدرات مع التفوق التقني وما تتمتع به القدرة الجوية من ميزات، ليطبق عقيدة (الذراع الطويلة) ويصبح في الصكفة الأرجح.

التملص وقطع التماس

تُعد القدرة على التملص من المعركة ودرجة السيطرة التي تُنفذ بها عملية التملص، هي الأساس دوماً في قياس درجة النجاح والفشل في استخدام القوة العسكرية، لأنَّ عمليات فك الاشتباك للقطعات البرية، وتحديد خطوط وقف إطلاق النار وشروطه، ومن ثم الانسحاب خارج منطقة الصراع، وما يعقبها من مفاوضات وقرارات تحكم الطرفين، أمور معقدة وتستغرق وقتاً طويلاً يرافقها كثير من العقبات والمشاكل.

إلا أنَّ القدرة الجوية تعمل بمستوى تقني أرقى من القوات الأخرى، وبذلك منحت المخططين خلال القرن العشرين مجالاً واسعاً من الخيارات لاستخدام القوة للأغراض السياسية، لأنها بحكم طبيعتها تُعطي فرصاً واسعة للضربات الهجومية والتملص من المعركة بلا أي تعقيدات. لقد شهدت الحرب العالمية الثانية ظهور ثنائي القوتين الجوية والبحرية، ليُشكلوا قدرة موحدة من خلال حاملات الطائرات، فقد عزز هذا الثنائي كلتا القوتين الجوية والبحرية بقدرات بعضهما، فأصبح لديهما حرية عمل أكبر، فالقوة البحرية أصبحت أكثر تعرضية، في حين زادت مدة بقاء القوة الجوية بعيداً عن وطنها الأم. إنَّ استخدام القوة البحرية - الجوية (وخاصة الجوية) لأغراض السياسة القسرية قلل كثيراً من مخاطر

نشوب الحرب، إذ يمكن السيطرة على التصعيد بسهولة، كما يُوفر فرصة أفضل لقطع التماس والتخلص بسيطرة هائلة.

فاستخدام القوة لا إعلان الحرب وخاصة القوتين الجوية والبحرية، ينم عن القدرة على الاستخدام الأمثل للقوة، مع الاحتفاظ بالسيطرة على قطع التماس، فضلاً عن سيطرة عالية على التصعيد، لأنَّ عبء مسؤولية التصعيد يقع على عاتق الدولة المضروبة. إنَّ التخلص من المعركة بسهولة وقطع التماس الفوري مع الخصم، هما أقصى ما تسعى إليه القوات العسكرية لتجنب كل مضاعفات فك الاشتباك وتحديد خطوط وقف إطلاق النار. هذا ما وجد فيه حلف شمال الأطلسي ضالته المنشودة في تطبيق عقيدة (الذراع الطويلة) وفرض الأمر الواقع.

استبعاد الحروب النووية والشاملة

والتقليدية غير المحدودة

لقد أضحى من المستحيل بحكم امتلاك الدول للأسلحة النووية الاشتباك في حروب فعلية مع بعضها من غير التعرض إلى خطر الدمار الجماعي. وقد استبعدت الحرب الشاملة

والحرب التقليدية غير المحدودة أيضاً وأصبحت شيئاً من الماضي. لأنّ الدول لم تُعدّ قادرة على إدارة حرب شاملة إلا إذا استخدمت فيها الأسلحة النووية. وهذا يعني التدمير الجماعي للطرفين الذي يجعل من أي هدف سياسي نشبت من أجله الحرب تافهاً. وإذا سلّمنا جدلاً أنّ الحروب النووية والشاملة والتقليدية غيرالمحدودة لم تعد ممكنة أداةً لتنفيذ السياسة بوسائل أخرى، فالاختيار الوحيد الباقي للدول هو استخدام القوة العسكرية للأغراض السياسية من خلال الحرب التقليدية المحدودة، والحرب شبه التقليدية بالاستفادة من أسلحة عسكرية محددة، والاستخدام التعسفي لها لا التورط في (حرب فعلية) ⁽¹⁾. فوجد الحلف أنّ أفضل الأسلحة التي لها القدرة على تحقيق الأغراض السياسيةهما القوتان الجوية والبحرية، لتجنب النتائج الوخيمة المتوقعة من الحربين الشاملة والتقليدية غير المحدودة. إذ أصبح بمقدور الأسلحة الحديثة الموجهة الدقيقة اليوم، إحداث تخريب بمقدار ما قامت به حملة القصف الاستراتيجي خلال الحرب العالمية الثانية، بجهد ضئيل مقارنة مع الجهد الذي نفّذت تلك الحملة ويمدى زمني قصير. فعمل حلف شمال الأطلسي على جعل هذه الحروب تبدو مستحيلة الوقوع، لما فيهما من مخاطر الدمار والفناء، ليقف

(1) الحرب الفعلية: تعني هنا صراعاً مسلحاً مستمراً.

متفوقاً بقدراته الجوية والبحرية، يُهدد مَنْ يعارض سياسته،
ويستخدم أسلحته عن بُعد إذا اقتضت الضرورة.

التحولات التي طرأت على طبيعة الحرب بعد الحرب
العالمية الثانية وما آلت إليه اليوم



تخفيض النفقات والقوات

أدى انتهاء الحرب الباردة إلى خلق نمط جديد من الفكر العسكري، فأخذت بعض التغييرات الواضحة تفرض نفسها على الفكر التقليدي في استخدام القوة، بسبب عوامل موضوعية عديدة، يعود بعضها إلى الأسس التي غيّرت البيئة الاستراتيجية العالمية. فقد انخفضت نفقات الدفاع العالمية بمقدار يزيد على الثلث، من الذروة التي بلغت عام 1988 ومقدارها (1285) مليار دولار. ولو أنّ دولاً زادت من الإنفاق في المجالات العسكرية برغم تخفيض قواتها، إلا أنّ تلك الزيادة في الإنفاق قد ذهبت إلى تحديث القوات والحصول على التقنية المتطورة، إنّ التحول نحو أسلحة وتجهيزات التقنية الفائقة، وخاصة الاعتماد على الضربات عن بُعد، اختيار مفضل لاستخدامها الكفوء والأمثل، قلل ذلك من دور الأنواع الأخرى من القوات، واحتلت القوة الجوية والصواريخ مركز الصدارة. وتزامناً مع تخفيض النفقات الدفاعية عالمياً، شهدت القوة العسكرية في ذاتها تخفيضاً في حجمها في أنحاء العالم جميعها. فقد انخفض مجموع القطعات العسكرية في دول العالم من (29) مليوناً تقريباً عام 1988، ليصبح أقل من (23) مليوناً عام 1997، وهناك احتمال كبير للمزيد من خفض القوات في السنوات القادمة. وخير مثال على تخفيض

القوات هو ما جاء في التقرير السنوي الذي تُعده رئاسة الأركان الامريكية المشتركة، ويُعرف ذلك التقرير اختصاراً باسم (JMNA) ويعني (Joint Military Net Assessment)، أي صافي التخمينات العسكرية المشتركة، (Joint Chiefs of Staffs , USA , 1992, p 38) المستدلى (حالة الموقف العسكري الراهن Military Posture)، الذي يُقدّم إلى الكونجرس لتخصيص ميزانية الدفاع في ضوئه. وقد ورد في هذا التقرير الذي صدر عام 1992 عنوان تحت اسم (إعادة تشكيل القوة Reconstitution of Force)، تقليص حجم القوات البرية على حساب زيادة حجم القوات الجوية والصاروخية وتطويرتقنيتهما، مسوغين ذلك بالقول إنَّ أسس صراعات المستقبل سوف تحتاج إلى أسلحة القتال عن بُعد⁽¹⁾. إنَّ صغر حجم القوات البرية دليل آخر على قلة احتمال استخدامها في مواجهات شاملة، وهذا هو التوجه العام في مُعظم دول العالم، إذ تسعى إلى تقليص قواتها البرية والتحول

(1) استندت فكرة القتال عن بُعد إلى عقيدة (المعركة الجوية - البرية Air _ Land Battle)، التسمية قدمت الجو على البر دلالة التوجه والأسبقية، وتطورت بعد ذلك في التسعينات لتسمى عقيدة (الذراع الطويلة)، بالاعتماد على القدرة الجوية أساساً، وتخليصها من المتعلقات البرية قدر الإمكان.

إلى الاحتراف أكثر مما مضى، مع تقنية فائقة، بالرغم من الاحتمال المحدود لاستخدام القوات البرية. إن ذلك ولاشك يخدم أغراض الحلف، وهو توجه يسعى إليه لتجنب الخسائر البشرية والمادية عند استخدام القوات البرية، وتقليص النفقات العسكرية إلى حد كبير، لأن القوات البرية تستنزف أموالاً طائلة أكثر من غيرها.

استخدامات القوة في التسعينات

إن المتخصص للتطورات العلمية والتقنية التي دخلت إلى أجهزة المنظومة العسكرية وأسلحتها ومعداتنا وقواتها، وأخذ المستجدات والتحولات الاستراتيجية الدولية، يتوصل إلى قناعة مؤكدة، أن حلف شمال الأطلسي لأيريد التورط في حرب مواجهة بالقوات البرية مع أي طرف، لأنها لا تخدم مصالحه ولا تتسجم مع فكره العسكري، ويحاول تجنب مثل تلك الحرب كلما استطاع إلى ذلك سبيلاً. فوجد ضالته في القتال عن بُعد لا الاشتباك في معركة فعلية. أدى انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي إلى بزوغ فجر جديد في الفكر العسكري للحلف، إذ تجري تغيرات على التفكير التقليدي لاستخدام القوة.

وإذا عدنا إلى التطورات والمتغيرات التي حدثت خلال القرن العشرين والمذكورة في الفقرات السابقة من البحث، يتأكد لنا أن مثل هذه التبدلات في الفكر والاستخدام كانت ستحدث لا محالة نتيجة لمثل تلك التطورات. لقد اختار الحلف القدرة الجوية أداة لحسم الصراع، واستخدمها بشكل متدرج بادئ الأمر، ثم زاد من حجم القوة المستخدمة ونوعها، فكانت ضربات محدودة في البداية، ليتحوّل بعدها إلى الاستخدام الأشمل والأوسع في يوغسلافيا.

مارس حلف شمال الأطلسي خلال عقد التسعينات أسلوبه الجديد في استخدام القوة العسكرية، وبشكل غير مألوف، وخلافاً لما هو متعارف عليه ومعتمداً على مبادئ وأسس استخدام القوة العسكرية.

فاستخدام القوة الجوية والصواريخ يُعد صفحة تمهيدية لزعج القوات البرية، للاستيلاء على الأهداف بالاحتلال الفعلي للأرض لتحقيق غاية الحرب. إلا أن اعتماد الحلف عقيدة (الذراع الطويلة) قد قلب مفاهيم استخدام القوة وغيّر الأدوار، فأصبحت القوة الساندة (القدرة الجوية) هي التي تحسم الموقف، وأناط دوراً ثانوياً بقوات الحسم (القوات البرية) وقد لا يستخدمها أصلاً. وشواهد تلك الممارسات معروفة للجميع من خلال العدوان على السودان وأفغانستان، والعدوان

المتكرر على العراق منذ العام 1991 وإلى الآن، وأخيراً تدخله في يوغسلافيا.

لقد جاء ذلك التطبيق عن فتاعة راسخة مُتجذرة في الفكر العسكري - السياسي للدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، وخير مثال على ذلك ما سعى إليه الحلف منذ اليوم الأول لتأسيسه كما سبق وأسلمنا، ويعتمد الحلف اليوم على عقيدة (الذراع الطويلة) بسبب:-

أ. استثمار التقنية الفائقة التي يمتلكها الحلف، فهي مثالية للقتال عن بُعد، لأنّ الاشتباكات البرية والالتحام مع قوات الخصم تُنهي التقنية نتيجة ل:

أ. التحام القوات البرية للطرفين في اشتباك قريب يُبطل مفعول معظم الأجهزة التقنية، لأنّ الدخان والغبار والانفجارات وإشتعال النيران - ما أكثرها في ميدان المعركة - تُفقد الأجهزة قُدرتها على الكشف والتصويب، مثل الليزر والأشعة تحت الحمراء وغيرها.

ب. عند الاشتباك يتعذر تقديم الإسناد الناري بكل أنواعه، الجوي والسمتي والصاروخي للقوات المشتبكة، لصعوبة التمييز بين قوات الطرفين، فضلاً عن الضباب والغيوم والأجواء العاصفة المغيبة وعندها

يقف مَنْ يعتمد على التقنية واهناً إلى حدٍ بعيد.

2. عدم الاستعداد لقبول الخسائر البشرية، علماً أنّ الاشتباك البري بكل أنواعه بالغ الكلفة بالخسائر البشرية والمادية، بالمقارنة مع القتال عن بُعد. ولكنّ ذلك لم يكن هاجسهم قبل الحرب العالمية الثانية، يوم كانوا يُقاتلون بجنود المستعمرات من هنود وأفارقة وغيرهم، خاصة أنّ دول أوروبا الغربية كانت ضالعة في الاستعمار. ولكن بعد أنّ أظلت شمس الاستعمار، وأصبحت جيوشهم مؤلفة من أبناء وطنهم، لم يعد بإمكانهم قبول الخسائر البشرية، ولا بد من بديل، فوجدوا ضالتهم في القتال عن بُعد.

3. صدر مؤخراً قرار من الكونكرس الامريكى - إبان أزمة يوغسلافيا - يمنع استخدام القوات البرية الأمريكية في النزاعات الدولية التي تُسهم فيها عدة دول، مما جعل دول الحلف تُحجم عن زج قواتها البرية في مثل هذه النزاعات أيضاً، وسعت هي الأخرى إلى القتال عن بُعد.

وهذا ما سيكون عليه نهج استخدام القوة الذي سيعمده حلف شمال الأطلسي حالياً، وفي المستقبل المنظور. ولن تكون أي دولة بمنجى منه، فإنه سيطبق سياسة القوة القسرية لفرض إرادته على الآخرين، طالما لا يوجد رادع يمنعه أو يُهدده.

استشراف المستقبل

ماذا سيكون عليه حال القوة العسكرية خلال العقود القليلة القادمة، وبالتحديد الربع الأول من القرن الحادي والعشرين؟ وما التطورات المحتملة باتجاه تعزيز استخدام القوة في الصراع الدولي؟ وهل ستلتحق المؤسسة العسكرية في ركب العولمة إسوة بغيرها من مجالات الحياة؟ هذه الأمور وكثيرة أخرى غيرها تساؤلات مشروعة، وسنحاول الإجابة عنها قدر المستطاع، في ضوء المعلومات المتيسرة لدينا وعبر الحاجة المنطقية المستتدة إلى العلم العسكري وفن الحرب.

القدرة الجوية

من الأمور المسلّم بها أنّ القوة الجوية غير قادرة على كسب الحرب بمفردها، ولكن في الوقت ذاته، لا يمكن كسب الحرب الحديثة من غيرها، وسيخسرها بكل تأكيد من لم يستخدم القوة الجوية بشكل مناسب.

كما أنّ القوة الجوية لا تستطيع مسك الأرض، وبالتالي فإنها تبدو غير قادرة على الاحتفاظ بالهدف، إلا من خلال تكرار عملياتها عليه، وستفقد حالمًا تتوقف. وهي بحكم إمكانياتها على العمل في البعد الثالث، قادرة على تجاوز

الحدود الوطنية والموانع الطبيعية، ولها دورها الأساس عند الحاجة لاستخدام القوة بطريقة أكثر انتقائية وبدقة العملية الجراحية وبشكل متميز، أكثر من أية قوة أخرى. من المحتمل أن يبقى استخدام القوة العسكرية للأغراض السياسية، أداة فاعلة بأيدي الدول. فالقدرة على إنزال ضربات بعيدة المدى باستخدام القدرة الجوية مناسبة بصورة خاصة لمثل هذا الاستخدام التعسفي للقوة العسكرية للأغراض السياسية. ويُعدُّ التقدم التقني بتأثير أعظم للقدرة الجوية، لأنه مُضاعف للقوة ويعطي حلولاً مغرية لكثير من المشاكل. للقدرة الجوية طاقة عظيمة لاستخدام القوة بلا إعلان الحرب في مجال السياسة القسرية، ويتطور مركبات الغلاف الجوي والصواريخ الطوافة من نوع فوق الصوتية، ستتوفر إمكانيات واختيارات للقدرة الجوية، كي تُستخدم في إسناد عمليات السياسة القسرية التي ستزداد بصورة مذهلة.

إنَّ الوقت عامل حاسم في الحرب وسيكون حيويًا في حرب المستقبل، والقدرة الجوية هي العنصر الوحيد في القوة العسكرية القادر على مواجهة التحدي الذي تفرضه السرعة المتزايدة لرد الفعل المطلوب، إذا أُريد استخدام القوة التدميرية بصورة مؤثرة وفاعلة على منظومة (المعلومات - القرار - التنفيذ) المعادية. وستكون القدرة الجوية في السنوات القادمة الأداة الرئيسة للردع التقليدي، فضلاً

عن قيامها بضربات عقابية مُسيطر عليها لأغراض دبلوماسية القوة، وستأتي القوة البحرية في هذا المجال في المرتبة الثانية، لما لديها من حاملات طائرات وغواصات حاملة للصواريخ، مما يُزيد من أهمية القدرة الجوية من الناحية الاستراتيجية.

إن بيئة العمليات في المستقبل ستسودها القدرة الجوية الحاسمة، متمتعة بدور رئيس في التأثير الفاعل في البيئة الحربية وسير المعارك، في البر والبحر. وستلعب القدرة الجوية دورها في إعطاء عدد من الخيارات، وخاصة فيما يتعلق بالسيطرة على المشاغلة والتصعيد، الذي لا تمتلكه القوات العسكرية الأخرى، وهذا هو سبب توقع ثبوت القدرة الجوية دوراً أكثر أهمية في العقود القادمة.

استثمار الفضاء

يسود معظم دول العالم ثورة في الشؤون العسكرية، وتتركز هذه الثورة في معظمها، على ما تتمتع به القدرة الفضائية من إمكانيات، كما أن هناك تطورات تقنية واعدة في خلق ثورة في القدرة الجوية - الفضائية. فالصواريخ الجوية والبحرية، التي تشن هجوماً على أهداف برية، من ذلك النوع الذي استخدم تجاه السودان وأفغانستان وأخيراً تجاه يوغسلافيا، بحاجة إلى تعزيز عن طريق استثمار إمكانيات الفضاء، فضلاً عن الزيادة الكبيرة في مديات الصواريخ الطوافة، التي ستعتمد

على عناصر لها قواعد فضائية لإدارتها. ولذلك، فإن السيطرة على الفضاء واستثمار طاقاته، له أهمية خاصة في هذا المجال. ولا بد من الإشارة هنا إلى وجود نطاق جوي يرتفع فوق سطح الأرض بمسافة تتراوح بين (25 - 125) كيلومتراً، والذي لم يُستثمر إلى الآن، إلا لأغراض المرور إلى الفضاء والعودة منه إلى الأرض. وعلى ما يبدو، فإننا نقترب من العصر الذي سيُستثمر فيه نطاق هذا الارتفاع الحرج، وسيكون ذلك بواسطة المركبات ذات السرعة فوق الصوتية، ضمن الغلاف الجوي، والتي يُمكن إطلاقها من المطارات الاعتيادية، ومن ثم يُمكنها التملص من منظومات الإنذار المبكر العاملة في الفضاء. ما الذي يُمكن أن تسببه مثل هذه الإمكانيات؟ أولاً سيتلاحك نطاق عمل القدرة الجوية مع النهاية السفلى للفضاء الخارجي، وثانياً إن تقنيات المركبات الجوية غير المأهولة، في الوقت ذاته، ستكون في وضع يُمكنها من بلوغ ارتفاعات أعلى (الفضاء الأدنى)، تُغذيها الطاقة الشمسية التي ستقلل من الحاجة إلى إطلاق الأقمار الصناعية، ويمكن استخدامها لمختلف الأغراض العسكرية. وستكون النتيجة النهائية توسيع نطاق البعد الثالث الذي سيؤدي إلى الحصول على أرجحية كبيرة في القدرة العسكرية. إن استخدام الحدود العليا للغلاف الجوي والحدود الدنيا للفضاء الخارجي، سيكون لهما مغزى يتمثل في طبيعة الثورة الجديدة لاستخدام القوة العسكرية الجارية حالياً.

وأخيراً وليس آخراً أُريد الإشارة هنا إلى، أنّ وزارة الدفاع الأمريكية قد توجهت مؤخراً إلى إحياء مشروع (مبادرة الدفاع الاستراتيجية) المعروفة اختصاراً (SDI)، وهي بكامل منطوقها تعني (Strategic Defense Initiative) والمشهورة إعلامياً باسم (حرب النجوم). وهذه تتطوي على استخدام الفضاء للأغراض العسكرية، متزامنة مع تطبيقات عقيدة (الذراع الطويلة)، وذلك بتوجيه الضربات من الفضاء، سواء بالصواريخ أم بأشعة ليزر أم بفتح الثغرات في أحزمة (فان ألن) الأيونية، لتسليط الأشعة فوق البنفسجية على البقعة المراد تدميرها، وأسلحة أخرى بعضها لايزال سرياً، والآخر قيد الاختبار والتطوير. فضلاً عن الأغراض الأخرى، المتعلقة بالاستطلاع والمعلومات والتوجيه والسيطرة على الصواريخ وإدارتها والتشويش على الاتصالات.

أفاق الصراع

لقد تغيرت الحرب تغيراً أساسياً خلال العقود الأخيرة، فكان أحد أوجه التغيير، هو ملاحق بالقوات البرية، وفي الأخص منها القوات الآلية (الدبابات والناقلات المدرعة والمدافع الذاتية والمدرعات)، فهي واهنة اليوم تجاه الضربات الجوية، وستصبح أكثر وهناً في المستقبل، طالما أنّ بالإمكان التأثير في قابلية حركتها بصورة جديدة، نتيجة التدمير الذي

يمكن إيقاعه في صفوفها، باستخدام القدرة الجوية وسميات مقاومة الدروع، فضلاً عما يؤديه الحد من قابلية حركتها من تأثير في زخم المعركة.

ستكون الحرب بصيغتها التقليدية أقل احتمالاً أداةً سياسية، طالما أن الدول واهنة للغاية تجاه تأثيرات الحروب التقليدية، فضلاً عن التقنية وتزايد الكلفة. فقد حول ذلك الوهن موقع الصدام العسكري، من صيغة الحرب التقليدية النظامية إلى استخدام القوة العسكرية بصيغة حديثة، هي (دبلوماسية القوة القسرية). لقد سهّل استخدام الضربات بعيدة المدى - كما هو الحال الآن - تُعززها المتحسسات المتطورة العالية التقنية، والأعددة الموجهة البالغة الدقة، إمكانية معالجة أهداف من مسافات بعيدة، والتي كانت فيما مضى تستوجب الاشتباك القريب مع الخصم لتحقيقها. فالأيوم أصبح عصر الحرب من أجل احتلال الأرض شيئاً من ماضي مُتخلف. ولكن إذا وقعت الحرب مستقبلاً ستكون نتائجها وخيمة أكثر مما يُعتقد.

ستعمل الدول جاهدة من حيث المبدأ على تجنب الحرب كما تُشير الدلائل، وتميل أكثر مما مضى إلى (الردع). إن الصفة المميزة لتغيّرات طبيعة الحرب، هي الدقة المتناهية لمنظومة الأسلحة والقدرة على الضرب من مديات بعيدة، مع

درجة عالية جداً في إصابة الهدف، بعيداً عن التقلبات الجوية وظروفها.

ويعتمد مستقبل الردع والنجاح في الحرب بصورة أساسية، على القدرة في إنزال ضربات دقيقة بعيدة المدى، سواء كانت تقليدية أم نووية. وفي الوقت ذاته، فإنَّ الطريقة المثلى لاستخدام القوة التي لا تؤدي بالنتيجة إلى صراع مسلح مستمر. إنَّ ذلك يتطلب مواصفات منها: أسلحة بعيدة المدى فائقة التقنية، وضربات دقيقة بدقة (العمليات الجراحية) تُنفذها أسلحة القدرة الجوية. إنَّ طبيعة الدفاع المطلوب تجاه هذه المنظومات مستقبلاً، يستوجب الاعتماد على مواصفات مشابهة لها قدرة على الردع.

وقد طرأت بعض التغيرات على ركني الحرب الأساسيين، الوقت والمسافة، خلال القرن العشرين. لقد كانت الحرب سابقاً تجري على رقعة واسعة ومديات زمنية طويلة، إلا أنَّ التقنية قد غيّرت من هذه الحالة، لأنَّ حروب المستقبل ستجري، على الأرجح، على رقعة ضيقة ومدت زمنية قصيرة. إنَّ هذا التغيير الجذري في ركني، الوقت والمسافة، في معادلة الحرب يضع ثقلًا استثنائياً على منظومة (المعلومات - التفيد). وستصبح القوة العسكرية أصغر حجماً، وأكثر تطوراً من الناحية التقنية، وأكثر كفاءة، واستخدامها أقل احتمالاً في

حرب مواجهة، سوى عند استخدامها للأغراض السياسية الحيوية، من غير أن تؤدي إلى إعلان حرب. إن التحول الحقيقي في استخدام القوة ينحو نحو الضربات البعيدة المدى، التي ستكون من نوع (العمليات الجراحية) في دقتها، والتي لا تجرّ إلى حرب واسعة النطاق. فذلك هو الاحتمال الرئيس الذي سوف تستخدمه الدول بتطبيق دبلوماسية القوة لتحقيق نتائج سياسية، بدلاً من حروب القرن التاسع عشر.

العولمة العسكرية

أخذت العولمة تلفاً في أذبالها كل شؤون الحياة في العالم، ويبدو أنها لن تدع مجالاً إلا وتطرّقه، فبدأت بعولمة الإعلام وأعقبته بالاقتصاد والتجارة، وهي ساعية سعياً حثيثاً بكل الاتجاهات، حتى أصبح موضوع عولمة استخدام القوة العسكرية هو الآخر قاب قوسين أو أدنى. تستند العولمة العسكرية على قواعد ثلاث تركز عليها هي:-

1. استخدام الجيوش العائدة لدول مختلفة لنهج وسياق موحد، وتطبيق عقيدة عسكرية واحدة.
2. الانضواء تحت السيطرة المركزية لقيادة موحدة بغض النظر عن الانتماءات الوطنية.

3. الاستعداد للاستخدام في أي بقعة من العالم لتنفيذ السياسة القسرية ودبلوماسية القوة، تطبيقاً لما ينادون به وهو الوصول لجميع أنحاء العالم بقوات متفوقة (Reaching Globally , Reaching Powerfully).

ولعل ممارسات حلف شمال الأطلسي في استخدام قوات الحلف تضع نهج هذه العولمة، خاصة أن الحلف يسعى للتوسع، ليضم تحت كنفه أكبر عدد من الدول التي تخضع لإرادته. فجيوش الحلف اليوم على اختلاف انتماءاتها وأساليبها تعمل موحدة بالسياسات والقيادة. ولكن يجب أن لا يخفى عن البال، أن الجيوش التي تنضوي تحت لواء العولمة، تفقد خصوصيتها المرتبطة بوطنها وحماية أمنه ومصالحه، وتصبح رهن قيادة لا تمت إلى وطنها بشيء. ومما لا شك فيه، أن عولمة استخدام القوة العسكرية يُشكل خطراً كبيراً على دول العالم، التي لن يكون بمقدورها - حتى تلك التي تملك جيوشاً قوية - مواجهة قوات العولمة العسكرية. وستعاني الدول المنضوية تحت لواء العولمة الكثير، إذ تذوب تقاليد العسكرة وتراثها في خضم التركيبة المتباينة للدول المختلفة المؤلفة معها، ناهيك عن المصير الذي ستلاقيه الدول الصغيرة التي ستكون مهددة دوماً بالتدخل في شؤونها ومس سيادتها. وستتهافت الدول للانضمام تحت خيمة العولمة العسكرية - كما هو شأن دول أوروبا الشرقية - خشية أن تكون خارج السرب، ومن أجل

حماية نفسها من خطر العدوان، الذي يصعب تحديد أسبابه أو زمن وقوعه. ولن تُستثنى أي دولة في العالم من هذا الخطر متى ما تضاربت مصالحها مع مصالح الحلف، بخلق شتى الأعذار والأسباب الظاهرة التي تكمن وراءها أهداف سياسية ومصالحية، وستكون العوالة العسكرية أخطر أنواع العوالة الأخرى، لأنَّ القبول بها يعني التسليم للقوة المهيمنة والدوران في فللكها، وسيختل ميزان القوى الدولية أكثر مما هو عليه الآن، وهذا ما سيكون عليه الحال في المستقبل المنظور.

الغامة

إنَّ أساسَ مُعظمِ تطبيقاتِ العقيدةِ العسكريةِ لحلفِ شمالِ الأطلسي له جذورٌ في الفكرِ العسكري منذَ أقدمِ العصورِ، يومَ سعى أقدمُ القادةِ إلى تحقيقِ النصرِ من غيرِ الاشتباكِ معِ الخصمِ في معركةٍ فعليةٍ، سواءً بالتهديدِ باستخدامِ القوةِ أم باستخدامِها الفعليِّ، وتحقيقِ النصرِ قبلَ مرحلةِ الاشتباكِ.

وقد نظرَ المفكرونُ العسكريونُ عبرَ التاريخِ وخلالِ الحروبِ المختلفةِ لهذهِ الأفكارِ، وبقيتِ حلماً يراودُ القادةِ، وفي كلِّ مرةٍ ظهرتِ فيها بداياتُ تحقيقِ مثلِ هذا النصرِ، واجهتها عقباتٌ وظروفٌ حالتِ بينها.

فدخولُ البارودِ إلى ميادينِ القتالِ أعطى بارقةَ أملٍ، والثورةُ الصناعيةُ هي الأخرى قُدمتِ من الإمكانياتِ ما يدعو إلى التفاؤلِ، وظهرتِ الطائرةُ ورفيقتها الدبابةُ، وقيلَ أصبحَ الحلمُ حقيقةً، ولكنَّ تلكَ الأحلامُ ذهبتِ أدراجَ الرياحِ ولم يتحققِ منها شيءٌ.

سبقَ قسمٌ منَ المفكرينَ زمانهمُ، وتوقعوا أنَّ يكونَ الدورالرئيسُ في حروبِ المستقبلِ للقوةِ الجويةِ، من أمثالِ الجنرالِ الإيطاليِّ (دوهيه)، الذي ظنَّ أنَّ الحربَ المقبلةَ

ستبرهن ذلك. نعم، لعبت القوة الجوية دوراً حيوياً في الحرب العالمية الثانية، إلا أنها لم تكن كل شيء. وجاءت القنبلة الذرية في أواخر الحرب العالمية الثانية، وبدت لأول وهلة أنها ستضع حداً للصراع، وظن مَنْ ظن أنها خاتمة المطاف، ولكنها لم تكن كذلك، وأثبتت الحروب اللاحقة خلاف ذلك.

أسس حلف شمال الأطلسي بعد الحرب العالمية الثانية وفي ذهن مؤسسيه، تحقيق النصر لا الاشتباك في معركة فعلية مع الخصم. فوضع عقيدته العسكرية الأولى لتحقيق ذلك، ثم طورها إلى ثانية وغيّرها إلى ثالثة ثم أخيرة في الثمانينات قبل انهيار الاتحاد السوفيتي وتفكك حلف (وارشو). لقد جاءت كلُّ تلك التغييرات ساعية وراء الفكرة نفسها، مستثمرة التطورات العلمية والتقنية الفائقة، من أجل تجنب الاشتباك والخوض في معركة فعلية مع الخصم. إصبح العالم أحادي القطبية بعد ذلك، تُسيطر عليه الولايات المتحدة الأمريكية التي سجّرت قوات حلف شمال الأطلسي لأغراضها. لقد سعى الحلف إلى استخدام القوة عن بُعد - وهو ما كان يصبو إليه - لا الاشتباك الفعلي مع الخصم، بالاعتماد على القدرة الجوية، تُعززها التقنية الحديثة بكل وسائل الدقة والسيطرة والتدمير، وسخرها الحلف لتحقيق أهدافه أكثر

من مرة على عدد من الدول، آخرها يوغسلافيا.

انطلقت نظرة الحلف إلى هذا الاستخدام من التفوق التقني والنوعي الذي حقق الأرجحية على الخصم، وسهولة التملص وقطع التماس مع الصراع الدائر، وعدم الدخول في مشاكل فك الاشتباك وما إليها من متطلبات، فضلاً عن تجنب التورط في حرب شاملة تقليدية أو نووية، التي لم تُعد الدول قادرة على تحمل أعبائها. كما أن استخدام القوة عن بُعد يدعو إلى تخفيض القوات وتقليص النفقات، التي تُشكل عبئاً ثقيلاً على الاقتصاد، وكعاد ذلك أن يؤدي إلى تحقيق النصر لا الاشتباك في معركة فعلية مع الخصم.

وتشير الدلائل أن المستقبل المنظور، وهو حتى الربع الأول من القرن القادم على أقل تقدير، سيشهد استمرار هذا النهج، الذي ينطوي على تطوير القدرة الجوية واستثمار الفضاء لخدمة الأغراض العسكرية. وستعمل الدول على تجنب مثل هذه الحروب، لما يترتب عليها من دمار شامل لا قبيل لها به. ومما يُزيد الطين بلة احتمال عوثة القوة العسكرية، وتصبح أداة بأيدي القوة المهيمنة على العالم.

وأخيراً إن حلف شمال الأطلسي سيتماهى في الاستخدام التعسفي للقوة وتطبيق السياسة القسرية ودبلوماسية القوة،

طالما بقي العالم أُحادي القطبية ، ولن تعود الأمور إلى طبيعتها
حتى تظهر قوة دولية توازنه ، ويعود الردع إلى ماكان عليه في
القيمة والتأثير.

المصادر

1. صن نزو، فن الحرب، تعريب محمود حداد، بيروت - دار القدس، ط1 1975.
2. كارل فون كلاوزه فترز، في الحرب، ترجمة أكرم ديري واليهثم الأيوبي، ج 1، القاهرة، دار الكتاب العربي، بلا تاريخ.
3. The New Encyclopedia Britanica , Knowledge in Depth , London , vol.19,1979.
4. Dictionary of US Army Terms , AR320 – 5 , Headquarter , Department of The Army , 1961.
- 5 , Jasjit Singh , « Strategic Framework for Defence Planners: Air Power in The 21st Century », Strategic Analysis , vol. XX11, No. 12 March 1999.Institute For Defence Studies and Analyses , New Delhi , India.
6. general Sir John Hackett and Others. The Third World War ,Sphere Books Ltd.,London , 1985.

7. Joint Military Net Assessment , Joint Chiefs of Staffs , USA , 1992.
8. Roy Braybrook , « Medium Range Gap Fillers « , Armada International , Feb \ March , 1\1999.
9. Alvin Toffler , The third Wave , Bantam Books , London , 1981.

الفصل الخامس

مكافحة الإرهاب

مكافحة الإرهاب

أحدث عقيدة عسكرية للقوات المسلحة الأمريكية وحلف شمال الأطلسي

التيه

بَحَثت الولايات المتحدة الأمريكية وحلف شمال الأطلسي، عن مفهوم جديد وثيق الصلة بمبادئ المعركة البرية - الجوية، بعد انتهاء الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفيتي وحلف وارشو، مما دفعها إلى البحث عن استراتيجية قومية جديدة، إذ سرعان ما وجدت القوات المسلحة نفسها مطلوبة لدور مختلف، ألا وهو عمليات حفظ السلام. حدث هذا الدور القتالي المتغير على نحوٍ واضح في الصومال، عندما وجد الجيش الأمريكي نفسه واقعاً في فخ حرب أهلية أصبح طرفاً محارباً فيها، كما دخلت قوات الولايات المتحدة في عمليات حفظ السلام في البوسنة وكوسوفو. كانت المشاركة في عمليات حفظ السلام بالتنسيق مع حلف شمال الأطلسي أو بتكليف من الأمم المتحدة أو بالتعاون مع الدول المضيفة. أثارت تلك المشاركات حفيظة القيادة العسكرية، التي تريد أن تبني عقيدة عسكرية متماسكة، قابلة للتنفيذ مثل تلك العمليات، لأنها الآن تُنفذ خارج إطار العقيدة العسكرية المعتمدة، التي تنص على خوض حرب تقليدية ناجحة في أي بقعة من العالم،

التي تدرت بموجبها القوات وجُهزت وسلّحت في ضوءها.

لقد همّشت هجمات القاعدة في 11 أيلول 2001، وما تلاها من عمليات عسكرية في أفغانستان والعراق العقيدة العسكرية المعتمدة للقوات الأمريكية، التي طورتها خلال عقد التسعينات من القرن العشرين بعد انتهاء الحرب الباردة. فقد أصبحت القوات المسلحة في مواجهة عمليات مكافحة الإرهاب مجدداً، بعد أن زال التأكيد عليها منذ مراجعة دروس فيتنام، قبل ربع قرن أو يزيد. تصدت القوات المسلحة الأمريكية إلى كتابة عقيدة عسكرية جديدة، ثمّكنها من مواجهة الإرهاب الذي أخذ بالاستشراف في مناطق مختلفة من العالم، والإبقاء على قدرة القوات في حوض الحرب التقليدية.

البداية

أكدت القوات المسلحة مجدداً بعد تلك المراجعة على أهمية مكافحة الإرهاب في العقيدة العسكرية الجديدة، وصدرت في حزيران 2005 كراسة (24 - 3 FM) بهذا الصدد، تصدرتها العبارة الآتية:-

Our Army at War: Relevant and Ready Today and Tomorrow

بمعنى «أنّ جيشنا في حالة حرب: جاهز ومستعد لها اليوم وغداً»، وهي الكراسية الرئيسة أو حجر الأساس في موضوع العقيدة العسكرية الجديدة، فهي تحدد الأخطار التي تهدد الولايات المتحدة، لأنها تأتي من مصادر تقليدية مثل الدول، أو مصادر غير تقليدية مثل الجماعات والتنظيمات الإرهابية، التي تستخدم وسائل غير تقليدية أو أسلحة دمار شامل. وقد تكون التنظيمات شبكات فضفاضة أو خلايا مؤسسة على أفكار وأنشطة إجرامية لا على بنية تراتبية، ومن الصعب التعرف عليها، وتعيش متخفية في بيئات جغرافية وإنسانية شديدة التعقيد، مما يجعل من الصعب الحصول على معلومات استخبارية دقيقة أو شاملة عنها، مما يحد من المرونة المتاحة للقادة في تحديد مكان وزمان الاشتباك معها.

في النص المقتبس الآتي من تلك الوثيقة تظهر ملامح العقيدة العسكرية الجديدة:-

«بعد الحادي عشر من أيلول 2001، لم يعد يكفي تركيز الدفاع على أخطار الدول الأخرى والأعداء المعروفين حسب، إنّ البيئة الاستراتيجية تتطلب أن تردّ القوات المسلحة على الأخطار غير التقليدية وغير المتماثلة (asymmetric) كذلك، وأهمها أثناع الأيديولوجيات المتطرفة.. إلخ».

إنَّ التركيز الحالي ينصب على تبني العقيدة لمبادئ محددة في مكافحة الإرهاب، وقد ظهرت أولى معالجاتها في كانون الأول 2006، عند تعديل كراسة الميدان (FM3-24 Counterinsurgency) باعتبارها الدليل المرشد لعمليات مكافحة الإرهاب. وقد لعب الجنرال (ديفيد بترابوس) دوراً أساسياً في ذلك بعد مساهمته في الحرب على العراق، وأكدت التعديلات الأمور الآتية:-

1. دمج الأنشطة المدنية والعسكرية.
 2. العمل الاستخباري أثناء التخطيط والاستحضارات الميدانية.
 3. تخصيص عناصر الحماية وتوفيرها دائماً.
 4. تطوير قوات أمن الدول المضيفة.
 5. المحافظة على سلوك أخلاقي تجاه السكان المدنيين.
 6. التمييز بين الأعمال الحربية والأعمال الشرطوية.
 7. تطوير أعمال السجن والاعتقال.
 8. التأكيد على انضباط القوات الأمريكية.
 9. تقديم الإغاثة الإنسانية وإعادة الإعمار.
- وقد أطلق الجنرال (بترابوس) كلمته المأثورة «كسب قلوب وعقول السكان المحليين» لتكون نهجاً يُتبع عند العمل

في مناطق مكافحة الإرهاب. وستحافظ القوات الأمريكية فضلاً عن ذلك على قدرتها في تنفيذ العمليات التقليدية في أي بقعة من العالم.

المحتوى

تتطوي عمليات مكافحة الإرهاب والاضطرابات على مراحل متسلسلة هي:-

1. التدخل بالوصول إلى المنطقة المطلوبة بالقوات اللازمة.

2. العمل الميداني ويعني المباشرة بالقتال لملاحقة الإرهابيين والقضاء على الإرهاب.

3. نقل السيطرة إلى قوات الأمن المحلية بعد تطهير المناطق من الإرهاب.

4. إجراء انتخابات لتشكيل حكومة شرعية من اختيار الشعب.

5. انسحاب القوات وعودتها إلى الوطن.

ولعل القارئ الكريم لاحظ تلك المراحل بوضوح في عمل القوات الأمريكية عند حرب العراق عام 2003، ولكنهم لم يجلبوا الأمن للبلاد...!! وقد اعتمدوا مبدأ الضد النوعي، وهو

تسخير سكان البلاد لمقاومة بعضهم، ممن هم من دينهم أو طائفتهم أو قوميتهم.

وأخيراً أطل علينا الجنرال (ديمبسي) رئيس الأركان المشتركة للقوات الأمريكية بنظرية (زهرة النيل)، جزءاً من عقيدة مكافحة الإرهاب. وأظن أن تلك الزهرة معروفة للكثير من العراقيين، وهي التي تنبت في الأنهار ومجاري المياه، وتمد جذورها وأغصانها داخل المجرى وتتشابك بكثافة إلى حد منع الماء من الجريان، وكذلك تنشر أوراقها على سطح الماء لتشكل غطاءً كثيفاً يحول بين وصول أشعة الشمس تحته، وبالتالي يقضي على كل الكائنات الحية التي تعيش في النهر أو المجرى. لقد أراد الجنرال (ديمبسي) من ذلك التشبيه أسلوباً لمكافحة الإرهاب، بتجفيف منابع التمويل والإسناد بالرجال والأسلحة بما يشبه الجذور والأغصان التي تسد المجرى، ومن ثم القضاء عليه بعد أن يستفد كل طاقاته، كما تفعل أوراق النبتة في حجب أشعة الشمس عن الكائنات الحية. وأملت تلك العقيدة إعادة تنظيم القوات وتدريبها وتسليحها وتجهيزها لتكون قادرة على تنفيذ المهام التي تُناط بها في مواجهة الإرهاب في الميدان. لقد أصبحت العقيدة العسكرية الأمريكية أخيراً: -

مكافحة الإرهاب والاستعداد لغزو حرب تقليدية

التكامل

هكذا هم الأمريكيون، معجبون بالمصطلحات والأسماء الرمزية، كعادتهم في الكثير من البدع والتقاليع، لإضفاء نوع من التميّز والاستثناء والدهشة على أعمالهم، فلا تكاد ممارساتهم وأساليبهم تخلو من تلك الأمور. وهم يبالغون فيها بعض الشيء مقارنة مع سواهم، ولكنها تستند إلى واجبات الأركان من حيث الأساس، التي تنص على وضع أسماء رمزية وكلمات جغرافية « Nick Names and Code Wards » للأعمال العسكرية، من أجل الاختصار والدلالة على المضمون، وأمور أخرى كثيرة تتعلق بعمل الركن في الميدان.

وقد ترتب على هذه العقيدة إعادة النظر في التدريب والتسلح والتجهيز والتنظيم كما سبق وأسلفت، من أجل ملاءمة القوات للمهمة الجديدة، لأنّ قوات مكافحة الإرهاب غير قوات الحرب التقليدية.

ولعل المتابع للحروب في أفغانستان والعراق منذ أوائل القرن الحادي والعشرين بعد 11 أيلول 2001، سيجد مقدار التبدل الذي حصل على تلك الأمور في القوات المسلحة

الأمريكية اليوم، من أسلحة وتجهيزات وعجلات وتدريب واستخدام، فهي اليوم غير تلك التي دخلت العراق عام 2003، فقد تغيّرت وتطورت بحسب متطلبات العقيدة الجديدة التي أملاها التهديد والعدو الذي يواجهونه، وهي تغييرات جسيمة يتعذر إحصاؤها هنا، فهذا ليس مجالها.

وأخيراً، فإنّ العقيدة العسكرية هي حجر الزاوية في بناء القوات المسلحة، ومن غيرها تقاوم القوات على غير هدى، ويتعذر معها التنسيق والتعاون، لأنّ كل قوة ستقاتل بحسب ما يحيط بها من ظروف، بلاتناغم مع القوات الأخرى، وبالتالي تتعقد القيادة والسيطرة، وتصبح المعركة مكلفة بلا نتائج ملموسة، برغم تيسر العُدّة والعدد.

تطبيق عقيدة مكافحة الإرهاب

إنّ طبيعة المعركة التي تخوضها القوات في عمليات مكافحة الإرهاب، تستوجب وجود عنصرين أساسيين، أولهما قوات تجفيف مصادر التمويل البشري والمادي، وثانيهما قوات مقاتلة الإرهاب على الأرض في المناطق التي يحتلها ويسيطر عليها. هذا ما دعا القوات المسلحة الأمريكية إلى إيجاد عقيدة عسكرية تختلف تماماً عن تلك المصممة لخوض حرب

تقليدية، تختلف من حيث الأساس في التسليح والتجهيز والتدريب والاستخدام في الميدان، لخوض حرب لها سماتها الخاصة.

أ. قوات تجفيف مصادر التمويل

تتألف هذه القوات من المشاة الآلي والدروع والمدفعية الذاتية الحركة لتكون ذات قابلية حركة عالية، تمكنها من المطاردة والاشتباك ونصب الكمانن وقطع التماس، تسندها الراجمات والسمتيات والطائرات المسيرة المسلحة والقوة الجوية.

يتوقف نجاح هذه القوات على الاستخبارات الدقيقة الموقوتة، التي يجب أن توفرها جميع المصادر البشرية والإلكترونية والتصوير الجوية من الطائرات والأقمار الصناعية. وقد تقتضي الضرورة وجود بعض تلك العناصر على بعض المقتربات المحتملة التي يأتي منها التمويل، على شكل مجسات لإعطاء الإنذار المبكر ونصب الكمانن. كما يتطلب الأمر تبادل ضباط الارتباط مع دول الجوار المحاذة للمنطقة التي تحت سيطرة الإرهاب، لغرض التنسيق وضمان ردود الفعل السريعة تجاه أية خروقات وتبادل المعلومات، خاصة عندما تكون تلك الدول مهددة بانتقال الإرهاب إليها.

2. قوات مقابلة الإرهابيين على الأرض

تتألف هذه القوات بالدرجة الأولى من المشاة المدربين على القتالات الخاصة وفي هذه الحالة مكافحة الإرهاب والقتال في المناطق المبنية، مع وجود نسبة معقولة من القطعات المدرعة تتسجم مع طبيعة المعركة، ولا تكون عبءاً عليها، وتخصيص قسم من تلك القوات لتكون جاهزة لتسلم المناطق التي طهرتها قوات الصولة ومسكها، لمنع العدو من إعادة احتلالها. وفوق ذلك كله تعزيزها بأكبر عدد من القناصين للحد من حركة الإرهابيين وإيقاع الخسائر بهم.

تُسلح هذه القوة بالرشاشات المتوسطة والثقيلة والقاذفات والهاونات، وتسندها المدفعية والراجمات والسمتيات والقوة الجوية التي تؤمن التجريد والإسناد الجوي القريب، إذ لا جدوى من ضربات مدبرة مسبقاً، نظراً لسرعة تغير الأهداف وطبيعة قتال الإرهابيين، وكثيراً ما تُصيب الأبرياء من السكان المحليين. ولكن بوجود مسيطر جوي أمامي، يُمكن إنزال ضربات جوية ماحقة مُدمرة على الأهداف التي تواجه القوات أثناء سير المعركة.

وهذه مثل سابقتها، بحاجة هي الأخرى إلى استخبارات دقيقة وموقوتة، تعتمد العنصر البشري بالدرجة الأولى،

ولكن في الوقت ذاته لا يمكن الاستغناء عن الوسائل الأخرى، الإلكترونية والتصاووير الجوية برغم محدودية فائدتها، لأن طبيعة المعركة سيالة متحركة بحاجة إلى متابعة مستمرة أولاً بأول من خلال تلك المصادر.

تعتبر الهندسة العسكرية عنصراً حيوياً في معارك مكافحة الإرهاب، لما يستخدمه العدو من مفخخات وعبوات ناسفة والغام ووسائل مبتكرة، تتطلب المعالجة الأنوية لمنع وقوع الخسائر وتفاذي أضرارها، وعمل الموانع الملائمة للحيلولة بين وصول العجلات المفخخة والانتحاريين إلى أهدافهم وهي ضرورة لقوات تجفيف الموارد، وبمقدار أكبر لقوات مقاتلة الإرهابيين على الأرض.

المصادر

1. العقيدة العسكرية (دليل مرجعي) - بيرت تشابمان - ترجمة طلعت الشايب - المركز القومي للترجمة - القاهرة، جمهورية مصر العربية - الطبعة الأولى 2015.
2. The Insurgents - Fred Kaplan – Simon and Schuster – New York –First Edition 2013.

ملحوظة

هذه المقالة تُنشر لأول مرة.

الحرب شأنها شأن أي عمل آخر، لابد لها من اعتماد نظريات تُنظم إدارتها وتطبيقاتها. وجاءت هذه النظريات عبر التاريخ منذ أقدم العصور. ولأولها الباحثون والمختصون وأطلقوا عليها اسم **(فن الحرب)**

ثم جاء المهذنون ليكملوا مسيرة الأوائل ويضيفوا تسمية **(العقيدة العسكرية)**

لم يكن فن الحرب معروفاً بهذه التسمية إلا مع بداية القرن السابع عشر، كما أن العقيدة العسكرية هي الأخرى لم تعرف بمفهومها الحالي إلا مؤخراً بعد الحرب العالمية الثانية.

يتناول هذا الكتاب

- علاقة السياسة العسكرية بالسياسة العليا للدولة.
- العقيدة العسكرية.
- فن الحرب.
- العلاقة بين العقيدة العسكرية وفن الحرب.

ISBN 9799233017869



9 789933 917869

